شؤون سعودية
Saudi Affairs

Issue 22 - January 2005

العدد ٢٢ – يناير ٢٠٠٥

غزوة وزارة الداخلية: رسالة مدوّية للإلتحام المباشر

تقرير: من هم الإسلامويون في المملكة؟

دور الدولة: أزمة التعايش الداخلي

ثمن الكلاشنكوف!

الإنتخابات البلدية: الحكومة والرسالة المزدوجة

إقتحام القنصلية الأميركية وغزوة الداخلية بعض فصولها

تطور مراحل العنف الى حرب (تكسير العظام)

هندسة بارعة وغير أمينة لتفكيك نشاط الفقيه

إختفاء (حركة الإصلاح) من المسرح لا يحلّ الأزمة

من التغيير الجذري الى الإنتحار السياسي

قصور حركة التغيير من الخارج في مسيرة (حركة الإصلاح)

عفو عام

أُصدرَ عفوٌ عام
عن الذين أعدموا،
بشرط أن يقدموا عريضة
استرحام
مغسولة الأقدام
غرامة استهلاكهم لطاقة النظام
كفالة مقدارها خمسون ألف عام
تعهد بأنهم ليس لهم أرامل
ولا لهم ثواكل
ولا لهم أيتام
شهادة التطعيم ضد الجدري،
قصيدة صينية للبحتري،
خريطة واضحة لأثر الكلام
هذا ومن لم يلتزم بهذه الأحكام
يُحكمُ بالإعدام!

الأبكم

أيها الناس اتقو نار جهنمْ
لا تسيؤو الظن بالوالي،
فسوء الظن في الشرع محرمْ
أيها الناس أنا في كل أحوالي سعيد
ومنعمْ
ليس لي في الدرب سفاح، ولا في
البيت مأتمْ
ودمي غير مباح ، وفمي غير مكمّمْ
فإذا لم أتكلم
لا تشيعوا أن للوالي يداً في حبس
صوتي،
بل أنا ياناس أبكمْ
قلتُ ما أعلمهُ عن حالتي، والله أعلم

لافتات ـ أحمد مطر

شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ د. فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy
in Saudi Arabia

Editors:

Dr. Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan

Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الاولى

مقامرات ٢٠٠٥

عام ٢٠٠٤م، كان الأسوأ بالنسبة لنظام الحكم في المملكة، من جهة الإستقرار السياسي، منذ قيام المملكة رسمياً عام ١٩٣٢م. فهو أكثر الأعوام عنفاً ودموية، وأكثرها نضوجاً سياسياً شعبياً مطالباً بالإصلاح، كما كان أكثر الأعوام من جهة هبوط سمعة العائلة المالكة ومكانتها وشرعيتها الوطنية والدينية بين الشعب، إضافة الى كونه أسوأ عام شهد توتراً في العلاقات بين المملكة وحلفائها الغربيات (أميركا وبريطانيا) منذ أن قامت الدولة، بل وقبل أن تقوم!

لكن عام ٢٠٠٤م، شهد أفضل إيرادات مالية نجمت عن ارتفاع أسعار النفط منذ منتصف الثمانينيات الميلادية. ولعلّ هذه كانت الإيجابية الوحيدة من العام الفائت الذي ودّعته البلاد وهي لا تعلم ما يخبوّه المستقبل، أو العام الجديد ٢٠٠٥م.. ولكن المؤشرات كلها غير مشجّعة والنفوس في داخل الوطن وجلة وغير متفائلة، حتى على المستوى الإقتصادي، و (نصف الطفرة النفطية) التي شهدتها البلاد العام الماضي. فالأقرب الى التوقعات أن أموال النفط ستضيع كما ضاعت سابقاتها، ولن تحلّ الأزمات العاصفة والمزمنة التي تشهدها المملكة؛ فضلاً عن أن أسعار النفط في طريقها الى الهبوط مجدداً، أو بدأت بالهبوط، بسبب عدم الإستقرار في السوق النفطية وعدم وضوح الرؤية السياسية في منطقة الشرق الأوسط.

أما العنف المحلي فبلا نهاية واضحة حتى الآن. وبالرغم من أن الحكومة ومسؤوليها مازالوا يتحدثون بلغة متفائلة عن قرب إنتهاء العنف، وأن خلايا الإرهاب قد تمّ استئصال معظمها، إلا أن الحقيقة تبقى بأن هذا الكلام مضى عليه مدّة طويلة ولم يتحقق. ومع كل ضربة حكومية، يخرج المارد من قمقمه فيردّ الصاع صاعين؛ ومع تقلّص أعداد المطلوبين في قوائم الحكومة، والذين قضوا حتفهم قتلاً وانتحاراً، فإن أجيالاً جديدة يجري توظيفها للقيام بمهمّات مستقبليّة، الأمر الذي يجعل المواطن يشكّ كثيراً في أن عام ٢٠٠٥م سيكون (عام الحسم) بالقضاء على خلايا العنف.

الحقيقة قد تكون أبعد من هذا، هناك من يتوقع أن يتوسع العنف ويتجذّر أكثر فأكثر، فمن جهة يتوقع أن يطال العنف المؤسسات الرسمية والحكومية والمنشآت الإقتصادية التي لم تكن تهاجم في الماضي؛ ومن جهة ثانية، فإن العنف لن يطال ـ في هذا العام ـ الأميركيين والغربيين المشمولين (بالمشركين في جزيرة العرب) المراد إخراجهم منها.. بل سيطال ـ وربما لأول مرّة ـ رموز العائلة المالكة وأعضاءها، ومسؤولي الحكومة والوزراء.

إن قائمة المستهدفات تتوسع أكثر فأكثر، سواء من الحكومة أو من تنظيم القاعدة، الذي يستعدّ لمعارك فاصلة مع نظام الحكم، قد تخلّف وراءها المآت من الضحايا الأبرياء، وخراباً أوسع مما شهدناه في العام الماضي، ولربما نشهد ـ فيما لو حدث ما يتوقّع هنا ـ المزيد من التدخّل الأجنبي (الأميركي خصوصاً) لتأمين الإمدادات النفطية بأسعار رخيصة ـ إن لم تكن زهيدة.

عام ٢٠٠٥م، قد يشهد قمّة المواجهة بين عنف السلطة وعنف القاعدة. وهو عام لن يشهد (إصلاحات) سياسية تعطّلت في الأساس لممانعة من العائلة المالكة، ولوجود ذرائع غير منطقية غيّرت الأولويات ـ أو هكذا كانت ولاتزال الحجّة الرسمية ـ وأول تلك الذرائع: تصاعد العنف، وبالتالي فإن الهدف الأول للحكومة إعادة الأمن والإستقرار بمزيد من العنف المضاد؛ أما الإصلاحات فمؤجّلة سواء نجحت الحكومة في مهمتها أم لم تنجح.

لربما يؤدي المزيد من العنف الى ضغط شعبي وخارجي على العائلة المالكة للإسراع في الإصلاح السياسي (أو البدء به) وقد يغيّر العنف الأجواء تماماً، حيث لا يبقى سوى صوت (الإستئصال) من كلا الطرفين.

الأقرب الى التوقع، أن المملكة مقبلة على عنف بشع لم تشهده في تاريخها، والأقرب الى الحدوث هو الحلول الإستئصالية التي لا تبحث في لباب المشكلة وجذورها، بل تحاكم الأمور في ظواهرها. فلحدّ الآن، لاتزال قراءة العنف وأسبابه ومولّداته ومفاعيله تناقش بسذاجة متناهية، وهذا ما يمكن قراءته من خلال ردود الأفعال الحكومية، وسياساتها المحليّة. حيث يتراءى للباحث بأن المسؤولين يعيشون عالماً آخر من الأوهام والأحلام، ولم يدركوا بعد حجم المشكلة وتعقيداتها، كما لم يدركوا الثمن الواجب عليهم دفعه للتخلص من غائلة العنف، وهو ثمن لا يبدو أنهم مستعدون لدفعه الآن، الأمر الذي يدفعهم الى المقامرة بمصير الوطن وأهله.

الانتخابات

الحكومة والرسالة المزدوجة

مع اقتراب موعد الانتخابات البلدية نقترب من نقطة تحوّل افتراضية ايذاناً بمرحلة سياسية جديدة.. حتى اللحظة لم تتبدل مواقف كثير من المتطلعين نحو اصلاح سياسي شامل، فالآمال ليست معقودة بنواصي تجربة مازالت تحبو على قدمين هزيلتين، فالنكوصات المتراكمة تضع الدولة امام امتحان الاقوال والافعال، فالسجل الكامل لقضية الاصلاح لا يدفع للمراهنة على خيارات ليست مؤكدة فضلاً عن كونها مأسورة لمنهج في التعامل المحفوف بكل مبررات الريبة.. فالانتخابات البلدية تأتي في ظروف غامضة، بحجم الغموض المحيط بقضية الاصلاحيين المعتقلين في سجن عليشة.. ليس من باب التشاؤم التحفظ على كل ما يصدر عن الدولة، ولكن لم تقدم الاخيرة ما يكفي من الادلة الراجحة على الاعتقاد بأن صبح الاصلاح بات قريباً.

وعلى أية حال، فإن أول ما تبديه عملية الانتخابات، أن ثمة إشكالية حقيقية تواجه الحكومة، وهي إشكالية جد دقيقة وعلى درجة كبيرة من الحساسية وتتطلب موازنة ذكية في الموقف، فبين الممانعة العنيدة لدى الطبقة الحاكمة إزاء تطور ثقافة سياسية ذات إيحاءات ديمقراطية تشق طريقاً نحو انخراط عدد كبير من الافراد في الحياة السياسية وصولاً الى مرحلة شراكة حقيقة وفاعلة في عملية صناعة القرار وبين الرغبة الجامحة في إعادة طلاء صورة النظام في الخارج، عبر ايصال رسالة للمجتمع الدولي بأن ثمة (عصراً سياسياً جديداً) بحسبما وصفه الامير تركي الفيصل قد بدأ في السعودية، وأن الحكومة التمثيلية او المشاركتية (participatory government) قد أُرسيت أركانها، هناك يتحدد الاشكال الجوهري في مبيّتات الحكومة. إن المأزق هنا يكمن في ممانعة الدولة حيال دخول قطاعات واسعة من الشعب في المضمار السياسي ورواج ثقافة الانتخاب والمشاركة وبين السعي الدؤوب لاستبدال الانطباعات السائدة في الغرب حول المملكة كونها محكومة بنظام سياسي شمولي يشجّع الارهاب ويعارض الاصلاح الديمقراطي وحقوق الانسان وفي المركز منها حقوق المرأة والمشاركة السياسية والحريات العامة بما فيها حرية التعبير والاعتقاد.

إن الموازنة المعقودة بين موقفين متعارضين او رسالتين بهدفين متناقضين تجعل المراقب امام حالة جديرة بالمتابعة الدقيقة لرسم ملامح تطور تجربة الانتخابات، وستعين بالتأكيد على التنبوء بما سيؤول اليه مشروع الاصلاح السياسي في السعودية، فالتغييرات الحاصلة خلال العام الماضي وعلى وجد التحديد منذ السادس عشر من مارس ٢٠٠٣ حين طويت صفحة زاخرة بالنشاط الاصلاحي الوطني، وفرضت وزارة الداخلية تدابير أمنية صارمة ضد العمل السلمي بدأت باعتقال رموز قياديين في التيار الاصلاحي الوطني ثم طالت التدابير حرية التعبير والصحافة، تجعل ـ أي هذه التغييرات ـ عملية الاصلاح عملية عسيرة ومريبة، لأنها تتم بمعزل عن الارادة الشعبية والوطنية.

إن إحدى الاشكاليات الكبرى في عمليات التغيير السياسي التي تجري في الدول التي تلج مرحلة التحوّل الديمقراطي حديثاً تتصل بالضرورة بالجانب المفهومي. في الانتخابات كما في غيرها من الموضوعات ذات التفسيرات المتشابهة أو المواربة نواجه اشكالية المصطلح والمعنى. في حقيقة الأمر، إن التعارض بين المصطلحات المستعملة والشائعة والمعاني المنوطة بها تظل إحدى موضوعات الجدل ليس في السعودية فحسب بل في كثير من الدول التي حاولت أن تسبغ على تدابيرها الاصلاحية وسام الديمقراطية، حيث تقوم بعض الدول بالدخول في لعبة المصطلح والمعنى، فتقوم بسلخ المعنى من المصطلح وتدسّ اليه معان لا تمت اليه بصلة أو تهدمه من داخله. وشأن كثير من المصطلحات التي جرى افراغ محتوياتها مثل الوطنية والحرية والمشاركة فإن الانتخابات يظل مصطلحاً مهدوم المعنى في كثير من الدول سيما حين يخضع لعملية مقارنة مع تجارب الانتخابات الحقيقية الرئاسية والبرلمانية. إن ما تكسبه الحكومة من انتخابات المجلس البلدي انها ـ أي الحكومة ـ باتت في نظر الحكومات الغربية الديمقراطية المنتخبة وفي نظرالمؤسسات الدولية ومنها الامم المتحدة مصنّفة منذئذ في قائمة الدول السائرة نحو الديمقراطية ، فقد أصبحت السعودية وفق هذا التصنيف تعتمد مبدأ الانتخابات، وهو بلا شك تصنيف يضفي عليها رداء الديمقراطية.. بالنسبة للدول الحليفة والغربية منها بوجه خاص والولايات المتحدة بوجه أخص، فإن اعتماد السعودية مبدأ الانتخابات يوفّر مبرراً صلباً لعملية التحالف، فالدول الحليفة والولايات المتحدة أبرزها يهمها تبرير علاقاتها بالسعودية.. فقد ظلت الولايات المتحدة تواجه اشكالية العلاقة مع نظام معروف في الادبيات الاعلامية والسياسية الاميركية بأنه من أعتى الديكتاتوريات في الشرق الاوسط، فالانتقادات ضد الادارات الاميركية المتعاقبة تدور دائماً حول التناقض الشديد بين شكلي النظام السياسي لدى الحليفين الاستراتيجيين. لاشك أن اعتماد السعودية مبدأ الانتخابات في شكله البدائي سيلقي عن كاهل الادارة الاميركية تبعات التحالف مع السعودية، وسيبرر لها أيضاً الاستمرار في دعمه، فالاعتراض على النظام السعودي لم يعد قائماً من وجهة نظر الادارة الاميركية، فقد دخلت السعودية عصر الديمقراطية وبدأت أولى خطواتها نحو فتح باب المشاركة الشعبية في العملية السياسية.. إن معادلة المصالح المتبادلة تفعل فعلها الفادح في عملية الاصلاح في الشرق الاوسط، وستظل الولايات المتحدة في نظر رواد الاصلاح مسؤولة عن دعم أنظمة شمولية ساهمت هي بصورة مباشرة في تأخير حركة الاصلاح، عن طريق الامداد السياسي والاستراتيجي، تماماً كما تتحمل ـ أي الولايات المتحدة ـ قسطاً من المسؤولية حيال تفجّر ظاهر العنف في السعودية.

بالنسبة للقوى السياسية والاجتماعية الوطنية في السعودية، فإن الانتخابات البلدية لم تحدث تغييرات جوهرية في عقلية النظام الحاكم ولا تقدّم مبررات كافية للاعتقاد بأن ما يجري هو بدء (عصر سياسي جديد).. إن عزوف التيار الاصلاحي الوطني عن تعضيد أي مبادرة سياسية من جانب الحكومة له ما يبرره، فالانتكاسة الكبيرة في حركة الاصلاح منذ السادس عشر من مارس من العام الماضي عصفت بالمزاعم الاصلاحية الرسمية، ثم جاءت التشويهات اللاحقة (لجنة حقوق الانسان الوطنية مثالاً) لتؤكد أن زمام الأمر كله بيد الدولة..فمازال رواد الاصلاح اما في المعتقل او محرومين من الافصاح عن آرائهم في مجمل الموضوع الاصلاحي، بل ومحرومين من السفر أيضاً.

إن المناقشة في الانتخابات تسترعي الانتباه الى البيئة التي تجري فيها وتداعياتها السياسية والاجتماعية والثقافية. فالمعروف من تجارب الديمقراطيات الراسخة أن الانتخابات في شكلها الديمقراطي تصبح مناسبة لتنافس القوى السياسية والاجتماعية وتفتح المجال لتمظهر الانشقاقات في المجتمع، فالحملات الانتخابية والاجندات المعلن عنها في هذه الحملات هي ترجمات أمينة لتفاوتات اجتماعية وسياسية وايديولوجية، فيما تصبح صناديق الاقتراع وحدها الفيصل في حسم خيارات المجتمع.

هذا يعني، وبتطبيق ذلك على الواقع السياسي السعودي، أن الانتخابات تخلق فرصاً لاستعلان التنوع الداخلي الاجتماعي والسياسي والايديولوجي. فمن الناحية التاريخية، قامت السعودية على أساس إحتواء أو بتعبير أدق كبت التناقضات الاجتماعية وفي الوقت نفسه الافادة مها في توحيد السلطة وتعزيزها..إن ثمة إيهاماً بتوحّد الدولة والمجتمع وانسجامه التام ستبدده الانتخابات فيما لو أخذت مساراً ديمقراطياً حقيقياً، وهذا أمر اعتيادي.. فمن طبيعة الانتخابات وأهدافها أنها تزيل القشرة الخارجية عن المجتمع وتدفع بكافة تنوعاته وتمزقاته للسطح. وما يدرك عادة على أنها من سلبيات العملية الانتخابية كونها مناسبة لانفجار التناقضات الاجتماعية بفعل حدة التنافس بين الناخبين لا تعدو كذلك، فالأمر على غير نحو ما تفترضه الطبقة السياسية، فالانتخابات شأن االانشطة السياسية التنافسية تصبح مرآة صادقة لواقع المجتمع، ودرساً يتعلمه الجميع في كيفية التعامل مع تناقضاتاهم.

وفق هذه الحقيقة، ستظل الانتخابات فرصة لكشف الاختلافات الايديولوجية على الصعيد السياسي بما فيها من أشكال حادة وعنيفة ومعتدلة، وستلقى كافة القوى السياسية نصيبها الشعبي من خلال العملية الانتخابية الحرة. وبطبيعة الحال، فإننا نتحدث عن عملية انتخابية حرة ومفتوحة ونزيهة، يمارس فيها المرشحون كامل حرياتهم في الترويج لبرامجهم الانتخابية.

ثمة تباينات وانشقاقات بين سكان المملكة، على قاعدة مذهبية وقبلية ومناطقية، وهي قائمة قبل وبعد قيام الدولة السعودية.. إن درجة حدتها صعوداً وهبوطاً يعود الى قدرة الدولة على تخضيد تناقضات المجتمع والارتقاء عليها، فالتمزقات الداخلية لم تضمحل او تنضوي في دوائر أكبر، وأن إخفاق الدولة في تحقيق الاندماج الحقيقي يجعل من الانتخابات أو أي عملية تنافسية وسيطاً كيميائياً مناسباً لانبعاث إنشقاقات المجتمع ونزعاته المتضاربه او المتباينة في مستويات عدة ثقافية وسياسية.

إن شياع ثقافة الانتخابات ينجب ميولاً لدى قطاعات واسعة من الشعب في تبني واستعمال وسيلة الانتخاب في مستويات أخرى لا تقف عند مجلس الشورى بل تصل في مراحل لاحقة الى رأس السلطة. إن تعويد الافراد على التفكير والعمل بصروة ديمقراطية تستبطن تهديداً مستقبلياً لنظام اعتاد على الحكم والسيطرة عن طريق الاملاءات والانفراد بعملية صناعة القرارات.

ثمة فكرة لصيقة بالانتخابات وهي مبدأ (التناوب)، فالجمود والصرامة والتوحد في الوسائل والآليات والاشخاص كسمات عامة للحكم في المملكة غير قابلة للاستمرار في المستقبل ولا مكان لها في مرحلة التحول الديمقراطي، فالشعب الذي لم يكن يختار بالمعنى الحقيقي والعملي للكلمة رئيس الدولة ونواب البرلمان (وفي حالة السعودية أعضاء مجلس الشورى) أو أعضاء مجالس المناطق هاهم الآن يخوضون عملية الاختيار في مستوى منخفض ولكنه بالتأكيد سينمي ثقافة من نوع ما حول الانتخابات، ولأن الاخيرة تخلق حوافزها لدى الناخبين، فإن ثمة نزوعاً تلقائياً من المقدر له أن ينمو ليمتد في مجالات أخرى، وان منطق التاريخ وحركته تخبران عن أن هذه المشاركة المنخفضة ستفضي حتماً الى صعود التطلع الشعبي نحو المشاركة في تقرير المصير المشترك، بما في ذلك تقرير من يحكم.

في المقابل، إن الاقبال الضعيف على الانتخابات كما تكشف عنها سجّلات الناخبين واستطلاعات الرأي المنشورة على شبكات الانترنت والمعبّرة عن وجهات نظر فئات اجتماعية متعددة ومتباينة يعكس دلالات ذات أهيمة بالغة، ومن أبرزها انعدام الثقة في الحكومة، وضآلة المكسب المرجو من الانتخابات.. على عكس ما يشاع أن الناس غير مكترثة للعملية الانتخابية أو بموضوع الاصلاح السياسي أو أن العائلة المالكة تقف في مرحلة متقدمة في صعيد الاصلاح السياسي من المجتمع يعتبر تزويراً متعمداً لشهادة المجتمع، وإن هذا الرأي يتم الترويج له من قبل الرسمية السعودية في الغرب من أجل تبرير التدابير الاصلاحية الخجولة.. وحقيقة الأمر، إن الخطوط الضئيلة في طريق الاصلاح السياسي تعتبر متخلفة بالنظر الى التوقّعات المتقدمة لدى عموم المجتمع.. مثل هذه الخطوات بالتأكيد لا تحظى بمباركة القوى الاصلاحية الوطنية.

قد يفهم من إستثناء الاطفال والمجرمين الذين ارتكبوا مخالفات ضد القانون والأجانب والعسكريين من العملية الانتخابية ولكن استثناء النساء ليس له ما يبرره اذا وضعنا في الاعتبار ان الانتخاب يقوم على مبدأ حرية الارادة والاختيار. فمازالت المرأة المحرومة الى حد

كبير من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية تشهد حرماناً من نوع آخر، وان استمرار الحال سيجعل المرأة في موقع متأخر في المستقبل السياسي لهذا البلد.

يلزم النظر دائماً الى أن الانتخابات تهدف الى تحسين الأداء وتطوير آلية لمراقبة عمل الموظفين، وأن المجالس البلدية قد تكون مسرحاً لمواجهة المجتمع مع الدولة، وقد يأخذ عمل المجالس مساراً مختلفاً وربماً متطوراً اذا لم تسمح الحكومة بفتح مجال المشاركة والانتخاب في مجلس الشورى. ومع التنبيه الى إن التجربة الانتخابية الوليدة ستفرز دون شك أخطاءها، وسيكون من الخطأ الفادح توفير عناصر الفشل قبل بدء التجربة ولاشك ان غياب المرأة واحدة من أخطاءها الفادحة.. وفي الاحوال كلها فإن علامة الاصلاح هي مشاركة الشعب بكافة فئاته في تقرير المصير السياسي العام.

هندسة بريطانية/ أميركية بارعة وغير أمينة لتفكيك نشاط الفقيه

اختفاء (حركة الإصلاح) من مسرح الأحداث لا يحلّ أزمة النظام

مرتضى السيد

تزامن فتح ملف إغتيال ولي العهد السعودي، في مؤامرة قيل أنها مدبّرة خارجياً، وساهم فيها المعارض السعودي سعد الفقيه، مع فشل مشروع التظاهرات الذي دعا إليه الأخير في ٢٠٠٤/١/١٦ الماضي، والذي اتخذ مسمّى (الزحف الكبير) الهادف لاجتثاث نظام الحكم القائم في المملكة. فلماذا فتح الملف من جديد، وما هي خلفيات ومستقبل الحدث؟

فهل كان فتح الملف القديم الجديد، إحدى نتائج فشل مشروع التظاهرات؟

أم كان الملف سيفتح على أية حال بمجرد أن تنتهي التحقيقات، وهل انتهت هذه التحقيقات فعلاً؟

أم أن الموضوع لا يعدو انتهازية سياسية من قبل الدولتين بريطانيا وأميركا، خاصة الأولى، والتي لم تحصل على صفقات سلاح جديدة، بعد أن حصلت المملكة على وفرة مالية نتيجة تصاعد إيراداتها من النفط، والتي يراد لها أن تستعاد بصورة أو بأخرى وفق النمط القديم: صفقات سلاح تستعيد البترودولار الى دياره العامرة، هي بحد ذاتها مجرد رشوة ـ أو هكذا يُنظر إليها ـ تقدمها العائلة المالكة، كيما يُرضى عنها غربياً؟

هذه التساؤلات يجب النظر اليها في سياق أبعد بكثير من دعوى محاولة اغتيال ولي العهد، إذ لا يمكن فهم الخطوة الأميركية ـ البريطانية الأخيرة بعيداً عن نظرتهما تجاه نظام الحكم في المملكة، وأنواع (المعارضات) التي تستهدف إصلاح أو إسقاط نظام الحكم، والرؤية الاستراتيجية لكلا الدولتين للمنطقة العربية وبالخصوص المنطقة الخليجية والشرق أوسطية بشكل عام.

في أصل المدّعى، وهو التآمر لاغتيال ولي العهد السعودي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، فإنه بحسب الأنظمة والقوانين البريطانية جريمة، ولأنه لم تُنشر حتى الآن أية أدلّة، ولم توجّه للدكتور الفقيه التهمة مباشرة من قبل محكمة محليّة، بل إنه لم يساءل عن الموضوع من أصله طيلة شهور منذ إعلان الولايات المتحدة عن المؤامرة، قبل أن يتبنّاها الموقف الرسمي السعودي.. لكل هذا ستبقى هذه القضية مجرد (تهمة) الى أن تثبتها المحاكم المحلية البريطانية.

وما يدعو للإستغراب عدّة أمور:

١ ـ أن الولايات المتحدة وبريطانيا وبعد الإعلان عن خبر المؤامرة (أماتتا) القضية إعلامياً وسياسياً لعدّة أشهر، بحيث أنه لم توجّه أية تهمة للفقيه طيلة هذه المدّة، مع أنه ليس اللاعب الرئيس ـ إن صدقت الإتهامات ـ فيها. وقد قيل بأن الحكومة السعودية تقدّمت بطلب الى بريطانيا لتسلّمه ومحاكمته، وهذا ما أوحت به وزارة الخارجية السعودية، وإشارات متفرقة في وسائل الإعلام السعودي؛ ما لبث أن تحولت تلك الإشارات الى إيحاءات سعودية رسمية بأن الدولتين ضالعتين في حماية المتآمرين!

٢ ـ أن الفقيه نفسه قد تعرض لمحاولة اغتيال قبل عام تقريباً، ثبت لدى أجهزة الأمن البريطانية، أن وراءها أمراء سعوديون، قيل أن إبن الملك، الأمير عبد العزيز بن فهد دبرها، وقد اعتقلت السلطات البريطانية شخصين، وبدل أن تحاكمهما، ساومت الحكومة البريطانية بشأنهما مع الحكومة السعودية لاطلاق سراح بريطانيين محكومين بالإعدام او السجن المؤبد في السعودية، وقد تمّ إطلاق سراح البريطانيين المعتقلين في السعودية على خلفية جرائم قاموا بها هناك.

٣ ـ أن رئيس حركة الإصلاح الدكتور الفقيه لم يتوجه الى المحاكم البريطانية ويصرّ على محاكمة المعتدين عليه في منزله بغية اغتياله. هنا أيضاً قيل بأن السلطات البريطانية اتفقت معه أو استمزجت رأيه، بشأن الصفقة مع السعودية لإطلاق سراح رعاياها المعتقلين، وأنه لم يمانع من ذلك، طالما أن الصفقة تحمل بعداً إنسانياً، وطالما أنه ضيفٌ في بريطانيا ويتمتع بحمايتها. وقيل يومها أن الحكومة البريطانية قدّرت له موقفه، حين أسقط حقّه في مواصلة الدعوى القضائية على الحكومة السعودية من خلال محاكمة المعتدين عليه، وقد كان ذلك سلاحاً وورقة قوية بيده لتأجيج الرأي العام المحلي والدولي ضد ممارسات الحكومة السعودية تجاه معارضيها.

في توقيت وطبيعة الإعلان عن المدّعى، وقد جاء متأخراً جداً. وهنا بعض الملاحظات:

بين اعلان خبر مؤامرة الإغتيال رسمياً من قبل الولايات المتحدة وبين استصدار قرار من مجلس الأمن يلصق تهمة الإرهاب بسعد الفقيه ويأمر بالحجز على أمواله، وربما سيتم لاحقاً محاكمته

أو تسليمه لأميركا أو السعودية، حدثت أمور عديدة بينها:

– أن حكومة المملكة أبدت خلال هذه الفترة تعاوناً كبيراً مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعنوان العريض المطروح اليوم وهو (مكافحة الإرهاب) تمثل في تواجد مكثّف لعناصر مكتب التحقيقات الفيدرالي والسي آي أيه في المملكة، لملاحقة (الإرهابيين) ومساعدتها في ملاحقة شبكات العنف المحلي بتقنيات حديثة دفعت وزارة الداخلية أثمانها خلال العام الماضي. هذا التعاون، إضافة الى ما أفرزته حوادث العنف من انطباعات بأن العائلة المالكة هي ضحية للعنف وليس مفرّخة له، قرّب وجهات النظر الأميركية الغربية بالسعودية. ولقد كان الضغط القديم الذي بدأ بأحداث سبتمبر يستهدف فيما يستهدف (تطويع) المملكة للعمل ضمن دائرة مكافحة الإرهاب الدولي بالتفسير الأميركي، وهو أمرٌ لم تكن الحكومة السعودية مستعدّة له من جهة، ولم تكن الولايات المتحدة واثقة من أن السعودية غير مروّجة له. ومثلما اقتربت الحكومة السعودية من التفسير الأميركي للإرهاب، فإن الغرب اقترب أيضاً من تفهّم وجهة النظر السعودية، وأن عناصر العنف الفكري أو السياسي والتي اتخذت أشكالاً معارضة فاقعة تدخل في قائمة التصنيف الغربي للإرهاب، وبينها نشاطات الدكتور سعد الفقيه، ويبدو أن الغربيين لا تنقصهم المؤشرات فضلاً عما قيل عن أدلة وبراهين تثبت تورط حركة الإصلاح في (الخانة الإرهابية). وبدا وكأن الإستمرار في متابعة السياسة الأميركية والتعاون معها، رهين بتحقيق بعض مطالب السعودية بشأن معارضيها في الخارج، وخاصة الفقيه.

ـ ربما كان من وجهة نظر الحكومة البريطانية، ولدواعي قانونية مختلفة، أن نشاطات حركة الإصلاح لا تعدو ورقة ضغط لحمل الحكومة السعودية لتغيير منهجها السياسي. وطالما أن الرجل وحركته لا يمارسان العنف، فإنهما سيكونا بعيدين عن المساءلة أو الضغط، حتى وإن جاء ذلك خلاف المصالح البريطانية. التقييم الأولي ربما أفاد بأن النشاط المعارض للفقيه لن يعدو إزعاجاً، ولكن في الأشهر الأخيرة تحوّل الى إزعاج مركّز، حين طرح نفسه كبديل للحكم السعودي، حتى أنه بحسب التعبيرات اقترب من دائرة التحريض على العنف وإن لم يقتحمها. وبقدر ما تعاظمت الإثارات التي سببتها قناة الإصلاح والإنزعاج الرسمي السعودي منها، وتكاثر الإحتجاجات السعودية على بريطانيا بهذا الشأن، خاصة فيما ترى أنه تجاوزات على القانون البريطاني نفسه.. فإن السلطات البريطانية بدت وكأنها تريد أن تشهد مآل هذا النشاط من خلال اختباره على الأرض.

وحين فشلت دعوات التظاهر لإسقاط النظام، وتأكد للأميركيين والبريطانيين حجم الحركة الواقعي على الأرض، وجدوا ـ ربما ـ أن ضربها لن يثير موجة غضب أو حتى عنف ضد مصالحهما في المملكة. ولهذا فإن فشل المظاهرات أعطت الدليل على ضعف الحركة على الأرض، كما أعطت إشارة البدء لتصفيتها في لندن، بعد أن سمّمت بنظر المحافظين البريطانيين العلاقات بين البلدين وأثرت سلباً على مصالح الإنجليز الإقتصادية في السعودية.

ـ في الجزء الإقتصادي، حصلت المملكة على إيرادات كبيرة خلال العام الماضي بسبب ارتفاع أسعار النفط. وحيثما تكون هناك مصلحة، تتبعها السياسة. وحين أرسل وفد عسكري بريطاني الى المملكة قبل فترة وجيزة من أجل تمديد صفقة اليمامة أو لعقد صفقات سلاح جديدة تسحب فائض المال السعودي، قيل أن ولي العهد وبّخ الوفد البريطاني، وذكره بموقف بريطانيا من حركة الفقيه التي تريد قتل أعضاء العائلة المالكة، وأبلغهم بأن أية صفقات تسلّح لن تتم مع بريطانيا طالما أنها تحتضنه.

– المخرج من هذا الأمر لم يكن سهلاً. فالبريطانيون جرّبوا سابقاً طرد الدكتور المسعري الى إحدى الجزر البعيدة في الكاريبي، وهذا يعد بمثابة نفي له. لكن المحاكم البريطانية ثبّتت مكانه ومنحته اللجوء السياسي، خلاف رغبة حكومة المحافظين آنئذ. مثل هذه التجربة لم يكن يرد لها أن تتكرر مع الفقيه، الذي خاض هو جولات متعددة ناجحة حيناً وفاشلة حيناً آخر مع أطراف إعلامية وحكومية سعودية. هنا تفتّقت الحيلة البريطانية ـ الأميركية على تحويل الملف الى مجلس الأمن، الذي بدا وكأنه لعبة منه الى مؤسسة دولية محترمة. فتمّ تمرير قرار حجز أموال الفقيه دونما مساءلات أو أدلّة تذكر؛ وكأن الرجل دولة عظمى؛ وما يثير في الأمر هو أن هناك طرفين متهمين بمؤامرة اغتيال ولي العهد، وقد أدين الفرد (سعد الفقيه) ولم يتم التعرّض للدولة (ليبيا) التي تحظى هذه الأيام باهتمام غربي بارز مبني على المصالح العارية.

إن إدانة فرد مقيم أو لاجئ سياسي من خلال أعلى مؤسسة كونية، دون القدرة على محاكمتة في البلد المضيف (بريطانيا) يثير شكوكاً في شرعية الإتهام، ويعطي الرجل مظهراً بحجم دولة. لو لم تكن الأدلة قاصرة لما تم التوجه الى مجلس الأمن، الذي أريد له أن يكون البوابة لتطويع القانون المحلي بشأن محاكمة الفقيه المحتملة.

الطبخة البريطانية ـ الأميركية المشتركة والمتعلقة بالإيقاع المتعمّد بالدكتور سعد الفقيه، قد تكشف عن حذاقة في الأداء، والتوقيت، ولكنها قد لا تكشف عن نزاهة وأمانة؛ وقد ينظر الى ما جرى كنوع من المؤامرة حيكت لخدمة مصالحهما الآنيّة ومصالح العائلة المالكة.

من المؤكد لو أن سيناريو الأحداث اتخذ وجهة بريطانية محضة، فقدمت الأدلة الى المحاكم واقتيد الدكتور الفقيه إليها، لوجد قليل أو كثير من يتفهمها على أنها خرق للقانون البريطاني؛ أما وأن القضية حوّلت الى مجلس الأمن ـ ذي السمعة السيئة ـ لدى عموم الشعب السعودي كما العرب والمسلمين، لتفادي حكم القانون، فإن الموضوع يظهر وكأنه مؤامرة أكثر من كونه تطبيقاً للقانون.

حتى أولئك الذين يعتبرون أنفسهم مختلفين مع الفقيه أو منافسين أو خصوماً سياسيين له ـ عدا الحكومة السعودية ـ سيعزّز ما جرى وجهة نظرهم، بأن الإنجليز والأميركيين لا يهمهم حكم القانون حتى في بلادهم إن كان (الضحية) المستهدفة ليس مواطناً من مواطنيهم.. فكيف سيقتنع هؤلاء وجمهور الشارع السعودي، بأن الدولتين يهمهما في الأصل حكم القانون وترويج الديمقراطية، وغير ذلك.

إن الآلة الإعلامية السعودية، وخفافيش الإنترنت من رجال المباحث، والذين دأبوا على الترويج بأن الفقيه ما هو إلا مجرد (عميل وصنيعة) بريطانية وأميركية لتشويه سمعته، سيزغردون لهذا الإنتصار السعودي الكبير، على شخص واحدٍ أو بضعة أشخاص أقضّوا مضجع نظام بوسيلة إعلام بسيطة بل بدائية حين المقارنة بما يمتلك النظام من نظيراتها.

قد تكون الحكومة قد كسبت الجولة في النهاية، ولكنها لم تكسب قلوب مواطنيها..

وقد تكون بريطانيا قد تخلصت من شخص نُظر اليه على أنه وتّر علاقاتها مع حليفها القديم، وحرمها من (خيرات) الصفقات والسمسرات مع النظام السعودي. ولكن سيكون

هذا على حساب سمعة بريطانيا، بل هو يؤكد ما لدى شرائح واسعة من الجمهور السعودي بأن هذه الدولة ـ كما أميركا ـ لا تهمهما سوى مصالحهما، وأنهما لن يجدا حليفاً أفضل من العائلة المالكة بإمكانها أن تخدمهما، وأن مدّعيات حكم القانون والنظام واحترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية والتي تتناول عادة بريبة في الوسط العربي الجماهيري كما النخبوي، ما هي إلا شعارات جوفاء تستخدم كسلاح ضد الأنظمة المعادية للغرب، أي ضد أنظمة بعينها، أما إذا ما كانت الديمقراطية لا تحافظ على نسق المصالح (الذي هو أشبه ما يكون بهدر لمقدرات البلاد) فإنها غير مرغوبة ويمكن تأجيلها الى ما لا نهاية.

في هذا الوقت، وحتى في حال العودة الى المحاكم المحلية البريطانية، لإعادة إدانة الفقيه بناء على قرارات مجلس الأمن، أو بناء على طلبات من أميركا لتسليمه إليها.. فإن إخراج القضية قد تلوّث بكل أنواع الريبة والشك.

يمكن الزعم بأن الفقيه لم يكن أثيراً لدى الجمهور السعودي، وأنه لم يكن فارس التغيير، ولا يمثل الحلم بالتغيير والإصلاح.. ولربما كانت له الكثير من الأخطاء السياسية، بل ربما يكون قد تجاوز القانون البريطاني نفسه.. ولكن الأمر الذي غاب عن الأميركيين والبريطانيين، هو أن الجمهور السعودي عبّر من خلال قناة الإصلاح عن كرهه لنظام الحكم واشمئزازه منه، ويأسه من إصلاحه، بأكثر مما عبّر عن تأييده لحركة الإصلاح ورئيسها.

ولهذا فإن اصطفاف الدولتين ـ بريطانيا وأميركا ـ وبهذه الطريقة الملتوية، مع الحكومة السعودية، يجعلهما عدوّتين بنظر شرائح عديدة من المجتمع السعودي، وهي عودة غير محمودة لدعم الديكتاتوريات تحت مسميات تتغير بين الفينة والأخرى (محاربة الشيوعية، محاربة الأصولية، محاربة الإرهاب).

إن اختفاء الفقيه من المسرح السياسي الإعلامي، لن يغيّر من المعادلة السياسية المحلية السعودية شيئاً يذكر. فمن جهة لا يخدم الإختفاء العائلة المالكة، التي ظهرت في هذه القضية كحلقة وتابع في معسكر الغرب، بعد أن بنت لها بعض التعاطف من أن الغرب يحاول تغييرها. وهو لن يفيدها في مكافحة العنف، كون منشئه محلّي خالص، بدأ قبل أن يولد الفقيه أو تولد حركته، وهو لا يتغذّى على ما تقوله قناة الإصلاح بقدر ما يتغذّى على فكر العنف المنتج محلياً وعلى الفساد والأخطاء الداخلية والإنغلاق السياسي والقمع الثقافي وغيرها من الأمور. كانت قناة الإصلاح مجرد تنفيس (كلامي) لم تستطع أن تؤسس عملاً على الأرض. ولربما كان من صالح آل سعود أن تبقى هذه القناة حيّة للتنفيس على الأقل، بدل أن تتفجّر بوجه الدولة والمجتمع. وإننا على يقين بأن إغلاق منافذ التنفيس المحلّي، واستتباعها بالخارجي، هو خطيئة في هذا الظرف السياسي الحساس الذي تعيشه المملكة.. وإن كان لنا أن نخمّن ما ستؤول إليه الحال في قادم الشهور، فهو القول بأن العنف السياسي قد دخل مرحلة جديدة وحادّة وصارخة وعلى مساحة أوسع بكثير مما شهدناه في السنوات القليلة الماضية، وعلى السعوديين مواطنين وحكومة أن يهيئوا أنفسهم لمرحلة مظلمة قد تطول كثيراً.

بالطبع ليس إغلاق قناة الإصلاح، وربما اعتقال الفقيه هو السبب الأساس، ولكن اللعبة السياسية المحلية ابتعدت عن كل ما هو عقلاني في معالجة هذه الظاهرة من جذورها. لقد أُغلقت كل الخيارات وكل منافذ التغيير السلمي، بل حتى منافذ التنفيس الكلامي والكتابي.. ولهذا اقترب قدر الضغط من الإنفجار بوجه (الشيف السعودي/ الأميركي/ البريطاني)، ومن المرجح أن يكون الإنفجار مدوياً بأعظم مما سمعناه منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م.

العضلة الأميركية تحكم العقل الأميركي.. ربما لهذا السبب حدث انسجام سريع بين العقلية الحاكمة في المملكة مع منهج القبضة الحديدية الأميركي. فمن لا يريد تقديم تنازلات سياسية، أو يقدم على إصلاحات هيكلية في بنية الإقتصاد، أو في الخدمات الإجتماعية، أو ربما هو غير قادر او مهيّأ في الأساس لإنجاز مثل هذه الأمور، لا يكون أمامه من وسائل سوى العنف العاري، المدعومة بعقلية الكاوبوي، وبنزعة التغالب والغلبة، لكسر الطرف الآخر ـ المعادي ـ وإن كان هذا المصنف معادياً: الشعب السعودي نفسه وقواه المخلصة الحريصة على استقرار البلاد ومصالح المواطنين.

اختفاء سعد الفقيه من المسرح السياسي، قد لا يزيد في ظاهره عن اختفاء لقناة مشاغبة. ولكن المدلولات السياسية تعني دفع أثمان من السمعة والهدر مما تبقى من الشرعية، وتشير الى طريقين لا ثالث لهما: الصمت والإنعزال بالنسبة للقوى الوطنية المعتدلة والسلمية؛ أو الإنفجار والإنخراط في مزيد من العنف والعنف المضاد مع الدولة وأجهزتها.

لكي لا تتحول

قد يبدو من نافلة القول التأكيد على أن تفعيل العمل السياسي الجماعي في صورته العصرية المتمثلة في الأحزاب، لا يشكل إلا آلية واحدة من ضمن آليات متعددة تتطلبها الساحة السياسية من أجل الدفع بعجلة الاصلاح ضمن منظومة العمل السياسي في بلداننا، إلا أنها آلية لا غنى عنها من أجل تجميع الجهود المبعثرة في كيان أكثر فاعلية، يتميز بتكثيف الجهود وتجميع الطاقات، مما يؤدي إلى تراكم الخبرات وإضفاء زخم أكبر على الممارسة السياسية بأبعادها المتنوعة.

إلا أننا وعلى الرغم من تثبيت ما سبق كأولوية منهجية، تستدعيها شروط الواقعية السياسية وتطور فكر الاجتماع السياسي، لا نستطيع تجاهل جملة من الحقائق ومستلزمات العمل الحزبي في أنساق تطوره العليا، هذه الحقائق التي جرت العادة على تجاوزها، شأنها شأن كل تفاصيل العناوين الكبرى التي يتم تسويقها في منطقتنا باستعارة أنماطها العمومية، وأشكالها الهيكلية، دون الخوض في مبانيها الأساسية، التي لا تتماشى أحيانا مع نزعات شمولية أثبتت التجربة تعارضها بنيويا مع الغايات الأساسية التي من أجلها صيغت هذه الأنماط.

النقطة التي نحب التطرق إليها الآن هي في فلسفة العمل الحزبي من حيث الأهداف العليا التي من أجلها صيغت البنى التطبيقية لهذا العمل، فالراسخ تاريخيا أن العمل السياسي لا تتأتى له قدرة التحول إلى قوة فاعلة إلا ضمن أسباب لا بد من توفرها، وشروط لا بد من تحصيلها، ضمن الواقع الزمني والمكاني المنسوبة إليه.

ولكن العنصر المشترك في معظم التجارب السياسية الناجحة، والمتجاوز لظرفية الزمان والمكان، هو تلك الطاقة الجمعية المنبثقة من توحد تلك الجهود المبذولة لتحقيق غايات هذا العمل، ولعل هذه الحقيقة تجدها قد تكررت في تمظهرات سياسية مختلفة، تنطوي تحت طيف واسع يتدرج من التجارب السلمية راسخة القدم، إلى الحركات الثورية في لحظة انبعاثها.

الأحزاب إلى مؤسسات دكتاتورية!

د. سليمان الخضاري

إذا، فالأحزاب في فلسفة وجودها تشكل ضرورة عملية لترجمة طموح الأفراد في خلق قوة ضاغطة، تمتلك آليات تأثير أكثر فاعلية، مما يؤدي إلى تراكم الجهود الفردية في محصلة نهائية تتحرك في اتجاه تحقيق آمال الجموع المتعاضدة.

ومع رسوخ التجربة الحزبية في أماكن نشأتها الأولى، ومع نضج الوعي النقدي لدى أصحاب تلك التجارب، بدأت مشكلة جديدة تطفو على السطح، ألا وهي التركيز على أولوية الكم العددي في صياغة قرار المؤسسة الحزبية، وفرض هذا القرار على جميع الكوادر العاملة في مختلف المؤسسات التابعة للتشكيل الحزبي، مما وفر الأرضية الملائمة لنمو ظواهر سلبية مثل الانشقاق وتشكيل تنظيمات جديدة، ومن ثم العودة إلى الوضع التي أوجدت فكرة التحزب نتيجة له، ألا وهي تبعثر الجهود وضعف الأداء السياسي.

هذه النتيجة السلبية في نظر الحركيين السياسيين، والواقعية من حيث تواتر حدوثها في حالات كثيرة، تثير الاهتمام، وتوجه الأنظار لمسألة مفصلية في سياق العمل الحزبي، ألا وهي ماهية الهامش المتاح للمنتمين للتنظيم بالاختلاف مع قرارات المؤسسات الحزبية العليا، والموجهة رأسيا وعرضياً، أي تلك الموجهة في إطار عمودي من القيادة الحزبية للعاملين أصحاب الصلاحيات الأقل في ما يخص الشأن الداخلي للحزب، في مقابل تلك القرارات المتحركة في فضاء الشأن السياسي العام، من مثل قضايا البرامج الانتخابية، وطبيعة علاقة التنظيم بغيره من التنظيمات، والتصويت على مشاريع القوانين في المؤسسات التشريعية والتنفيذية المختلفة.

هنا يحتك مفهومان أساسين في علم الاجتماع السياسي، فمن جهة هناك الانضباط الحزبي وما يستتبعه من قضايا الوحد التنظيمية وضرورة التوافق الجماعي على مختلف المستويات الحركية، مما يسد الباب أمام النقد الخارجي المبني على ذريعة الاختلاف في وجهات النظر داخليا، الأمر الذي يستدعي آليا في المخيال الشعبي صورة نمطية لمؤسسة اجتماعية مفككة، تتبعها بالضرورة آثار نفسية مركبة تؤدي إلى ابتعاد الجماهير عن التنظيم.

هذا هو المفهوم الأول، الذي يستدعي اعتماد الأغلبية العددية كآلية تصاغ بها قرارات التنظيمات الحركية صياغة ديمقراطية التوصيف، ومن جهة أخرى يأتي المفهوم الثاني، وهي قيمة الأفراد كوحدات أولية صيغ من أجلها التنظيم الهيكلي للمؤسسة الحزبية، ولذا كان لابد من التوفيق بين هذين الجانبين المتقابلين نظريا، وأحيانا عمليا، لضمان استمرار التشكيل الجمعي قائما لتحقيق الغاية الأساس من ابتداعه كوسيلة لانتظام الآراء الفردية ضمن الإطار الأعم، مما ينتج زخما ماديا ومعنويا يدفع بقوة أكبر في سبيل الوصول للأهداف العليا.

هنا نتساءل، وكيف السبيل للتوفيق بين هذين المفهومين المتقابلين؟

لعل الحل الأنجع لفك طلاسم هذه المعادلة الصعبة هو في التوافق على عقد اجتماعي داخلي، يكون بمثابة دستور للحزب، يقوم بوضع الخطوط العامة الكفيلة بشرح المباني والأهداف الرئيسية للتنظيم، كما يحدد المقاصد المبتغى تحقيقها من أي فعل سياسي يكون الحزب بصدد الخوض فيه، الأمر الذي يشكل مرجعية تتحرك في فلكها الكوادر على مختلف المستويات، من دون النص على نتائج محددة تلزم هذه الكوادر على التشكل في قوالب جامدة تتصف بالضرورة بالتكرار النمطي، وتحرم المنتسبين للتنظيم من فضيلة الاختلاف في المواضيع المتنوعة، مع ضرورة التأكيد على قبول مبدأ تشكيل مجاميع الضغط داخل التنظيم الواحد، ومبدأ تداول الإدارة وفقا للعملية الانتخابية داخليا، من أجل إتاحة الفرصة المتساوية للمجاميع المختلفة لتولي القيادة الحركية، وقتما توفرت القوة العددية لتحقيق ذلك.

هذه العملية يجب أن تسير جنبا إلى جنب، مع نشر ثقافة تقبل بالاختلاف مع المحافظة على الكيان الاجتماعي أو السياسي موحدا، وهذه المسألة تبدأ على مستوى الأسرة في تشكيلاتها الأدنى، مع احترام خصوصية الأنماط الاجتماعية المختلفة، فالآباء مسؤولون عن تنمية حس اندماجي داخل أسرهم لا يتأثر باختلاف توجهات أفراد الأسرة مع بعضهم البعض، وإذا أردنا الصعود في المرتبة الفكرية والأخلاقية، فنحن نطالب بخلق ثقافة لا ترى في الاختلاف تمردا، بل فضيلة، يجب المحافظة عليها، واستخدامها للوصول إلى أهداف تخدم المجموع ككل.

هنا باستطاعتنا استدعاء نماذج ناضجة للممارسة الحزبية لمثال تطبيقي على محاولات ناجحة للتوفيق بين المفهومين السابقين، فالحزبين الديمقراطي والجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية يتكونان في تنظيمهما الداخلي من أطياف متباينة بشكل لافت، كما أن عملية التصويت داخل المؤسسات التشريعية تشهد تقليديا تباينا في آراء المنتسبين للحزب الواحد، وهذا لم يستتبع البتة انقسامات في أي الحزبين إلى كيانات حزبية متفرقة.

هنالك معضل أساسي مهم لا ينفك عن نقاشنا هذا، ولعله يختص بواقع الممارسة السياسية في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ألا وهو الربط المفتعل بين اجتهاد ديني بعينه، وبين الأصول الدينية غير القابلة للاجتزاء أو الرد، وهذه مشكلة المشاكل في سياق الفعل السياسي للحركات الدينية، مما يستتبع بالضرورة انشقاقات تنظيمية حادة تنتج من اختلاف المرجعية الفقهية التي يتم تبنيها في تلك اللحظة الزمانية أو المكانية، وما لم يتم فك التشابك بين الاجتهاد الفقهي –المتأثر بخواص ثقافية واقتصادية وسياسية متحركة– من جهة، والدين بأصوله الأخلاقية ومقاصده العليا من جهة أخرى، فسيظل الجدل محتدما داخل التنظيمات الدينية، مما يجعلها عرضة وبشكل مزمن للانقسامات الحركية.

وعودة للمسألة الرئيسية في هذا المقال نقول، إن الأحزاب تنظيمات يقصد من تشكيلها انتظام الأفراد في هياكل مؤسسية تنظم نضالهم الاجتماعي والسياسي، لذا يجب أن نركز على هؤلاء الأفراد، وبتعبير أبلغ، يجب أن نتفق على أصالة الانسان، وأن نحارب كل ما من شأنه القضاء على تلك الطاقة الابداعية الهائلة التي فطر الله بني جنسنا عليها، مما يدفعنا لبذل كل جهد لتحويل المؤسسات الاجتماعية إلى كيانات خلاقة تحارب كل أشكال القهر الاجتماعي، حتى ولو كان من يقوم بها هو تلك المؤسسات نفسها!

اقتحام القنصلية الأميركية ومهاجمة وزارة الداخلية بعض فصولها

تطور مراحل العنف في المملكة الى حرب (تكسير العظام)

محمد علي الفائز

العنف في المملكة آخذ بالتصاعد أكثر وأكثر، في شمولية جغرافية ومكانية، وتوسيع للأهداف، يتوقع له أن يشمل المنشآت النفطية واغتيال أمراء العائلة المالكة والمسؤولين. هل وصلنا الى هذه المرحلة ولماذا؟ هذا ما تبحثه هذه المقالة.

يمكن تقسيم تطورات أحداث العنف السياسي التي شهدتها المملكة في السنوات الأخيرة الى ثلاث مراحل، تختلف كل واحدة منها عن الأخرى من حيث تنوعه وحجمه وطبيعة الظرف السياسي الذي نمت فيه:

المرحلة الأولى: العنف التمهيدي

وهو ذلك العنف الذي شهدته المملكة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١م، أي الى ما قبل أحداث ٩/١١.

هذا العنف ـ كما يظهر ـ كان بداية الإرهاصات المؤشرة باتجاه تغيّر المناخ السياسي في البلاد، وتحوّل علاقة مجاميع واتجاهات بين المواطنين من الإصلاح السلمي الى الإصلاح العنفي. السلمي منه مؤسس في أغلبه على الفكرة البسيطة في التراث الديني وهي المناصحة السرية لولاة الأمر، والتي جرى اختراقها بعيد احتلال الكويت الى مناصحة علنية جماعية، اتخذت طابع المذكرات التي يوقع عليها الكثير من المتعلمين والمشايخ في التيار السلفي (مثال ذلك مذكرة النصيحة).

فشل المناصحة السرية والتي يقودها التيار الديني التقليدي المتمثل في المشايخ الرسميين، أدّى الى المناصحة العلنية الجماعية من الجيل الثاني من المشايخ والمتعلمين الدينيين، وقد فشلت هذه المحاولة بعد اصطدامات سياسية صارخة (ما عرف بانتفاضة بريدة) وزج الكثير من هؤلاء في السجون.

جاء العنف بعد هذا بفترة وجيزة، وقد كان تمهيدياً خجولاً، كونه لم يحز على إجماع سلفي، وقامت به خلايا صغيرة ناشئة، حديثة عهد بالسياسة، وربما كان لها خبرة قتال في أفغانستان.. فعمدت إحدى هذه الخلايا المنفصلة عن بعضها بتفجيرات العليا والتي استهدفت الأميركيين في شركة فنيل عام ١٩٩٥، ثم جاء تفجير قاس آخر في الخبر عام ١٩٩٦م خلف عشرات الضحايا الأميركيين بين قتيل وجريح.

كانت هاتان الحادثتان تفجيراً للرأي العام المحلي قبل أن يكون لمبان تستهدف أجانب أميركيين بوجه خاص. فقد استفتحت هاتان الحادثتان مرحلة جديدة تعتمد وسائل تغيير غير تقليدية، وهي وإن لم تمس النظام ورموزه، إلا أنها شكلت تحدّ خاص لمؤسساته الأمنية، واستقراره السياسي المبالغ بقوته، الى حدّ كان الأمراء يفاخرون به ويضربون المثل.

ربما كان صحيحاً ـ للوهلة الأولى ـ اعتبار تلك الحادثتين منفصلتين عن سياق المواجهة السياسة السلمية مع العائلة المالكة.. لولا أن هذه الأخيرة أدركت بأن العائدين من أفغانستان يمكن أن يتحولوا الى مواد متفجرات أولية تربك الوضع الأمني، فعمدت الى سياسة ذات شقّين:

الشق الأول ـ ويعتمد على مطاردة كل العائدين من أفغانستان وإيداعهم في السجون في عملية مسح شامل لأنوية الخلايا العنفية المحتملة. ولقد أصيب هؤلاء كما أفراد عدّة في المجتمع باستغراب من هذه السياسة التي رافقها الكثير من القسوة والتعذيب. فهؤلاء المعتقلين كانوا الى وقت قريب مجاهدين، شجعتهم الحكومة ومؤسستها الدينية على الجهاد في أفغانستان، ودفعت لهم تذاكر السفر على حساب الحكومة ليقوموا بدورهم الديني. فما عدا مما بدا؟ وما مبررات الحملة التي تجعل كل من قاتل في أفغانستان عنصراً متهماً؟

لقد أُطلق سراح أكثر المعتقلين بعد أن امضوا فترات متفاوتة داخل السجون؛ وقد كان

تعذيبهم ـ حسبما توفر من معلومات متسربة من تلك المعتقلات ـ بالغ القسوة، مثّل لأكثرهم صدمة مذهلة، كشفت لهم في جانب منها طبيعة نظام الحكم الذي لم يكونوا يستهدفونه وإن كانت لهم عليه بعض الملاحظات. لم يدر بخلدهم أن هذا النظام هو بتلك البشاعة التي رأوها، ولم يخطر في أحلامهم أن ما كانوا يقرأونه عن معتقلات الأنظمة العربية في مصر وتونس وغيرها يمكن أن يتكرر بنسخ مماثلة أو أسوأ منها في السجون السعودية.

لم تكن القضية متعلقة بنوعية التعذيب الجسدي فحسب، بل الإهانة الشخصية، وعدم احترام إنسانية الإنسان، ولا معتقداته الدينية.. فسب الله من قبل المحققين الأمنيين، والقول بأن (الله موجود في الدرج) والشتائم البذيئة التي تنال الأعراض.. كل ذلك أدّى فيما بعد الى إعادة بعض هؤلاء المعتقلين الى ممارسة العنف ضد النظام وأجهزته.. وقد أصبحت هنالك أسماء أمنية من المعذبين والمحققين يتم ترصدها لقتلها واغتيالها، ووجد بين الكثيرين ثارات دموية لا تمحى، تنتظر التصفية بصورة أو بأخرى.

الشق الثاني ـ محاولة تهدئة أسامة بن لادن، بعد أن انتقل الى أفغانستان من السودان.. وكانت حركة الطالبان قد وصلت للتو الى الحكم بسيطرتها على العاصمة ومعظم الأراضي الأفغانية. وتشير التحقيقات الأميركية الى أن الملك فهد بعث الأمير تركي الفيصل، رئيس الإستخبارات السابق، والسفير السعودي الحالي في لندن، بعثه الى أفغانستان على رأس وفد غرضه ـ حسب توصيات الحكومة ـ إقناع زعيم الطالبان وعبره إبن لادن بأن لا يتخذ من المملكة قاعدة له في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، وتضيف تلك الأنباء بأن تركي الفيصل عرض على زعيم الطالبان الملا عمر عشرين مليوناً من الدولارات.

هنا قيل أن اتفاقاً جرى بهذا الشأن بين السعوديين وزعيم طالبان، وهذا ما تقول به الإدارة الأميركية التي اكتشفت بعد أحداث سبتمبر أن اتفاقاً بهذا المضمون قد تم التوصل اليه، وأبدت تلك الإدارة انزعاجها الشديد من المسؤولين السعوديين خاصة وأن بعض أقطاب تلك الادارة بدأوا يميلون الى أن المسؤولين السعوديين ربما يكونوا متواطئين في أحداث سبتمبر.

وقيل ـ حسب المصادر السعودية ـ بأن الأمير تركي الفيصل وإن زار أفغانستان، إلا أن اتفاقاً لم يتم التوصل اليه في مثل هذا الموضوع، وإنما كان الموضوع محاولة تهدئة حركة طالبان، ومطالبتها بضبط ابن لادن، وتحذيرها بأن اعتراف المملكة بها قد يُسحب.

لكن الأمر المثير هنا، هو أن الحكومة السعودية لم تنسب لابن لادن أي علاقة بتفجيري عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بناء على أوامر من الملك فهد نفسه، رغم ان ابن لادن أوحى لمراسلين العرب والأجانب، بأن من قام بعملية الخبر خاصة هم من أتباعه ومريديه. وإذا كانت الحكومة قد أعلنت أنها قبضت على منفذي تفجير الرياض وأظهرتهم على شاشات التلفزيون يملون اعترافاتهم ومن ثم أعدمتهم (البعض يشكك في أن من أعدموا كانت لهم صلة وإنما كانوا كبش فداء).. فإن تفجير الخبر لم يتم حلّ لغزه الى هذا اليوم. كانت الحكومة السعودية تتمنّى لو أن من قام بذلك هم من المواطنين الشيعة وليس ابن لادن، فهي لا تريد أن ترفع أسهمه.. وبالفعل فإن وزارة الداخلية روّجت بأن مواطنين شيعة هم وراء تفجير الخبر، واعتقلت العشرات منهم، ولكنها اعتقلت في المقابل مئات من المحسوبين على التيار السلفي ولذات التهمة، وقد قدمت الحكومة أدلة تدين الكثيرين، ولكن الأميركيين لم يقتنعوا بها، ومازال سلفيون وشيعة يقبعون في المعتقلات حتى اليوم بعد ثمان سنوات من تلك الحادثة بلا محاكمات وبلا إدانات.

المرحلة الثانية: العنف المنظّم

وهي مرحلة امتدّت منذ أحداث ٢٠٠١/٩/١١م واستمرت الى شهر يونيو ٢٠٠٤.

العنف في هذه الفترة كان عنفاً منظّماً، وجاء بعد فترة سبات كانت عناصر القاعدة أو المقاتلين السابقين في أفغانستان ينظمون صفوفهم أثناءها انتظاراً لمعركة قادمة. وجاءت أحداث سبتمبر بزخم عالٍ وتوترٍ في الساحة السعودية غير مسبوق، أدّى الى تفعيل الخلايا والعناصر القديمة وإطلاقها من عقالها وهي تشهد ـ من وجهة نظرها ـ انتصاراً (لخط الجهاد) تجلّى في إسقاط البرجين في معركة وصفها السلفيون بأنها (غزوة مانهاتن).

الحكومة السعودية بدت غير مدركة بما يكفي لآثار تلك الأحداث على الوضع المحلّي. كانت منشغلة بآثار الحدث على علاقاتها مع حليفتها واشنطن، وكيف يمكن تبرير ما حدث أمامها. وطفقت تصريحات المسؤولين السعوديين تعيد الى الأذهان، بأن ما جرى شأن لا يعنيها كثيراً، فابن لادن ليس مواطناً سعودياً وقد سُحبت جنسيته السعودية منذ سنوات، وأما مشاركة السعوديين في التفجيرات، فهي محض مصادفة (وكل بلد فيه الخيرون والأشرار)!

ومن ثمّ فإن المواجهة ليست بين المملكة وتنظيم القاعدة (أو أسامة بن لادن شخصياً)، وإنما بين الأخير وأميركا. وظهرت الحكومة السعودية وكأنها لا تريد أن تقحم نفسها في هذه المعركة، ولم تكن تعتقد ـ صدقاً أو كذباً ـ بأن مؤيدي القاعدة كثيرون داخل المملكة، وهو ما أعلنه عدد من المسؤولين في تصريحاتهم، والتي تقول بأنه لا توجد خلايا لتنظيم القاعدة على أرض المملكة، ولم يكن بإمكانهم أن ينفوا وجود متعاطفين، ولكن اللغة الذرائعية كانت هي السائدة، فمؤيدو تفجيرات نيويورك ليسوا محصورين في بقعة جغرافية أو في دولة محددة، بل هم منتشرون في كل العالم، حسب ما كان المسؤولون يتصورون أو تمنوا أن يكون الأمر كذلك.

حكومة المملكة كانت مشغولة بعد أحداث سبتمبر في تبرئة نفسها وسياساتها التي أفرزت اسامة ابن لادن ومفجري نيويورك، وقد دافعت عن مذهبها (المعتدل!) وعن سياساتها الحكيمة، وعن شعبها المسالم، وعن تاريخ علاقاتها الحميمة مع الغرب والولايات المتحدة بوجه خاص. لقد كان تحول الحليف الأميركي ضد السعودية عنيفاً، وتوقع المسؤولون السعوديون أن يكون ذلك بسبب (هول صدمة) الحدث، وبالتالي ستتغلب لغة المصالح على لغة التهديد والإفناء ولو بعد حين.

لكي تعلن الحكومة السعودية براءتها مما جرى، تطلّب منها الأمر أن تقف الى جانب

أميركا في حربها ضد أفغانستان وإن بصورة غير علنية. ولكن الشارع السعودي لم يكن مهيّأً لتقبّل هذا التحول الكبير في السياسة الحكومية، بحيث تتحول بلادهم، وهي إحدى ثلاث دول اعترفت بحكومة طالبان، الى دولة تقف في مقدمة المحاربين لها والساعين لتدميرها. وبالرغم من أن الحكومة السعودية أعلنت بأن الحرب على طالبان ليست حرباً على الإسلام (وقد تغير رأيها حين استهدفها الأميركيون إعلامياً على الأقل فاعتبروا التعرض للحكومة السعودية حرباً على الإسلام!) إلا أنها لم تكن في وارد الإصطفاف العلني مع واشنطن، خاصة وأنها لا تريد أن تصطدم مع التيار الديني السلفي المؤيّد بصوت صارخ واضح لما قام به أسامة بن لادن الرمز. هنا تقبل الأميركيون الحلول الوسطى، ففتحت بتكتم شديد قواعد السعوديين للأميركيين، وأدار الأخيرون معاركهم في أفغانستان من قيادتهم المركزية في السعودية.

كان الوقوف على الحياد أمراً صعباً. فالإعلام السعودي أعلن انحيازه ضد القاعدة والطالبان، وابن لادن والقاعدة وجدا نفسيهما ـ تساوقاً مع تصنيف بوش: معنا أو ضدنا ـ ضمن حرب أوسع من أن تكون بين خصمين: أميركا والقاعدة (والطالبان). وبسقوط الطالبان، فتحت الجبهات الأخرى في كل مكان تواجد فيه متعاطفون أو عناصر قديمة قاتلت في أفغانستان وأعادت ارتباطها بتنظيم القاعدة.

وبالطبع كانت المملكة في قلب الحدث. فمنها يأتي المخزون الإستراتيجي البشري، واللوجستي (المال بالأساس)، ومنها يأتي التعاطف الشعبي الكبير، والتأصيل الديني والفكري والعقدي.. المملكة هي (قاعدة القاعدة) التي بُدئ بتفعيلها في الحرب (الكونية) مع الأميركيين وحلفائهم، ضمن ثنائية ابن لادن القائمة على فسطاطي الخير والشر. فكان الصدام الذي لا بدّ أن يقع، فالحكومة السعودية لم تستطع الوقوف على الحياد، وابن لادن لم يكن ليوفر أفضل أرض خصبة متعاطفة معه وله فيها من الأنصار، بعيداً عن ساحة المواجهة.

أيضاً هنا حاول الطرفان أن يحصرا حدود المعركة على أرض المملكة باتجاه مواجهة الأميركيين والغربيين فحسب. على الأقل هذا ما حاوله ابن لادن وتنظيم القاعدة في المملكة. لم يكن الأخير يريد فتح معركة مع النظام السعودي نفسه ـ رغم موقف ابن لادن المعروف منه ـ وإنما مع الوجود الأميركي ـ الغربي في المملكة.

وهكذا انطلق الشعار الكبير الذي ملأ الخافقين: لا يجتمع دينان في جزيرة العرب! أخرجوا المشركين من جزيرة العرب! فهل كان ذلك لمجرد فتح مواجهة مع الولايات المتحدة على الأراضي السعودية؟ أم أن تلك الدعوة تستهدف نظام الحكم السعودي نفسه، تبدأ بإحراجه وهو ما حصل الى أن طُلب من الأميركيين الخروج، ولا تنتهي عند تلك النقطة، كما هو واضح الآن، حيث تمّ تخليق أهداف أخرى في الطريق وصولاً للهدف النهائي وهو إسقاط النظام السعودي، باعتباره دمية بيد الغرب؟

وهكذا بدأت حملة عنف منظم ضد الوجود الأميركي ـ الغربي، عبر التفجيرات الإنتحارية والسيارات المفخخة، واختطاف الأجانب الغربيين والأميركيين وقتلهم، ومهاجمة المؤسسات التي يعملون فيها، والمساكن التي يقيمون بها، وكانت انعطافة العنف الحادّ قد تجلّت في هجمات ٢٠٠٣/٥/١٢م، حيث عدّها الإعلام السعودي وسوّقها للأميركيين على أنها بمثابة ٩/١١ بالنسبة للسعودية، وأن في تلك الهجمات الإنتحارية اختلط الدم السعودي والأميركي.. وكأن التفجيرات جاءت لتمنح النظام السعودي الدليل الذي يبحث عنه بأنه ضحية للعنف، وليس مفرخة له، ولتروج مقولة أن قدر الدولتين (أميركا والسعودية) هو التعاون والتحالف الأبدي، كما كانتا تفعلان في الماضي في مواجهة الشيوعية والأصولية القادمة من إيران وغيرهما.

لم تهدأ السعودية منذ الحرب على أفغانستان، ومن ثم احتلال العراق، حيث اتهمت السعودية من قبل القاعدة مرة اخرى بأنها ساهمت مساهمة مباشرة فيها بدون إعلان رسمي. ولم يكد يمر أسبوع بدون بضعة حوادث ومصادمات حصدت المئات من الأفراد. واضطرت الحكومة السعودية أن تظهر علناً تحالفها مع الولايات المتحدة فيما أسمته بالحرب ضد الإرهاب، وأن تستجلب فرق المخابرات الغربية جميعاً للعمل على أراضيها، وملاحقة القاعدة ومؤيديها داخل البلاد.

مما لا شك فيه أن تحول العنف الى المملكة قد أفاد العلاقات السعودية ـ الأميركية، وجسّر شيئاً من الهوّة بين الدولتين، وإن كان الكثيرون يعتقدون بأن العلاقات المتميزة بين الدولتين قد ولّت الى غير رجعة، وأن الحكومة السعودية تنتظر دورها على قائمة الإستهداف بمجرد أن تنتهي موجة العنف. ولكن من جهة أخرى، فإن استمرار العنف والتوتر في الشارع السعودي، كشف ضعف النظام، وقلّص من قاعدته، ونال الكثير من شرعيته المنحدرة بتسارع لم تشهده المملكة منذ تأسيسها. وزيادة على ذلك، فإن العنف أفقد ثقة حلفائه بقدرته في ضبط الأمور، ومن ثم في توفير الإستقرار اللازم لتيسير إمدادات نفط كبيرة ورخيصة.

ولقد واجه النظام جرأة من عناصر تنظيم القاعدة مذهلة، مثل تلك التي حدثت في الخبر، والتي أدت الى مقتل الكثير من الأجانب وفرار القائمين على العملية؛ جعلت النظام وقواته مثار سخرية وشك، ما لبث أن تمّ تعويضها جزئياً بمقتل عبد العزيز المقرن زعيم تنظيم القاعدة في (بلاد الحرمين) وعدد من أنصاره. هنا انتشى النظام، وضخّم من إنجازه، وبالغ بالقول أن تنظيم القاعدة يحتضر وهو على مشارف الهلاك. وسواء كانت مثل هذه التصريحات للإستهلاك المحلّي، أو تعبيراً عن قناعة، فإنها في كلتا الحالتين كانت خاطئة ومضللة إما للناس أو للذات أو كليهما، وكان انكشاف خطأ هذه التحليلات بعد بضعة أشهر من خلال تنوع المصادمات في كل أنحاء المملكة، صدمة لا تقلّ عن سابقاتها لأجهزة الأمن وللمواطنين معا، الذين خرجوا بنكتة تقول بأن الحكومة قتلت نحو ستين شخصاً واعتقلت خمسمائة من قائمة الـ ٢٦ مطلوباً التي أعلنتها!

المرحلة الثالثة: مرحلة كسر العظم والمواجهة الشاملة

كان مقتل المقرن وتعيين صالح العوفي

مكانه إيذاناً بدخول المواجهة مع الحكومة السعودية مراحلها المتقدمة والأخيرة، التي إن لم تنته بنهاية أحدهما وبالسرعة المطلوبة (النظام أو تنظيم القاعدة) ، فإن العنف سيكون السمة والغذاء اليومي للمواطن والعالم يقدّم في أول نشرات الأخبار.

ما حدث بعد مقتل المقرن هو أن الظروف تهيّأت لمواجهة شاملة.

فمن جهة، أدّى تراكم المواجهات وبشكل شبه يومي، الى حرب طويلة فتحت فيها أجهزة الحكومة السعودية كل الجبهات لاستثمارها، فيما كانت القاعدة ومؤيدوها مترددون في فتح جبهة غير مواجهة الأجانب. ولقد قرأ مسؤولو القاعدة تصريحات وكتابات تتساءل: إذا كان الهدف هو إخراج القوات الأجنبية، فقد تمّ إخراجها بالفعل، على الأقل هذا ما أعلنته الحكومتان السعودية والأميركية. فلماذا الإستمرار في القتال إذن؟

في مراحل العنف السابقة كان هناك تردد واضح - بل ربما خطوط حمراء - رسمتها القاعدة لنفسها بأن لا تتعرض لمصالح البلاد كمؤسسات حكومية ومنشآت إقتصادية، وأن لا تتعرض لرموز الدولة ومسؤوليها وكبار العاملين فيها من الوزراء والوكلاء والمدراء العامون وضباط وجنود القوات المسلحة وغيرهم.

نعم جرى خرق هذا الخط الأحمر بحذر، حين توجّهت بعض الضربات الى قوى الأمن نفسها، كما حصل في الرياض، ومحاولة اغتيال بعض رموز رجال الأمن المتهمين من قبل عناصر القاعدة بأنهم من (المباحث) الذين يتولون قمع وتعذيب زملائهم.

لكن تسارع المواجهة، ومحدودية الأهداف لدى القاعدة، جعلتهم يميلون الى إلغاء المحظورهذا والذي فرضوه على أنفسهم، وبالتالي السعي لإيجاد المبررات الشرعية والسياسية لخرقه. يعلم رجال القاعدة في المملكة، أن الحكومة قد خرقت من جانبها الكثير من المحظورات أيضاً، وجعلت المواجهة من جهتها شاملة.. في حين أنهم كانوا يرون بأن إجماعاً بين التيار السلفي (في نجد) لم يتوفر فيما يتعلق بمواجهة شاملة مع النظام. فالهجمات ضد الأجانب - خاصة الأميركيين - قد تجد مبررات شرعية في التراث السلفي، ولكن مهاجمة المنشآت الإقتصادية يصعب تحصيل إجماع بشأنها، وكذا مهاجمة المؤسسات الحكومية، واغتيال امراء الحكم. إذ لازال هناك من يرى شرعية حكمهم وإن تحصلوا عليها بالقوة (مشروعية حكم الغلبة). فالتيار السلفي يتفق على فساد الحكم ورجاله، ولكنه لم يتفق على (مشروعية الخروج عليه). وهذا ما يعدّه القاعديون من التضارب الكبير، فكيف تشرعن قتل رجال الأمن المأمورين، ولا تشرعن قتل الأمراء الآمرين؟

احتدام المواجهة وتواصل الصدامات، لا يبقي المحظورات عند حدودها، فهي - كما حدث في كل بلاد العالم - تهتز وتتجاوز، بمنطق المعاملة بالمثل، أو بإيجاد تخريجات شرعية جديدة، أو تفسيرات سياسية تحوي وجوهاً مختلفة. ومن جهة أخرى، فإن تنظيم القاعدة الذي خسر الكثير من قياداته، وهو يؤجل المواجهة الشاملة، وجد نفسه في الأشهر اللاحقة لمقتل زعيمه المقرن، في حالة ردّ فعل ومطاردة، وقد خسر الكثير من عناصره، وهو يعيد ترتيب صفوفه للمواجهة القادمة.

بدافع الإنتقام من خسارته والرد بالمثل، أو بسبب قناعة متعززة بقدرة الذات على إستئصال النظام، أو بسبب إغراء الأهداف الحكومية والملكية السهلة، فإن تنظيم القاعدة قد قرّر علناً (سواء عبر دعوة ابن لادن أو تبني التنظيم في المملكة ذلك في بيان منشور) استهداف المؤسسات الإقتصادية - النفطية بالتحديد. فهل أراد القول بأن المؤسسات النفطية السعودية - إحدى مصالح الغرب - يجوز استهدافها؟ أم أنه أراد معاقبة الأميركيين والغرب بسعر برميل نفط عالٍ، عبر انتاج نفط أقلّ؟ أم أنه اراد الإشارة الى أن السياسة النفطية السعودية في راهنها تخدم الغرب بأكثر مما تخدم المواطنين؟ أم أراد القول بأن ضرب منشآت النفط يمثل مصلحة في الأساس للمواطنين، وليس فقط إضراراً بمستهلكي النفط الكبار من الغربيين؟ أم أنه اراد بهذه السياسة إحراج الحكومة السعودية وإظهارها عاجزة أمام حلفائها بأنها لا تستطيع بواقعها الحالي حماية مصالح الغرب التي انتدبت لحمايتها أو التي انتدبت نفسها تطوعاً لحمايتها؟ هذه التساؤلات والإجابة عليها تشكل نموذجاً للفلسفة القادمة لسياسة خرق المحظورات السياسية السابقة.

ومن جهة ثالثة، يبدو المناخ النفسي المحلّي مهيّأً للقادم الأسوء؛ ولعلّ عمليات القاعدة في العراق (جماعة الزرقاوي) تدفع باتجاه المحاكاة بالمثل في السعودية، ومثل هذا التأثر بالوسائل والأساليب والتخطيط واضح حتى في اختيار الأسماء. فعملية اقتحام القنصلية الأميركية في جدّة، قامت بها كتيبة أطلق عليها إسم مساعد الزرقاوي الذي قتل (أبو أنس) وسميت العملية بـ (الفلوجة) تيمّناً بالمدينة، وكأن الصورة العامة مختلطة بين العراق والمملكة، أو كأن المواجهة متماثلة هنا في المملكة وهناك في العراق، بل كأنّ المعركة تبدو واحدة بأجنحة مختلفة تذوب فيها خصوصيات الدول والشعوب وظروفها السياسية والإجتماعية.

كل هذه الأمور تدعو الى الإعتقاد، بأن المملكة مقبلة على مواجهات عنف شامل، يستهدف كل شيء، وتتداخل فيه كل الألوان، وتسقط أمامه كل المحاذير من الطرفين الحكومي والقاعدي، يحيث لا يكون أمام الأفراد مخرج الوقوف على الحياد ولا الإعتراض، فمن ينتقد الأداء الحكومي سيكون متهماً بأنه (قاعدي) يدعو الى الإرهاب، كما فعلت الحكومة ذلك حيث سبقت القاعدة الى هذا الأمر باتهامها المجنون دعاة الإصلاح المعتقلين بدعم الإرهاب. ومن ينتقد العنف، قد يلقى التصفية الجسدية، سواء كان كاتباً صحفياً او إعلامياً أو خطيباً في مسجد، باعتباره عميلاً للحكومة الكافرة.

لقد تحركت آلة العنف في تسارع لتصل عمّا قريب الى كامل طاقتها، وقد لا يكون ذلك بعيداً خلال الشهور القليلة القادمة، إذ قد يسقط مدنيّون كثر ضحايا له، وإن حدث ذلك، سيكشف النظام عن مخزون هائل من العنف العاري تجاه كل أحد، وستخرس الألسن، وتضيق هوامش التعبير، لتتحول الأمور الى معركة حياة أو موت، يخوضها الطرفان دون النظر الى حجم الخسائر.

وإذا ما استهدفت القاعدة أمراء العائلة المالكة، صغاراً وكباراً، انتقاماً لضحاياها وقياداتها، تكون آخر قلاع المحظورات قد سقطت، ولن يكون هناك سوى المزيد من الدماء، في رحلة دم تجرّ دماً أكثر.

صورة متشائمة: العنف والشرعية

لماذا نرسم هذه الصورة المتشائمة؟

قبل نحو ثلاثة أعوام، نشرنا قراءة لمستقبل العنف السياسي في المملكة قبل أن تشهد البلاد تموجاتها الأوّلية، وكتبنا عن أسباب العنف ومظاهره وأشكاله المتوقعة.. في تلك الفترة كنّا نتحدث عن المرحلة الثانية من العنف السياسي، وقد حدث ما توقعناه في الخطوط العامّة كما في الكثير من التفصيلات.

وها نحن نتحدث هنا، عن الموجة الثالثة والأخيرة.. الأخطر والأكثر دموية وعنفواناً. نتمنّى أن لا تصدق قراءتنا، ولكننا نميل الى هذا التحليل المتشائم آخذين بعين الإعتبار مسألة مركزية هي علاقة العنف بشرعية نظام الحكم.

فالعنف قد يكون مُنتَجاً لتهاوي شرعية نظام الحكم لدى الجمهور أو بعض شرائحه. وهو في نفس الوقت يمثل أقصى وأقسى تعبيرات ومؤشرات الإحتجاج على الشرعية الحاكمة في أجلى مظاهرها. الخلل في شرعية نظام الحكم، أو تناقصها، يؤدي الى السخط والإحتجاج، كما يؤدي في مراحل لاحقة متطورة الى العنف. إن ذلك يعتمد على طبيعة معالجة النظام لأزمة شرعيته واستجابته لعوارض تلك الأزمة. فالأنظمة تواجه أزمات، تحلّها بوسائل شتّى، من بينها استحداث روافد جديدة للشرعية، كالمبادرة بالإصلاح السياسي والإستجابة لدعوات التغيير المحليّة. وقد تتوجه لمصادر الضغط الإقتصادي فتحسن أداء الحكومة وخدماتها الإجتماعية، وقد تقوم بتنفيس الإحتقانات المتراكمة بتوسيع هامش حرية التعبير.

في أحيان أخرى، تصمّ بعض الأنظمة ـ كما في المملكة ـ آذانها عن التغيير، وترى في الدعوات تحدّياً لجبروت الحكم يجب كسره وقمعه قبل أن يتطور، بدل أن تلتقط أول دعوة فتركب موجة التغيير لتفادي الأزمة وانفجارها. وهنا تدخل الحكومة في صراع مع قوى إجتماعية متعددة، وتقوم بمبادرات قمع تخرس الألسن (وتعيد الفئران الى جحورها) كما يقول نايف وزير الداخلية. في هذه الحالة تنحدر شرعية النظام درجة إضافية، فهو ليس فقط لم يقدم أداءاً ناجحاً، بل رفض الإصلاح وقاومه وصادم فئات ناهضة تبحث عن حلول.

وفي المملكة، جرى انكشاف لشرعية النظام دينياً وسياسياً، فالطاعة المبنيّة على النص الديني أو لنقل التراث الديني، لم تعد ذات مفعول كبير، بل تحوّلت الى شرعنة معاكسة تدعو للخروج عليه. فالدين ليس فقط لم يشرعن النظام، بل أنه صار أداة تنقض شرعيته، في دورة سريعة خلال أقل من عقد من السنين.

وعلى الصعيد السياسي، لم يعد النظام مقنعاً لجمهوره، فمُسحت الصورة الوطنية التي رسمها في أذهان المواطنين، وبالتالي لم تكن علاقاته وسياساته الداخلية ومواقفه الخارجية إلا معزّزاً لتلك الصورة الباهتة أو الممسوخة. هيبة النظام وصورته سقطتا منذ وقت مبكر، ربما منذ ١٥ عاماً على الأقل. وكانت إرهاصات تحول الدين كسلاح ضد النظام بدل أن يكون سلاحاً بيده واضحة المعالم مع بداية التسعينيات من القرن الماضي.

وقبل هذا، انتهت دولة الرفاه، الدولة الريعية، فانهارت الأوضاع الإقتصادية، فاقتحم الناس السياسة يسألون عن ثرواتهم الضائعة او المسروقة، والكرامة الوطنية المستباحة.

كل هذا لم يهتم به النظام ورموزه، فقد ابتلعوا بطيخاً صيفياً كثيراً، وتصوروا أن حقهم في الحكم مضمون بناءً على أن من امتلك السيف الأملح يحق له الحكم الى الأبد، وأن الشرعية التاريخية لا يمكن أن تنقض في المملكة فضلاً عن ان تنقض في البيئة التي ولدت فيها (نجد).

كل هذه العوامل وما يمكن أن يضاف اليها من تحولات ثقافية واجتماعية شهدها المجتمع السعودي، دون أن يوازيها تغيير ولو قليل في مؤسسة الحكم وأداء الأجهزة الحكومية، أدت الى العنف. بعض المراقبين فوجئوا به، وما كان ينبغي أن يفاجأهم، فهو ـ أي العنف ـ لم يكن سوى نتيجة لتدهور سبقه على الأقل بعقدين من السنين. وهو أمرٌ لم ينتبه له الأمراء الكبار، ربما لأنهم لم يجدوا الناصح، أو لأن ذهنياتهم لا تستوعب التغيير ولا تفهمه، باعتبارهم من جيل قديم لا يجيد قراءة المستقبل.

بمقاومة دعوات الإصلاح السياسي والتي بدأت منذ ١٩٩١، حتى هدأت بالقمع والتهديد، تصور النظام أنه تجاوز أزمة الشرعية، واعتقد أن مجرد رفع العصا تكفي.. وبالتالي فهو لم يلحظ الحاجة الى تطوير مؤسسة الحكم بحيث لا تصلح أداءها فقط، بل تضفي عليه شرعية جديدة، يساهم فيها الجمهور عبر الإنتخابات والتمثيل والمحاسبة وهي امور لحظتها كل دول الخليج تقريباً، وبعضها بادر من تلقاء نفسه للقيام بها كحلول استباقية.

وحين عادت الأزمة السياسية بعد أحداث ٩/١١ وجدت النخب الفرصة للتعبير عن مطالب التغيير، فقمعت مرّة أخرى في مارس ٢٠٠٤، كما حدث قبل ١٥ عاماً تقريباً. ولكن وجد بين الأزمتين أوضاع تغيّرت بشكل راديكالي على صعيد مؤسسات الدولة والمجتمع، فهذا الأخير مرّ ولازال بأحوال اقتصادية غير طبيعية، وبانغلاق سياسي لم تعرفه أي من دول الجوار، اللهم إلا صدام العراق.. وأدت التراكمات النفسية وسوء الأوضاع السياسية والإقتصادية واليأس من أن تقوم العائلة المالكة بإصلاح نفسها الى انفجار العنف، مع تأييد مبطّن له من شرائح عديدة، تظهر نفسها وكأنها ضده، في حين تتمنّى أن يستمر، لإخضاع العائلة المالكة وجرّها الى الإصلاحات جراً.

إن شرعية النظام في الثمانينيات من القرن الماضي أقوى منها بعد عقد في التسعينيات، وهي اليوم أضعف بكثير مما كانت عليه في أي حقبة من تاريخ الدولة السعودية. ومما زاد الطين بلّة، أن النظام في المملكة ليس مجرد نظام محافظ فحسب لا يرغب في التغيير، بل هو نظام (هرم) توقف عن الإبداع، حتى لمشاكله الخاصة هو. ولذا فإنه وهو يغلق المنافذ الواحد تلو الآخر، ويستمر في مقاومته للتغيير بناءً على الأداة الأمنية التي تعودها، لم يلحظ أن تلك الأداة

باتت عقيمة المفعول، وهي في أفضل الحالات تؤجل التغيير ولا تلغيه، وتراكم السخط ولا تنهيه، بل قد تفجّر العنف قبل أوانه ونضوجه. ومن الملاحظ أن العائلة المالكة وهي تعتمد على قوى الأمن في سحق معارضيها وإخراسهم تصورت أن ذلك سيحفظ هيبتها ويقلل من الخسائر في شرعيتها المتهاوية. والحقيقة أن عكس ذلك هو الذي حدث. فبين عام ٢٠٠١، أي وقت وقوع أحداث ٩/١١، وبين تعرّض وزارة الداخلية لعملية انتحارية يوم ٢٠٠٤/١٢/٢٩ لا يمكن القول أن العائلة كسبت أرضاً بين مواطنيها، بل تهاوت شرعيتها أكثر وأكثر حتى بين الفئات التي يفترض تقليدياً أنها نصير للحكم القائم.

وخلال المواجهات المستمرة مع جماعة القاعدة، تتضاءل شرعية النظام يوماً بعد آخر، وكلّما أمعنت الأجهزة الأمنية في توسيع رقعة المواجهة وفي قتل المعارضين ومعظمهم ينتمون الى بيوتات وقبائل كانت سنداً فيما مضى للنظام، كلّما سقط النظام من عين مواطنيه. وفي حال تصاعد العنف أكثر وأكثر، ستصبح شرعية النظام مفرطة الإعتماد على القوة وحدها، مع فشل واضح وكبير في روافد الشرعية الأخرى، الدينية والتاريخية، وشرعية الإنجاز المادي، التي لا يمكن ترميمها في ظروف المواجهة، ولا يتوقع لحكومة هرمة أن تحقق انجازات مادية بعد عقود من الفساد والمحسوبية، حتى أضحت عاجزة عن أداء مهامها كدولة.

الأزمة الكامنة في الشرعية، هي مفتاح حل أزمة العنف. فإذا لم تتوفر شرعية تجعل المواطن معتقداً بحكومته، مطيعاً لها، يحسب نفسه منها وإليها، مساهماً في صنع قراراتها، محاسباً للمفسدين فيها، فإن المخرج للعائلة المالكة لن يكون سوى العنف بلا دليل أو أفق حل حقيقي، ولن تتوفر للمواطنين أية آفاق حلول الأمر الذي يعبّد الطريق باتجاه التغيير العنفي. هناك بين المواطنين اليوم من يفرح وهو يسمع عن هذه المواجهات، ونقرأ كتابات الكثير منهم في مواقع الإنترنت، الأمر الذي يؤكد أنه بقدر ما تكون خيبة الأمل واليأس من التغيير، كلّما كان العنف شديداً وحاداً وواسعاً خاصة بين الأجيال الشابة الجديدة.

حتى لو تغلب النظام من الناحية المادية على حركات العنف من خلال كثافة قوته الأمنية، فإن شرعيته تبقى معطلة وضعيفة ومجروحة، كون بقائه في السلطة لا يعتمد على القبول الداخلي من قبل المواطنين، وعليه أن ينتظر موجة أقسى في قادم الأيام.

المشكلة أنه لا توجد لدى الطاقم الحاكم رؤية لما بعد العنف، أو لنقل ما بعد إنهائه - إن كان ذاك متيسراً؟ بمعنى هل هناك خطة لدمقرطة المملكة وإحداث تغييرات فيها تستهدف بالدرجة الأساس استخداث منافذ لتزويد النظام بالشرعية، او لنقل تجديد شرعيته؟ وإذا كانت هناك خطة فما هي؟ ولماذا لم تفعّل ونرى بوادرها الآن؟ وإذا كان البعض يعد الإنتخابات البلدية واحدة من تلك البوادر، فما الذي يضمن ان النظام سيستمر فيها، وهو لم يعلن أن هناك شيئاً ما بعد الانتخابات البلدية؟ وما الذي يضمن ايضاً عدم انقلابه عليها، فالقوة لا تحتاج الى شرعية مضافة، بل عبارة (اخذناها بالسيف الأملح) جوهرها. وفي هذه الحالة فإن المتوقع أن ينفجر العنف المرة تلو الأخرى، طالما ان خضوع الناس قسري، وطالما أن شرعية النظام مطعون فيها، بل وطالما أن المواطنين - أو جزء منهم - باتوا يميلون الى عدم قدرتهم على التعايش مع النظام نفسه، وهذه الحالة النفسية خطيرة وستعكس بصماتها على الأوضاع الأمنية والاستقرار السياسي في المستقبل؛ فموجة عنف تقمع تفرخ موجة اخرى تفرخ ثالثة الى أن ينهك النظام وتضج البلاد مطالبة برحيله.

لا يبدو أن نظام الحكم قادر على تجديد شرعيته إلا من بوابة سياسية واحدة تفتح المغلق من البوابات الأخرى. هذه البوابة هي: بوابة الإصلاح السياسي، الذي بدونه لا يمكن وفق المعطيات الحاضرة حل مشكلة الإقتصاد ولا مشكلة الإدارة ولا مشاكل المجتمع المتعددة. إن أداء الدولة معوّق بسبب الجمود السياسي، الذي أفرز غياباً للمحاسبة وتنامياً للفساد الحكومي والإداري، وفشلاً في الخطط التنموية، وضياعاً لثروة البلاد والأجيال القادمة، وتالياً أدى ذلك الى غياب صوت المواطن ولا إبالية شعبية بما يتعرض له الوطن من مخاطر.

وما يجعل الإصلاح السياسي ملحّاً، هو أن شرعية النظام الدينية لا يمكن ترميمها، فنجد وأتباع التيار السلفي هم من كان يحفظ للعائلة المالكة ويعترف بشرعيتها، في حين أن تلك الشرعية ساقطة منذ زمن في المناطق الأخرى. وإذا سقط النظام دينياً لا يمكن أن يعود فيُقبل إلا بعد أن يتبدّل الحكام والسياسات والوجوه، ومهما بالغ النظام في تحصيل هذه الشرعية فإنه سيكون خاسراً في المحصلة النهائية، وسترتد عليه تلك الجهود مرة أخرى لتصيبه في مقتل. اما الشرعية السياسية، فهي حلّ وسط، للحاكم والمحكوم، تتطور بقدر ما يتطور النظام السياسي، ويحفظ الأخير بقدر ما يشارك فيه المواطن، ويستقر الوضع السياسي إذا ما وجد المواطن أنه شريك يحمي مصالحه من خلال حماية النظام والأمن، لا حماية مصالح فئوية وعائلة مالكة. الشرعية السياسية الجديدة تتطلب إقحام المواطن في السياسة وليس إبعاده عنها، وتلحّ في مشاركته في العملية السياسية وليس على إقصائه، والشرعية تتطلب قنوات سياسية جديدة تستوعب الإهتمامات والتطلعات المكبوتة منذ عقود، لبناء دولة جديدة، ومنطق جديد يُبنى على أفكار جديدة، تغيّر المناخ الثقافي والسياسي والإجتماعي، وبعبارة أخرى تغيّر البيئة والمناخ المصنّع للعنف.

اما اختزال الحلول بعصا أمنيّة متهالكة ترفع بوجه أجيال جديدة تكاد تكون متوحّشة متوثبة لفرط مصابها وألمها وضياع مستقبلها.. فلن يؤدي - وفي وقت غير بعيد - إلا إلى أن تتحول العصا فتجلد الجلاّد، وتقهر المستبدّ، بعد أن تفيض الدماء وتدمّر الممتلكات، وتتكسر الإرادت.

وختاماً، إن من أهم مؤشرات تطور العنف: الهجوم على القنصلية في جدّة في عملية نوعية غير متوقعة.. وبعدها الهجوم على وزارة الداخلية ومقر للقوات الخاصة. ولعلّ تصفية عدد من رجال القاعدة وكوادرها (وقد كانوا سبعة) يسرع من تنفيذ عمليات تفجير المنشآت النفطية واغتيالات الأمراء والمسؤولين، وهي إن بدأت ستكون إحدى الملامح الملازمة للعنف السعودي - موديل عام ٢٠٠٥!

دور الدولة

أزمة التعايش الداخلي

د. فؤاد ابراهيم

برهنت الدولة الحديثة على سلطتها الراجحة في إفراغ شحن التوتر الداخلية وإخماد الصراعات الكامنة والمعلنة، عن طريق صناعتها المتقنة لرابطة عليا بين مواطنيها.. فالدولة، بجهازها البيروقراطي الضخم، تشكّل الوعاء الأوسع لاستيعاب أفراد يتحدرون من خطوط إثنية وايديولوجية واقليمية متعددة وأحياناً متضاربة، ومن الناحية النظرية أصبحت للدولة كلمة الفصل في تسوية النزاعات بين الجماعات واحتضان الاخيرة وأيضاً توظيفها في عمل الدولة.. وفي محصلة هذا المسعى فإن إضعاف الروابط التقليدية وتحللها قد تم لأن ثمة كياناً كبيراً بات مؤهلاً بإمتياز لاحتواء التباينات الثقافية والاجتماعية لغرض تشكيل أمة تتطابق حدودها الثقافية مع حدود الدولة السياسية، أي بكلمة إقامة دولة ـ الامة.

وأمكن القول تأسيساً على التطلع الطموّح من وراء قيامها، أن الدولة تظل ـ رغم كل عيوبها ـ الصيغة النموذجية لتنظيم المصالح العمومية، وتحقيق درجة عالية من الانسجام الداخلي بين الفئات السكانية المتباينة. ولكن شانها شان كثير من الصيغ الطموحة، تتعرض الدولة ـ أحياناً ـ لتشوّهات خلقية خطيرة حين تدخل حيز التنفيذ أو يساء إستعمالها نتيجة الحط من شأن المضامين المقررة لها، أو إفراغها أو تحريفها لجهة الانفراد بالسلطة واحتكارها.. لاشك ان هناك دولاً عديدة في العالم لم تستكمل شروط التكوين الدولتي التامة، بفعل عوامل محلية ودولية، وهناك دول مازالت حدودها لم تتطابق تماماً مع حدود الامة المنضوية داخل حدودها. بكلام آخر، مازالت الدولة القومية، في أجزاء عديدة من العالم، في طور التشكّل كونها تفتقد الى شخصية متميزة، أو تمتلك قلة من المصادر الكافية وآليات التكامل والاندماج السياسي.

إن الهوية الوطنية وتكامل أو اتحاد الاقاليم، والتي على ضوئها تنمّي الجماعات الانسانية الاحساس بالانتماء، مازالت في أجزاء عديدة من العالم غير متبلورة أو غير متجذّرة، فالمحددات الخارجية للتطلع الانساني والرابطة والشروط الضرورية لتحقيق القيم الاساسية للحرية والعدالة غير متوفرة.

إن الأشكال التي تتموضع فيها الدول تعكس درجة النضج التي وصلت اليها، وفي الوقت نفسه تبدي المساوىء غير المباشرة لصنّاع السياسات العامة، والتي تجعل دولة ما تعيش أزمة تكوينية، أي في أصل وجودها بفعل التعارض الحاد بين متطلبات نشأة الدولة واستمرارها ومبتغيات السلطة. وهذا التعارض يظهر بجلاء في دول الشرق الاوسط حيث الارتباط العضوي المصيري بين الدولة والطبقة المعتلية لسنام السلطة فيها. وفي حال كهذه، يتم تصميم السياسات العامة على أساس شروط خاصة بالسلطة وليست وفق متطلبات الدولة، بما هي اطار واسع لجماعات متنوعة.

في التجربة السعودية ثمة ما يكشف عن إشكالية جوهرية متصلة بتكوين الدولة ذاتها وبشروط استمرارها، فما تحقق عام ١٩٣٢ هو اكتمال شروط قيام السلطة المركزية، حيث أمكن للملك عبد العزيز أن يمارس دوره كحاكم مطلق في المناطق التي خضعت تحت سيادته، ولعل نجاح مهمة تشييد السلطة يدفع ـ من الناحية النظرية ـ بإتجاه الانخراط الفوري والواسع في تشييد أبنية الدولة، عن طريق البدء بعملية إدماج سياسي واجتماعي وثقافي عبر منظومة مؤسساتية وطنية، أي إحتضان الاطراف في المركز (الاندماج) وليس تمدد المركز في الاطراف (الهيمنة). وبالرغم من أن عملية دمج قهرية تمت في بعض أجزاء المجتمع والدولة بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية سيما بعد ظهور نفط بكميات تجارية ولاحقاً مع بدء برامج التحديث والخطط الخمسية منذ عام ١٩٧٠، الا أن العقود اللاحقة لم تحقق تلك العملية الاندماجية الطوعية الشاملة المطلوبة لانجاز مهمة بناء الدولة القومية، إن على المستويات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية أو على المستويين الاداري والسياسي، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يكمن في التأسيس الاولي للدولة والقائم على أساس انعدام التطابق شبه التام بين ما هو خاص وعام، بين ما هو للسلطة وبين ما هو للدولة.. فمكونات الايديولوجيا السياسية للدولة السعودية ظلت ذاتها قبل وبعد التأسيس، وهذا ما جعل السلطة تتفوق على الدولة بل تحبط فرص نموّها الطبيعي، وهذا ما جعل التباينات بين الفئات السكانية داخل السعودية شديدة في مستويات مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية الى جانب التباين الثقافي.

لاريب ان الهوة بين الجماعات المنضوية داخل مسوّرة الدولة السعودية تفغر فاهها، ولم تكف برامج الدولة وسياساتها عن إرساء طائفة من مبررات القطيعة بين هذه الجماعات، ولذلك ظلت معركة الاخيرة طيلة تاريخ الدولة تدور على الدوام حول انعدام المساواة المولود مع نشأة الدولة ذاتها. إن ما يمكن أن نرقبه من سريان التجربة السياسية السعودية أن ثمة جهداً دؤوباً ينصبُّ في قناة النضال ضد التمييز والاحتكار بأشكاله المختلفة، ومن قبل جماعات سياسية ذات نوازع أيديولوجية متباينة. وتشي اشكال النضال وتنوعها بأن ثمة هوّة سحيقة بين مساري الاندماج كما تسعى قوى التغيير الى تحقيقه والانفصال كما تكرّسه سياسات الدولة.

ويمكن على وجه السرعة تحديد أهم عاملين مؤثّرين في شكل وسيرورة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وهما:

١ ـ هيمنة الدولة المطلقة على المجال العام، أي طغيان مستوى الحكومة والمدى الذي تصل اليه سلطة الطبقة القائدة، والذي يساهم ـ أي هذا الطغيان ـ وفي أحيان عديدة في تعزيز الانقسامات الداخلية وليس تخفيفها أو إحتوائها، وبخاصة حين تكون الدولة مؤسسة على قاعدة أيديولوجية، ذات طبيعة افتراقية. في الواقع، إن درجة تغلغل الطبقة الحاكمة في الجهاز الدولتي يترجم غالباً ضراوة النزعة التسلطية لدى أفراد هذه الطبقة، وبما تفضي اليه من إزاحات لفئات اجتماعية عديدة وتهميشها، واحتكار لمصادر القوة بين فئة قليلة.. وبصورة عامة، فإ الدولة في الشرق الاوسط فقدت وظيفتها كجهاز لتنظيم وإدارة المصالح العمومية، بل تحوّلت الى جهاز قهري يتم توظيفه لتكريس الانقسامات الداخلية بوصفها الضمانة الوحيدة لاستمرار الهيمنة على مقدرات الدولة.. ولذلك، إن الاختراق الواسع النطاق للحكومة في المجال العام هو كاشف عن اختلال العلاقة بين الحاكم والمحكوم.. فكلما ازدادت درجة الاختراق ازدادت تبعاً لها درجة الأزمة في العلاقة بينهما، وبالتالي ازدادت الهوة بين السلطة والمجتمع اتساعاً وعمقاً.

٢ ـ ضعف الاندماج الداخلي للدولة الوطنية في مواجهة الايديولوجيات الفرعية والهويات الخاصة.. ليست عملية الاندماج شيئاً آخر غير البناء الفعلي للدولة المكتملة التكوين، اذ لا يمكن لدولة أن تكتسب صفة دولة ـ الامة مالم يكن قد حققت درجة كافية من الاندماج بين فئات المجتمع الخاضع تحت سلطانها.. إن الاندماج ليست عملية ميكانيكية مجردة، وإنما نظام مؤسس على وعي عام، وروح مشتركة تدفع باتجاه صياغة دولة ـ أمة بموجب توليفة ثقافية جامعة. بكلمات أخرى، أن مهمة الدولة الاساسية تكمن في تخليق (المشترك)، لجهة تنسيج الفئات الاجتماعية داخل نظام موحد. لقد نبّه إجماع منظّري القومية على أن الامة هي مفهوم الوحدة، والتي يمكن أن تتأسس على طائفة كبيرة من المعايير المختلفة، وأهم ما يذكر منها هما اللغة والثقافة المشتركتين، وهناك معايير أخرى لا تقل أهمية مثل: الالتزام المشترك بدستور وأيديولوجية وإنتماء مشترك، وتجربة تاريخية مشتركة. إن ثمة أربع مكوّنات جوهرية للأمة يلزم التشديد عليها دائماً وهي: الاقليم المحدد أو المنشود، وعي الانتماء لمجتمع ما، الرغبة في الاستقلال أو الاحساس بالذاتية، وأخيراً الوعي بنظام قيمي يتقاسمه أفراد الامة١. ويلخّص والكر كونور مفهوم الامة بأنها جماعة تتقاسم أيديولوجية مشتركة، ومؤسسات وعادات مشتركة، وإحساس مشترك بالتجانس٢.

وبحسب التجربة السعودية يمكن وبوضوح ملاحظة أن الدولة أخفقت في صناعة (المشترك) من هموم وقضايا وأهداف وتطلعات، ولذلك كانت الانقسامات دائماً على قاعدة هموم خاصة (المفترق).. وفق هذه الحالة كان الوطن منسياً، لأن الثقافة العامة الرائجة ينعدم فيها الوطن ويطغى فيها كل مكونات الانقسام والتباين.

بكلمات أخرى، إن ثمة توازناً معدوماً بين العاملين (أي مستوى السلطة ودرجة الاندماج) يفضي الى تكريس الانشقاق الداخلي وفي الواقع يمنحها شرعية بحيث تجد كافة الجماعات نفسها أمام خيار الانكفاء على الذات والاكتفاء بها عن خيار الانضواء في هوية منشطرة أو غير مأمونة العواقب، أو لا تملي الاحساس بالرغبة في الانتماء، باعتبارها منزعاً فطرياً لدى الانسان.

إن من بين أهم العوامل المعيقة لعملية الاندماج وبالتالي تبلّور مفهوم الامة، هو مأسسة الدولة على أساس غير وطني.. بمعنى غياب المصهر التوليفي القادر على جمع وصهر الهويات والثقافات الفرعية وصولاً الى إنتاج (الكلي) في الهوية والثقافة.. أي بمعنى آخر، تأسيس مركز يكون مصمّماً لاستيعاب الاطراف، وارساء أساس المشروعية عبر مشروع المشاركة الديمقراطية بما يدفع الاطراف كافة لتحمّل مسؤوليتها في تعبئة إمكانياتها لدعم المشروع الوطني وبناء الدولة الوطنية ومن ثم الهوية الكلية.

وبالرغم من أن الدولة السعودية نجحت في توظيف العامل الديني لتوفير وصفة المشروعية، الا أن العقود اللاحقة ضاعفت من الحاجة الى تخليق ايديولوجية وطنية لترميم الانهدامات الخطيرة في بنية المجتمع والدولة بفعل العامل الديني المؤسس على قسمة المجتمع وليس توحيده. فالعامل الديني يكون توحيدياً حين ينطوي على مشتركات ينتمي اليها القاطنون على تراب الدولة، أما حين يوحّد فئة محددة دون باقي الفئات فهو يتحول الى قوة تقسيمية بما يملي الحاجة الى البحث عن قوة توحيدية أعلى وأشمل.

بحسب كريستين موس هيلمز أن استخدام الملك عبد العزيز للحركة الوهابية سمح له بتجاوز الخصوصيات القبلية والحضرية من أجل صناعة دولة وطنية٣، وهذا صحيح نسبياً وجزئياً، ولكن حقيقة الأمر أن هذا النجاح الفريد الذي حققه الملك عبد العزيز ينطبق حصرياً على منطقة نجد، فيما باءت هذه الوسيلة بفشل ذريع في المناطق الأخرى، حيث أن توظيف العامل الديني (أي الوهابية) في نجد جاء على حساب العامل القبلي، أي أن سلطة الدين كانت قابلة للتوظيف في تجاوز سلطة القبيلة، ولكن حين أريد لهذا للعامل الديني أن يوظّف خارج نجد كانت هناك سلطات دينية موازية في الحجاز والمنطقة الشرقية ونجران، فلم يكن العامل الديني قادراً على صناعة هوية وطنية كونه جاء محمولاً على مذهب ولم يكن هذا الدين مستمداً من مكوّنات ثقافية ودينية مشتركة. ولذلك ارتبط الدين بالاقليم وأيضاً بجماعة وتحوّلت ـ هذه المكوّنات ـ في مجملها الى سلطة ذات شخصية وطبيعة مستقلة، لا ينتمي اليها الغالبية من سكان هذا البلد.

وبالرغم من أن أشكال الانتماء القومية والوطنية والدينية هي عفوية وطوعية، تماماً كما أن الوعي بها ينشأ وينمو بصورة طبيعية أي غير مفتعل أو بالقهر، فإن بمقدور الحكومات المساهمة في تنشئة الاحساس والوعي بالانتماء وطنياً كان أم قومياً ام دينياً عن طريق نظام التعليم من بين وسائل أخرى مثل وسائل الاتصال الجماهيري والخدمة العسكرية الاجبارية، او الاعلام رغم أن هذه الوسائل غير كافية.

لقد ذهل المؤسسون الاوائل للدولة عن حقيقة أن الايديولوجية الوطنية كانت قابلة لتشكيل الاساس الرصين والشرعي للنظام السياسي، لأنها وحدها ـ المنجزة حينئذ ـ التي تعلو على الانتماءات الفرعية، بما فيها الانتماء الديني المتمظهر في أشكال مذهبية متعارضة أو على الاقل متباينة، فضلاً عن الروابط القبلية والاقليمية. صحيح تماماً القول بأن الانعتاق من الروابط التقليدية لم يكن ممكناً بسهولة في مجتمع تتجذر فيه تلك الروابط وتمثل التحصينات الاساسية والمشروعة للأفراد، ولكن الصحيح أيضاً إن غياب الرابطة العليا الكلية او انعدامها شدّ من وثاق تلك الروابط الفرعية، بل وأفقر أسس مشروعية الرابطة العليا.

إن العلاج المبدئي لمشكلة المشروعية يتطلب بالضرورة درجة عالية من المشاركة المؤسسية عبر البرلمانات والاحزاب والتشكيلات المؤسسية المماثلة، لأن غياب أطر جماعية تحتضن الجماعات المنضوية داخل الدولة وتكون أساساً لعمل وطني وصناعة روح وطنية مشتركة يجيز (بل ويشرعن ايضاً) للأطر الفرعية بالترعرع في فضاءات تقع خارج سيطرة الدولة بل وربما متعارضة معها.

الانتماء وأزمة المشروعية

تمثّل أزمة مشروعية الدولة الحديثة العقدة المركزية في الرابطة بين الحاكم والمحكوم، ومشكلة المشروعية في العالم العربي كما يرى مايكل هدسون هي في الاساس نفس المشكلة التي تواجه تقريباً أغلب الدولة الحديثة والمستقلة في أزمنة قريبة٤. وفي الجوهر هي ناشئة عن إنعدام ثلاثة متطلبات أساسية للحداثة السياسية حسب دانكوارت روستو: السلطة، الهوية، المساواة٥. بمعنى آخر أن النظام الشرعي بحاجة الى معنى متميز للذات المشتركة، أي أن الشعب داخل الحيز الجغرافي للدولة يجب أن يكون لديه احساس بالمجتمع السياسي والذي لا يتعارض مع الهويات الجماعية الفرعية أو المتجاوزة للحدود الوطنية. مثال ذلك الهويات القبلية أو المذهبية او المناطقية كتجسيدات للهويات الفرعية، أو الاممية الاسلامية والقومية العربية كتعبيرات عن الهويات المتجاوزة للحدود الوطنية.

في السعودية، ثمة أزمة إنتماء حقيقية رغم وجود مظاهر انتماء من نوع الانتماء المذهبي، القبلي، الاقليمي، الأممي، القومي، ولكن ليس بينها ما يمكن وصفه بالعام او الوطني.. إن الوطن والانتماء الوطني يُستدل عليهما من الناحية المبدئية، وبحسب منظّري الوطنية، بالروح المشتركة الفاعلة والسارية في صدور وثقافة وتفكير شعب ما.

وفي مجتمع كالسعودية حيث الثقافات الفرعية والروابط التقليدية تشكل محفّزات نشطة على الانتماء لهويات خاصة، فإن المجهود شبه المعدوم من قبل الطبقة السياسية في صهر الروابط التقليدية في رابطة عليا أمات لأمد غير معلوم الاحساس بالحاجة للانتماء لوطن، حيث بلغت الانتماءات الفرعية مستوى عالياً من التشبّع والطغيان، وتالياً نضوب الاحساس بالانتماء لجماعة كبيرة متنوعة يوحدّها اطار مشترك هو الوطن.

إن معادلة الحداثة الفعلية وأيضاً تشكيل مشروعية سياسية للسلطة تقتضي استيعاب التضامن الجماعي المتميز باعتباره محوراً أفقياً ضرورياً للنظام السياسي الشرعي. فلا بد ان تكون هناك رابطة عمودية سلطوية قوية بين الحكام والمحكومين، إذ بدون الهياكل السياسية السلطوية الممنوحة الحق والفعالية فإن الحياة السياسية ستكون عرضة، بالتأكيد، للعنف وغير المتنبىء به.

أما بالنسبة للمساواة، كمتطلب ثالث للشرعية السياسية، فهي منتج بصورة خاصة من العصر الحديث. إن أفكاراً من قبيل الحرية والديمقراطية والمساوة هي اليوم معايير لا فكاك منها للنظام السياسي الشرعي في العالم العربي، وفي العالم الثالث بصورة عامة، مع أنها للأسف مازالت نائية عن حيز التنفيذ. إن هذا الفشل على أية حال لا يلغي أهمية المساواة، بوصفها متطلباً وظيفياً للمشروعية في السياسة العربية. وبحسب مايكل هدسون فإن المساوة تقف عقبة كبرى (وليست بطبيعة الحال الوحيدة) لتطور المشروعية في العالم العربي٦.

واتفق تماماً مع المناقشة المتقنة لمايكل هدسون في ردّه على القائلين بأن مستوى معين من الانجاز الاجتماعي والاقتصادي ضروري لليبرالية الديمقراطية حسب ليبست، الذي تبناه بصورة عامة فيما طبّقه عيساوي على الشرق الاوسط. وجهة نظر هدسون تقوم على إعتبار أن الحقائق السياسية بالنسبة لشعب متمدد ومتباين ومنظم ومعقد، ومعبىء سياسياً بدرجة كبيرة تتطلب مؤسسات تمثيلية أكثر اذا ما أريد لدرجة عالية من المشروعية السياسية أن تُنجز. مع أن هدسون لا يفترض وجود مثل هذه المؤسسات التمثيلية كضمانة نهائية لتحقيق درجة عالية من المشروعية السياسية، ولكن ما يقترحه يستهدف على وجه التحديد التحذير من البدائل الأخرى، وهما الاضطراب المزمن والفساد.

أيديولوجية الدولة وأزمة التعايش

إن الايديولوجية الرسمية للدولة هي التفسير الحنبلي للاسلام، والذي يقضي بتوحيد الدين والسلطة السياسية، وقد أدى ذلك الى تشكيل دولة بكافة حمولتها على أساس هذا التوحد الصارم بين العقيدة والسلطة. وفي المؤدى المباشر لهذا التوحّد أخذت الانظمة التعليمية والقضائية والثقافية الى جانب السياسية شكلاً موحداً يعبّر بصورة منفردة عن هوية الطبقة الحاكمة وأيديولوجيتها الدينية. وبطبيعة الحال، فإن النزوع نحو التوافق الديني داخل مجتمع شديد التباين والتنوع لم يكن مهمة سهلة، وبخاصة حين يكون السبيل الى تحقيق التوافق هو القوة الغاشمة ووسائل الاكراه وليس التعاقد أو على الاقل الاقناع، سيما وأن الارادة المبدئية لصياغة مجتمع متجانس دينياً قد خلقت مضاداتها في مرحلة مبكرة من خلال السيرة سيئة الصيت التي سارت عليها جيوش الفتح في إحتلال المناطق. ولاشك، إن النظرة الكونية لدى الجيش العقائدي إزاء سكان الجزيرة العربية قد ضربت طوقاً نفسياً إزاء السلطة في وقت لاحق، إذ لم يكن الرضوخ الفيزيائي عاملاً حاسماً في تحقيق الانسجام الداخلي، فقد ظلت ذرائع القسمة كامنة وساكنة، بانتظار محرضات داخلية أو خارجية تحثّ على تنشيطها.

لاشك أن فتوى سنة ١٩٢٧ التي أصدرها علماء نجد بخصوص موضوعات عديدة منها وضع الشيعة في الاحساء والقطيف كانت مفصلاً هاماً في العلاقة بين الشيعة والدولة من جهة وبين الشيعة والسلفية من جهة أخرى. الفتوى جاءت على أثر خلاف بين قادة الاخوان وابن سعود بعد أن قبل الاخير بقوانين اللعبة السياسية وبالحدود الدولية التي رسمتها بريطانيا وفرنسا آنذاك.. ودرءا لتداعيات السخط المتعاظم وسط الاخوان وخشية إنفجار حركة عصيان مسلح ضد السلطة المركزية، دعا الملك عبد العزيز الى مؤتمر عاجل في يناير ١٩٢٧ جمع فيه كبار علماء السلفية في محاولة لاسترضاء الاخوان، دون اشعارهم بالتنازل، فصدرت فتوى شاملة تتضمن أغلب ما ورد في قائمة مطالب الاخوان المرتبطة بالداخل.

وبحسب نص الفتوى:

(واما الرافضة ـ أي الشيعة في الاحساء والقطيف ـ فأفتينا الإمام أن يلزمهم البيعة على الإسلام، ويمنعهم من إظهار شعائر دينهم الباطل، وعليه أن يلزم نائبه على الاحساء أن يحضرهم عند الشيخ إبن بشر ويبايعونه على

دين الله ورسوله، وترك الشرك من دعاء الصالحين من أهل البيت وغيرهم، وعلى ترك سائر البدع في اجتماعهم على مآتمهم وغيرها، مما يقيمون به شعائر مذهبهم الباطل، ويمنعون من زيارة المشاهد - في العراق - ويلزمون بالاجتماع على الصلوات الخمس، هم وغيرهم في المساجد، ويرتب الإمام فيهم أئمة ومؤذنين ونوابا من اهل السنة، ويلزمون بتعلم الثلاثة الاصول، وتهدم الاماكن المبنية لإقامة البدع فيها ويمنعون من إقامة البدع في المساجد وغيرها، ومن ابى قبول ذلك ينفى عن بلاد المسلمين.. وأما رافضة القطيف فيلزم الامام - أيده الله - الشيخ إبن بشر، أن يسافر اليهم ويلزمهم بما ذكرنا).

وكان العلماء وقادة الاخوان حمّلوا ابن سعود مسؤولية التقصير في إدخال الشيعة في دين الجماعة (السلفية) طوعاً أو كرهاً، وفي الواقع أن ابن سعود لم يكن مقصّراً في ذلك فقد ارسل دعاته الى الاحساء والقطيف وتم إحضار علماء الشيعة أمام القاضي السلفي لاعلان الشهادتين وتجديد الدخول في الاسلام وقد فعل قسم منهم ذلك، ولكن ابن سعود يدرك تماماً بأن أدواته لم تكن ناجحة، وليس بهكذا طريقة يعتنق الناس الدين.

لقد شكّلت هذه الفتوى مرجعية تاريخية وتشريعية للمؤسسة الدينية الرسمية وللاجيال اللاحقة من رجال الدين المتناسلين من الجهاز الديني السلفي، وجرى إستعمالها بصورة متكررة كمحك لجهة تقويم سلوك الدولة.. ومن المفارقات المثيرة للغرابة أن تكون حرية العبادة وتحسّن ظروف الشيعة الاقتصادية والمذهبية شهادة إدانة للنظام السعودي يشهرها رجال الدين في المؤسسة السلفية.. مع التذكير بأن هذا الرأي يغري الطبقة الحاكمة كونه يصلح للاستعمال كشهادة براءة أمام الشيعة ووجهائهم حين يفصحون بإستياء عن تذمرهم من سياسات التمييز والحرمان، مع أن الاحتجاج السلفي ليس منفكاً عن خطاب الدولة وسياساتها العامة.

ندرك تماماً بأن التأسيس الرسمي للخطاب الدولتي كان على قاعدة افتراقية، وتجسّده النظم المعمول بها في أجهزة الدولة.. ولعل النظام القضائي ظل المثال الأشد إثارة للجدل والخلاف، كونه يضع حداً فاصلاً بين الفئات الاجتماعية على اساس الانتماء المذهبي. خلال عامي ١٩٢٦ و١٩٢٧ تم ادخال نظام قضائي جديد الى البلاد بموجب أوامر عليا من الملك، وبناء عليه أصبحت المحاكم ملزمة بالتحقيق في القضايا المرفوعة اليها على ضوء أحكام القضاء الحنبلي. وبموجب الأوامر تلك، إقتضى الحال أن تكون قرارات المحاكم قائمة على أساس الرسائل الست للتيولوجيين الحنابلة، والتي كتبت في القرون الاسلامية الاولى وهي: شرح منتهى الإرادات - المتن للفتوحي (ت ٩٧٢هـ)، والشرح للبهوتي (ت ١٠٥١هـ)، شرح الإقناع لمنصور البهوتي الحنبلي (ت ٩٤٨هـ) والشرح للبهوتي، شرح زاد المستقنع المسمى بـ (الروض المربع) - المتن للحجاوي والشرح للبهوتي، شرح دليل الطالب المسمى (منار السبيل) - المتن لمرعي الحنبلي (ت ١٠٣٢هـ) والشرح لابن ضويّان (ت ١٣٥٣هـ)، (المغني) للموفق إبن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، و(الشرح الكبير) لابن قدامة (ت ٦٨٢هـ). وقد أضيف اليهم كتاب الدليل الى شرح زاد المستقنع للمقدسي الحنبلي، وهو عبارة عن كتاب تمهيدي الى مغني المغني من قبل نفس المؤلف.

إن هذه المصنّفات مثّلت المصادر الرئيسية والوحيدة للاحكام القضائية في السعودية، وفرضت مرجعية قضائية موحدة تلغى بموجبها كافة النظم القضائية الأخرى، وبات على مواطني الدولة من كافة المذاهب الامتثال لما يصدر عن المحاكم الرسمية الحنبلية.

لقد أثار هذا القرار خلافاً داخلياً وكانت الحجاز، المنطقة الحاضنة لأكثر النظم الادارية والقضائية تطوراً في شبه الجزيرة العربية على الاطلاق حينذاك والمختزنة لميراث قضائي ثري، أشد الساخطين على توحيد القضاء، بما ينطوي عليه من تفتيت للبنى القضائية القائمة وتعطيل لأحكام قضائية سارية المفعول كانت صادرة عن المحاكم الشافعية والمالكية، والمتعلقة منها بالاوقاف والمواريث والأملاك، إذ إن تعطيل الاحكام سيفضي بطبيعة الحال الى تهديد المصالح العامة.

قد تكون الخلافات حول النظام القضائي الرسمي قد تخففت الى حد ما في الحجاز، أو ربما لم تظهر الى السطح في العقود اللاحقة بالرغم من شدّتها وخصوصاً فيما يتعلق بالعقار والاملاك والاراضي والآثار، الا أن الحال بالنسبة للشيعة في المنطقة الشرقية كان أشد، بفعل التباين الحاد بين النظامين القضائيين الحنبلي والجعفري، ولكون سياسة التمييز ضد الشيعة قد أخذت شكلاً سياسياً اعتراضياً وفرض نفسه بشدة على المجال القضائي، وظل يغذي التجاذب بين الجانبين الشيعي والسلفي منذ الاعلان الرسمي عن قيام الدولة السعودية عام ١٩٣٢ م.

في تتبّع الانعكاسات الخطيرة لسياسات التعليم والقضاء والاعلام في المملكة يظهر أن واضعي هذه السياسات أغفلوا متطلبات الانتماء لوطن وصناعة مجتمع متجانس أو بالأحرى متعايش.. بمعنى أن (المشترك) كان العنصر المفقود في معادلة بناء الوطن، فأقصى ما حققته تلك السياسات أنها عبّرت بصدق عن إرادة الاخضاع والاكراه، ولذلك أشاعت ثقافة الاغتراب ونمت ميول الانقسام والقطيعة بين الجماعات وبينها وبين الدولة.

إن أزمة التعايش الداخلي في السعودية رغم كل محرّضاتها الثقافية والاجتماعية الخاصة تنبع بدرجة أساسية من اخفاق سياسات الدولة في إرساء نظام تعايشي (system accommodative) يسمح بإنضواء طوعي لأفراد ينخرطون بطمأنينة تامة في إطار عام يغنيهم أو على الأقل يلبّي حاجات نفسية ومادية ضرورية.

1- Michael Hughes, Nationalism and Society (London, 1988), p.9

2- Walker Connor, A Nation is a Nation, is a State, is an Ethnic Group, is a…, in John Hutchinson and Anthony D. Smith(eds), Nationalism, (Oxford, 1994), p.36

3- Christine Moss Helms, The Cohesion of Saudi Arabia.. Evolution of Political Identity, (London, 1981), p.25

4- Michael Hudson, Arab Politics.. The Search for Legitimacy, (London, 1977), p.4

5- Ibid, p.4; also see: Dankwart A. Rustow, A World of Nations: Problem of Political Modernization (Washington, 1967), Chaps: 2 and 3.

6- Michael Hudson, ibid, p.4

من التغيير الجذري الى الإنتحار السياسي

قصور حركة التغيير من الخارج في مسيرة (حركة الإصلاح)

د. خالد الرشيد

حركة الإصلاح حركة ناشئة ولدت في الخارج في منتصف التسعينيات على أنقاض تشكيل غير مترابط أو متجانس من الأفراد والفعاليات من ذوي المشارب السياسية والفكرية المختلفة، لم يتبلور، بل لم يتفق إلا على تقديم (مذكرة النصيحة) ومن ثم تأسيس (لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية) التي انفرط عقدها بين الداخل والخارج، وبعدئذ انشقّت على نفسها بسبب اختلاف الرجلين الجديدين القادمين من المملكة: الدكتور محمد المسعري والدكتور سعد الفقيه؛ بحيث أسس كل واحدٍ منهما لنفسه إطاراً من نوع ما يتواصل من خلاله مع أحداث المملكة، فاختار الأول المضي في الإسم القديم (لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية) ثم غيّر المسمّى قبل فترة وجيزة الى (التجديد الإسلامي) في حين اختار سعد الفقيه لنفسه إسماً جديداً هو (حركة الإصلاح).

كلا الإسمين لم يكونا (تنظيمين) حقيقيين على الأرض. ورغم أنه لا ينكر وجود تعاطف معهما بين شرائح المجتمع في المملكة، إلاّ ان نقطة ضعفيهما تكاد تكون واحدة: وهي غياب التنظيم. ونقصد بذلك، التنظيم على الأرض الذي يستطيع أن يحوّل خطط وبرامج الحركة الى واقع ينمو باتجاه تحقيق أهداف التجمعين، سواء كانت أهدافاً جذريّة (إسقاط النظام القائم) أو ما دون ذلك (إصلاحية) خاصة وأن إسم (حركة الإصلاح) يتضمن هذه الإشارة، وأن (التجديد) أقرب الى التغيير المتدرج.

إن التعاطف، الكثير أو القليل، مع أية حركة سياسية، وبغض النظر عن أهدافها، لا فائدة كبيرة ترجى منه ما لم يتحول الى قنوات واضحة، تنظم صفوف الشباب وتغذيهم باطروحاتها، وتضع لهم برامج محددة للنمو بذواتهم من خلالها. وهذا الأمر لم يتحقق بالنسبة لحركة ولدت خارج الحدود، وقطعت معظم اتصالاتها فيما يبدو مع محيطها النخبوي الذي شكّل أساساً لهجرتها الخارجية، وبالتالي لم يكن هناك سوى أفراد الشعب العامين بدون كوادر تنظّم صفوفهم، أو تقودهم باتجاه الأهداف المتوخاة. وهذا ما جعل حركة الإصلاح بالدرجة الأساس، كونها الإسم الأكثر اشتهاراً، أضعف من أن تحقق أهدافها المعلنة وهي (إسقاط النظام السعودي القائم).

للتعويض عن مشكلة التنظيم الداخلي، أخذ الفقيه وكذلك المسعري باستراتيجية واحدة وهي:

اعتماد التواصل الإعلامي مع الجمهور، وتكثيف الإتصالات الهاتفية مع المتعاطفين في محاولة لإيجاد شيء من التنظيم الهلامي الأولي، الذي قد يقود الى بلورة أنوية تنظيم من نوع ما. لكن يبدو أن المسألة كانت صعبة ربما، خاصة وأن الفقيه لم يجرّب هو نفسه ـ فيما يبدو ـ العمل التنظيمي ولم تكن له خبرة فيه، فهو لم يكن محازباً قديماً في تنظيم ما؛ بعكس الدكتور محمد المسعري الذي كان عضواً في حزب التحرير الإسلامي، وربما لا يزال مرتبطاً بتيار الحزب في لندن.

وبعكس حركة الإصلاح، فإن تنظيم القاعدة الأم أو الفروع، قد حاز على تقنية تنظيمية هرمية عالية لم تكن مجرّبة بين التيار السلفي في المملكة، وهذه التقنية هي ما كانت تنقص هذا التيار أو معظم فروعه على الأقل، وهي تقنية (مستوردة) إن جاز لنا التعبير، حصل عليها السعوديون المقاتلون في أفغانستان من نظرائهم في التنظيمات العربية، وبالخصوص في تنظيم (الجهاد) المصري، بحيث تحولت التجمعات السلفية الفضفاضة الى خلايا حقيقية، تمارس العمل الأمني والتنظيمي بحرفية عالية. ومن هنا قيل ـ وهو صحيح الى أبعد الحدود ـ أن أيمن الظواهري هو العقل المدبّر لتنظيم القاعدة، وهو الذي حوّل (قاعدة أسماء السعوديين) القادمين الى أفغانستان، والتي اعتبرت مجرد أرشيف معلومات، الى قوّة وطاقة جبّارة، تواصلت مع المقاتلين القدامى، وأعادت تنظيم صفوفهم، وفتحت لهم آفاقاً غير مألوفة في العمل العسكري.

وإذا كانت الحركات السياسية في المملكة، قومية أو يسارية أو إسلامية شيعية، قد سبقت التيار السلفي الى الأخذ بسلاح التنظيم المتعارف عليه في حركات التحرر والتحرير في العالم، فإن التيار السلفي كان الأبعد عن هذا، ربما لأنه دخل المواجهة مع الحكومة متأخراً وكان حليفها ويدها اليمنى قبل أن ينقلب عليها. وحتى الأجنحة السلفية المعارضة التي تظهر بين الفينة والأخرى، لم يُلمس منها أنها كانت تنظيماً دقيقاً، بقدر ما كنت (تجمّعاً) سهل الإختراق. يدلّنا على ذلك حركة (الإخوان) التي قادها جهيمان العتيبي باتجاه الإستيلاء على الحرم المكي الشريف في نوفمبر ١٩٧٩م.

فهذه الحركة الدينية ـ العسكرية كانت تعتمد على تجمعات موالية تلتقي في منازل متفرقة في مدن المملكة، خاصة في المنطقة الغربية، وكان لها بيوت أشبه ما تكون بمقرات في بريدة والشرقية ومكة والمدينة التي كانت قاعدتهم الأساس، والتي كان يجري التبليغ منها وفي محيطها، بل أن معسكرات تدريبها كانت ـ حسب بعض المعلومات ـ في تلك المناطق. وبالرغم من بساطة التنظيم الجهيماني، وبالرغم من اكتشاف الدولة واندساس أجهزة مباحثها في بعض تجمعاته، وهو ما أشار إليه جهيمان في إحدى رسائله حيث اتهم الشيخ صالح اللحيدان والذي أصبح اليوم رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بأن الدولة قد بعثته ليتجسس على حركته.. إلا أن الحركة استطاعت تأمين مسألتين في غاية الأهمية:

الأولى: التغذية الفكرية، من خلال كتابات جهيمان نفسه (رسائله السبع) إضافة الى بضع رسائل أخرى لأشخاص آخرين، والتي ميّزت أفراد حركته عن الآخرين، ليس فقط من جهة العودة الى التراث السلفي الوهابي، بل والإضافة عليه ضمن (دمغة) مميزة وهي فكرة (المهدوية).

وبالرغم من صعوبات النشر ـ ونحن نتحدث هنا عن مرحلة السبعينيات من القرن الماضي ـ فإن جهيمان وأتباعه استطاعوا توفير المواد الفكرية اللازمة من خلال طباعة كراساتهم في الكويت، وقيل أنها مطبعة الطليعة. في ذلك الوقت كان من الصعب تحصيل آلة طابعة أو استنسل أو جهاز نسخ آلي، أو ما أشبه، بدون إجازة مباشرة من وزارة الداخلية. ومن يقرأ جهيمان من خلال كراساته يدرك الهدف: إسقاط العائلة المالكة، واعتباره إياها حكومة غير شرعية بل منكراً يجب إزالته، بل أن وسيلة الإسقاط كانت واضحة في ثنايا كتاباته حين يتحدث عن الأعور الدجال وظهور المهدي وكيف أن الله سيخسف بالجيش القادم لمحاربته في الحرم.

الثانية: تأمين الكوادر العسكرية والسلاح، سواء من مخازن الحرس، أو بالشراء.. أما مواقع التدريب، فكانت هناك الصحراء والكثبان الرملية التي سهلت المهمة. وبالرغم من المعطيات الأولية التي لدى الحكومة بأن هناك شيئاً ما يدور في الأفق، وبالرغم من اعتقالها لجهيمان وعدداً من عناصره، إلا أن أجهزة الأمن لم تكن تنظر إليه بجدّية، وقد ألقى نايف باللوم على رجال الدين الذين توسطوا لاطلاق سراح جهيمان، فأطلقه ولم يكن يدر بخلده وخلدهم أنه كان يعمل لهدف أكبر وبوسائل عنف غير متيسّرة للأفراد. وهذه نقطة تحسب لحركة جهيمان من جهة استطاعته توفير شيء من المظلّة الأمنية لحركته، خاصة وأنه كان يستعيد دروس الماضي من حركة أجداده الأولى التي أفناها الملك عبد العزيز في أواخر العشرينيات الميلادية من القرن الماضي بعد أن أقامت تلك الحركة الدولة السعودية نفسها. تلك الحركة ضربت بعد أن نزعت الشرعية الدينية عنها من خلال استقطاب ابن سعود لرجال الدين جميعهم الى صفه. وجهيمان وإن كان سار على الدرب ذاته، حيث فتح النار على معظم المشايخ، بمن فيهم الشيخ ابن باز، الذي اعتبره عالماً بالسنّة، وأن مأخذه الوحيد عليه هو وقوفه الى جانب الدولة (الملبسة) والمتلبسة بالكفر، وضحكها على المفتين العميان (حتى بان ذلك عليه غفر الله له) ـ كما يقول جهيمان!

لم تبنِ حركة الإصلاح برئاسة الفقيه على خبرة تراكمية سابقة، فهي لم تبنَ على تنظير فكري جديد ينقض شرعية الدولة السعودية، بل أن تنظيم القاعدة في السعودية ـ ومن خلال ما يُنشر في الإنترنت ـ قدّم تنظيرات دينية سلفية لكل أعماله، وليس مجرد شرعية الخروج على الدولة السعودية. بل شرعنت القاعدة العنف اعتماداً على تأصيلات دينية قوية في التراث الحنبلي والتراث الوهابي بخاصة. وشرعنت ـ على ذات القاعدة ـ قتل الأجانب الغربيين، وطالبت بإنهاء وجودهم، وشرعنت وجود ضحايا مدنيين لأعمالها العسكرية، وها هي الآن تشرعن ضرب منشآت النفط وفق رؤية تقول بأن مصالح الشعب ستحفظ من خلال ذلك، أي بمنع إهدار الثروة النفطية بأسعار بخسة، وأن تقليص انتاج النفط السعودي سيعوضه ارتفاع أسعار النفط المتوقعة الى الضعف، وبالتالي فإن إيرادات المملكة ـ إن كان هناك شيء سيذهب منها الى الشعب، حسب رأيهم ـ لن تتأثر بتخفيض الإنتاج الناجم عن مهاجمة المنشآت. وهناك كتابات في الإنترنت تفيد بأن ضرب المنشآت النفطية السعودية ـ حسب الدعوة التي جاءت من أسامة بن لادن ـ ستكشف ضعف النظام من جهة، وستعاقب الأميركيين من جهة أخرى، كما وستكشف أن النظام السعودي لا يستطيع تأمين إمدادات نفطية سهلة ورخيصة لحلفائه الغربيين، وبالتالي فإن الثقة في النظام ستكون ضعيفة.

الخطاب الفكري والسياسي لتنظيم القاعدة في المملكة واضح المعالم، يمكن تمييزه عمّا سواه. أما حركة الإصلاح فإنه لا يوجد لها خطابها السياسي أو الديني الخاص بها، اللهم إلا أنها تتغذّى على خطابات متعددة صنعها آخرون لأغراضهم. هذا الضعف في التنظير والخطاب قد لا يبدوان مهمين، نظراً لعدم وجود جمهور خاص بحركة الإصلاح، في حين يوجد جمهور خاص بتنظيم القاعدة في السعودية هو دائماً بحاجة الى توجيه خاص فيما يتعلق بتوضيح المواقف والسياسات والخطط وردّ التهم أو دفعها أو تبريرها.

وبعكس القصور الذي لدى الفقيه كشخص وكحركة في التنظير الديني وفي الخطاب السياسي، فإن محمد المسعري يمتلك قدرة متميزة في التنظير الديني، وقد نشر بعض التأصيلات التي يختلف معه الكثيرون فيها، ولكنها على الأقل تعتمد رؤية أوسع وأشمل من الإعتماد على التراث الوهابي. وما يقدمه المسعري إنما هو تنظير لغير جمهوره الخاص، فيمكن لمن أراد أن يستفيد منه في هذه الجزئية أو تلك.

اما الخطاب السياسي، فضعيف لدى الطرفين، في حركة التجديد او الإصلاح، وهو ينحو باتجاه الرفض المطلق للقضايا والسياسات والأشخاص، ولكن هذا الخطاب بدا غير قادر بل غير مهتم بإنتاج البديل، رغم المحاولات النادرة والضعيفة والقاصرة التي تظهر في قناة الإصلاح، والتي هي أقرب الى الشعارات والتحريض منها الى خطاب سياسي متماسك.

حركة أفراد

هذا ما جعل الكثير من المتابعين والمراقبين المحليين يعتبرون لحركة الإصلاح وكأنها حركة رجل واحد ببوق إعلامي ضخم. فهذه الحركة أقرب ما تكون الى (حركة تحريض) منها الى (حركة بديل سياسي)؛ ويمكن استنتاج ذلك من خلال ملاحظة أن النخب السياسية في المملكة جميعها ـ بمن فيهم القاعدة ـ نأت بنفسها عن الإقتراب من تلك الحركة. وفي الحقيقة فإن الأخيرة لم تقدّم رؤية ناضجة للوضع السعودي المحلّي، وربما لطبيعة نشأتها الخارجية، واعتمادها على القيادة الفردية، لم تكن تتحمّل شراكة أو تفاهماً أو تنسيقاً مع أية قوى في الساحة السعودية.

يمكن أن يقال أكثر من هذا، فحركة الإصلاح ـ ببوقها الإعلامي التحريضي ـ تصوّرت أنها ليست بحاجة الى أحد، وأنها تمتلك كل الجمهور، وأن الشعب كلّه ينتظر إشارة منها لكي تزحف على النظام وتقضي عليه.

إن هذه المغالاة والزهو بالذات ما كانت لتتضخم لولا (العزلة) السياسية والشعورية التي تبني عوالم ليست من صنع الحقيقة، بحيث تؤدي الى بلورة رؤى وتصورات ومواقف تضرّ بمتخذيها دون أن يشعروا بذلك. إنها تجعل المرء مالكاً وحيداً للحقيقة، مريضاً بالفردية والذاتية، لا يرى الآخرين إلا مجرد أرقام صغيرة لا يسعها إلا الإلتحاق بالركب المنصور بإذن الله، أو الموت السياسي.

حركة الإصلاح كانت في خصام مع المؤسسة الدينية الرسمية، وهذا حدث من قبل مع آخرين من نفس التيار السلفي، لكن أحداً ـ غير الإصلاح ـ لم يهدّد بمعاقبتهم في حال انتصاره؛ وهذا أدّى الى ان تعتبر المؤسسة الدينية مواجهة حركة الإصلاح جزء من معركتها قبل أن تكون معركة النظام نفسه، أو تخوضها بالنيابة عنه.

ووحدها هي حركة الإصلاح التي اعتبرت نفسها علناً بديلاً سياسياً عن تيار الصحوة بما يتضمن من مشايخ هم في أقل الأحوال حلفاء محتملون كونهم دخلوا السجون ويشاطرون الحركة رأيها السلبي من

المؤسسة الدينية الرسمية.. ولقد حذرت الإصلاح هؤلاء الحلفاء المحتملين من الإبتعاد عن أجندتها، فكانت النتيجة أن أصدروا بياناً جمعياً يطالب المواطنين بعدم التظاهر، ونظنّ بأن ذلك البيان كان أحد أهم أدوات إفشال مشروع التظاهرات (الزحف الكبير). كان موقعو البيان، فيما بدا، أكثر خوفاً من الفقيه منهم من النظام، وقد ينطبق هذا على التيار الليبرالي بمختلف فصائله، فضلاً عن الحجازيين والشيعة وغيرهم. فاللغة الموتورة، ولمّا تصل الحركة الى السلطة، وتجاهلها لهذه القوى، أثار مشاعر القلق لديها على ذاتها، قبل القلق على مشروع الإصلاح الشامل الذي تبنّته التيارات الليبرالية والإسلامية كافة، وهو مشروع يختلف جذرياً عن مشروع الفقيه وحركته. فهذا الأخير، لم يبد أنه يؤمن بخطاب المطالب الذي تضمنته وثيقة الرؤيا من حريات وتعددية وانتخابات ديمقراطية وفكّ التشابك بين الديني والسياسي، وحقوق المرأة وحقوق الإنسان وغيرها. ولذا، اعتقد البعض بأن ما تدعو إليه حركة الإصلاح مجرد (دولة طالبانية) أكثر تشدّداً مما هو قائم حالياً في المملكة.

كان يمكن لمشاعرالقلق هذه أن تخفّ لو أن الحركة استطاعت تهدئتها.

وكان يمكن للقوى السياسية عامة ان تتحدث بلغة متناسقة حول أولويات التغيير.

لكن الدعوة لإسقاط نظام الحكم، وبالإعلام فحسب، كان أمراً مستحيلاً، ولذا ظهر من يرى بأن فائدة الحركة لا تتجاوز التحريض على النظام واسقاط هيبته، وهذا ما نجحت وساهمت فيه بلا شك.

أما أن تكون البديل، فإن من يطلب إزالة النظام، لا بد أن يحدّد الطريقة التي سيستخدمها لاسقاطه. وحركة الإصلاح كانت موارية في هذا الشأن، فهي لا تستطيع أن تدعو الى استخدام السلاح، كون رئيسها مقيماً في لندن، ولا تستطيع أن تبني آمالاً عريضة على حركة جماهير شعبية من خلال إذاعة، بدون قوى منظمّة على الأرض، وبدون توافق سياسي مع الحركات المتجذّرة في محيطها. وقد تبيّن من أول تجربة، استحالة تحقق هذه الدعوة من خلال المظاهرات، التي كان يحتمل لها أن تحقق في مراحل لاحقة نجاحاً ما في حال توافر وتلاحم كل العناصر السياسية الفاعلة في داخل المملكة.

معارضة التغيير والإنتحار

هناك نوعان من حركات الإصلاح السياسي في المملكة: حركات التغيير (البطيء أو الجذري)؛ وحركات (الإنتحار السياسي). ويمكن النظر الى حركات الإنتحار السياسي، على أنها حركات (سريعة الإشتعال) وهي بالتالي (سريعة الذوبان). حيث تبدأ بوهجٍ عالٍ وتضخّم فجائي، تستقطب الإعلام، بل ويستهويها الإعلام. إنها حركات تحمل على عاتقها ما لا تستطيعه، أو ما لا تستطيعه وحدها، وتبدو كما لو أنها تمتلك بلدوزراً يكتسح ما ومن يقف أمامها. فإذا ما حانت ساعة الحقيقة، ودخلت المواجهة بان عجزها وقصورها، فتخمد كما الليف المشتعل بسرعة فائقة، فتنطفئ بذات السرعة التي ظهرت فيها، دون أن تترك أثراً ذي بال، اللهم إلاّ بعض الخراب والدمار في بعض الأحيان، إن كانت توسلت بالعنف وسيلة لتحقيق غاياتها.

حركات الإنتحار السياسي، هي في الغالب حركات (رد فعل) وهي بالتالي أقلّ جنوحاً نحو العلمية والتخطيط، تثير من حولها الصخب، وتتأثر به، فيكون في ذلك مقتلها. ضعف التخطيط، واعتماد سياسة (حرق المراحل) دون الإستعداد لها، هي من مميزات هذا النوع من الحركات، حيث لا يتوفر الوقت الكافي لها لتبني قواعدها التنظيمية، ولا تستطيع خلق كوادر متّزنة طالما هي في خضم الصراع الحادّ والعنيف الذي استعجلته؛ وبهذا فإنها تجمع الكثير من عوامل الفشل، فيكون عمرها أقصر بكثير من عمر تلك الحركات التي عادة ما تتهم بالمهادنة أو بالتردد أو بنزعتها التنظيرية دون ما يوازيها من فعل مناسب.

ويبدو أن التيار السلفي في المملكة، وقد عاش ردحاً طويلاً من الزمن في أحضان السلطة، مخدوعاً بتديّن قادتها، اكتشف متأخراً مفاجأة مهولة اعتبرت (خدعة كبرى) من قبل النظام وأدواته الدينية، تمثّلت في معرفة النظام عن قرب، وانكشاف مدى بعده عن التعاليم السلفية التي كانت الأكثرية تعتقد أنه يخدمها ويلتزم بها. إنها تشابه الخدعة التي اكتشفها الأخوان الأوائل، الذين تحوّلوا بين ليلة وضحاها من أيادي النظام، جنود الإسلام، جيش التوحيد، الى مجرد خوارج بغاة يفتي المشايخ بقتلهم، مثلما كان الأخوان والمشايخ أنفسهم يفتون بقتل الآخرين الكفار والمشركين في جزيرة العرب!

ربما كان هول الصدمة هائلاً ذاك الذي ولّد ردة فعل انتحارية مثل حركة جهيمان العتيبي. وحقّ له ولأمثاله أن يفاجأوا، وحق لهم أن يفقدوا تركيزهم، وهم يرون الديني متواطأً مع السياسي في عملية تضليل واسعة، لا تستطيع مجموعة التراث الوهابي أن تجد لها مخرجاً شرعياً يبرر استمرار الدولة وبقاء العائلة المالكة على رأسها.

بيد أن انكشاف النظام اللاحق لأزمة احتلال العراق للكويت، وما تلاها من انهيارات حادّة في شرعية الدولة، كان يفترض أن يؤدي الى ولادة نوع من المعارضات السلفية المعقلنة، ولا نقصد هنا عدم استخدام العنف كدالّة على ذلك، بل نقصد أن المجتمع السلفي كان يفترض أن يكون مهيّأً لبروز واحتضان حركات سياسية راشدة تعي مآل الأفعال وتخطط على مستوى الوطن، وتُحدث نقلة في الممارسة السياسية وفي التفكير السياسي بحيث تقود مجتمع المملكة بقواه السياسية المتعددة الى شاطئ التغيير بأقلّ الكلف.

لكن التيار السلفي، ولسبب دخوله المتأخر معترك السياسة، ولأسباب متعلّقة بالطابع العقدي الحادّ، والنزعة الفئوية والإستحواذية، وادّعاء التمثيل المطلق للتنوع السياسي والثقافي والجغرافي في المملكة، جعله أضعف من أن يقوم بهكذا دور متطوّر. قلة هم - وفي مقدمتهم الدكتور عبد الله الحامد فكّ الله أسره - من تحرّر من آسار التراث، واستطاع أن يقدّم أطروحات سياسية ناضجة، مع محاولات للتسامي على الفئويات المذهبية والمناطقية. أما الحجم الأكبر من التيار الديني النجدي، فدخل السياسة بأمراضه القديمة، وبصراعاته القديمة، وبتقسيماته ونظراته العقدية والسياسية القديمة، وكما حارب ذلك التيار الكلّ وهو في حضن السلطة، كرّر ذات الخطأ وراح يقاتل نفس الأعداء مضافاً إليهم العائلة المالكة. ولم يكن صعباً على هذه الأخيرة أن تشيع الخوف من احتمالية نهاية الدولة وقيام الحروب الأهلية وتقسيم البلاد وفي أحسن الظروف قيام دولة طالبانية، في حال استحوذ هذا التيار (ولا نقول وصل) على السلطة.

لم نجد من كل حركات السياسة في التيار السلفي نضجاً سياسياً يعتدّ به - بالرغم من وجود عدد لا بأس به من الناضجين - مع اختلاف بين توجهاتها العامّة، سواء في دائرة ما يسمّى بالتيار الصحوي، أو في دائرة التيار الجهادي، أو الحائر بينهما كحركة الإصلاح.

خاض التيار الصحوي تجربة قد ينظر اليها بعض قادته اليوم بأنها (متسرّعة) في المواجهة مع النظام قبل أن تُستكمل أدوات المعركة، وذلك

بعيد حرب الخليج الثانية، انتهت باعتقالات رموز الصحوة السلفية المتعددين وفي مقدمتهم الشيخ سلمان العودة، وسفر الحوالي، وناصر العمر، والشيخ العبيكان وغيرهم. فكان أن تراجع من تراجع، وطوّر بعضهم رؤاه السياسية بشكل محدود ـ حتى الآن ـ وأما الجانب النظري فلم يطرأ عليه تغيير يذكر، وهو ما يعيق حركتهم السياسية اليوم.

ثم انجلت الساحة فقامت لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، وجرى تعطيلها واعتقال أهم رموزها، ومرّة أخرى اعتبرت هذه الحركة بادرة جديدة وتجربة يمكن البناء عليها، من قبل بعض قيادييها الناشطين، ونخص بالذكر الشيخ الرشودي وعبد الله الحامد مضافاً إليهم الدكتور توفيق القصير والدكتور الصليفيح. فهؤلاء قدموا بالتعاون مع التيارات الأخرى أرقى رؤية حتى الآن، في وثيقتهم الدستورية التي قدمت في شهر ديسمبر من عام ١٩٩٣م، والتي تمثل نضجاً كبيراً بالقياس الى الحالة الرتيبة التي يتسم بها التيار الديني السلفي بالخصوص.

من جهة أخرى، كان منتظراً أن يقدم الدكتور الفقيه والدكتور المسعري، تجربة أكثر نضجاً وهم خارج المملكة، لكن الغريب جداً، أن أطروحتيهما السياسيتين ـ نقول هذا تجاوزاً ـ كانتا الأقلّ، ولا تتناسبان مع تقدّم الأطروحات المتعددة داخل المملكة نفسها. بل يمكن القول بأن التيار الجماهيري العام في المملكة، وليس النخب فحسب، قد سبق حركتي الإصلاح والتجديد بمسافات بعيدة، حتى بدا وكأن تجربة المنفى لم تضف إليهما شيئاً كثيراً يعتدّ به، رغم الإنفتاح وأجواء الحريّة في الخارج. ولعلّ أسباب ذلك تعود الى الإنغلاق في المحيط الديني السلفي اللندني والبريطاني بشكل عام. وهذا التيار اللندني لا يغذّي أتباعه وجمهوره وقياداته بالنضج السياسي وإن تحدّث في السياسة وكتب فيها، فالبعد السياسي لدى سلفيي لندن وبيرمنجهام، ومحازيب حزب التحرير، يقلّ في تقدميته عمّا يتداول بين أفراد التيار السلفي في أحياء الرياض وبريدة.

وربما ساهمت أحداث ٩/١١ في المزيد من الإنكباب على الذات الفكرية، والإنبهار بما لديها من متفجرات سياسية وعقدية، أكثر مما لديها وعياً سياسياً. فألق أسامة بن لادن، لم يصب السلفيين العاديين فحسب، بل أجرى تحولا جذرياً في أذهان القيادات. فالمواجهة الكونية مع أميركا وحلفائها، وبالأدوات العسكرية كانت مدار التفكير والحل للمعضل السياسي في المملكة، ولم يكن هناك متسع من نقاش أو تفكير لقراءة الوضع بصورة أخرى، أو على الأقل تقليب الأمور علّ فيها ما يفيد بحيث لا يُساق الجمع ضمن نمط سياسي لا يقبل به إلا من كان داخل القطيع.

ولهذا اتخذت لغة الخطاب في حركتي الإصلاح والتجديد، تصعيداً وحدّة، هي في بعض جوانبها انعكاس للحدّة والقطيعة مع النظام، وانعكاس لمشاعر المواطنين المصابين باليأس من التغيير في ظل العائلة المالكة. لهذا تبلور في السنوات الأخيرة خطاب يرى استئصال العائلة المالكة وإنهاء حكمها، بالرغم من أن الأصل كان (الدفاع عن الحقوق الشرعية) وإسم (الإصلاح) أو (التجديد) لم يكن يتحمّل هذا النوع من الخطاب التحريضي، الذي أعطى الحكومة السعودية الفرصة لاستعداء البريطانيين، وتقديم أدلّة بأن وراء الأكمة إرهاب وعنف وقاعدة!

إن الإنزلاق في هذا المنحى، يجعل المرء يميل الى الإعتقاد بأن حركة الإصلاح ـ بالنظر الى قصورها المتعدد الذي اشرنا إليه ـ قد دخلت ميدان الإنتحار السياسي، وكأنها حركة وامضة سريعة الإشتعال والإنطفاء معاً. وهناك بالفعل ـ في المملكة ـ من ينظر اليها على هذا النحو، من جهة أنها حركة انتحار جاءت لتشوّه سمعة النظام، ولتموت بعد أن تؤدي رسالتها تلك، ومن ثمّ سيأتي غيرها من حركات التغيير لتستثمر الوضع وتتقدم خطوات أخرى باتجاه أهدافها.

ربما لا ينطبق على تنظيم القاعدة في المملكة صفة (حركة انتحار) بالرغم من أن الحكومة السعودية تميل الى تصوير الأمر كذلك، بل وتتمنّى أن يكون التنظيم مجرد مرحلة عابرة في سماء السياسة السعودية المحليّة. القاعدة تنظيم حقيقي على الأرض، وهذا يعني أن هناك توظيف لعناصر جديدة، وقيام خلايا جديدة، وهناك رؤية سياسية وخطاب سياسي يتبلور على الأرض، وقيادات كارزمية خارجية تمثل ملاذاً نفسياً، وملهماً روحياً. والقاعدة تنظيم يعتمد التأصيل الديني، وفق الرؤية الوهابية، لا يستطيع رجال الدين الرسميون مواجهتها ونقضها اعتماداً على ذات الأيديولوجيا الوهابية. وطالما كان هناك فكر ورموز وقيادات وسيطة وتنظيم على الأرض وخطط سياسية وعسكرية، وقبل هذا كلّه مناخاً سياسياً واجتماعياً ملائماً تتغذّى عليه، فإن القاعدة، وعلى الأرجح ـ ومهما وجهت لها من ضربات أمنيّة ـ فإنها قادرة على النهوض من جديد والإشتباك مع السلطة، وتطوير وسائلها.

قد لا تستطيع إسقاط النظام، وقد لا تمتلك البديل السياسي الناضج، ولكنها قد تتمكن في المستقبل غير البعيد من إحداث هزّات جذريّة فيه، ليس عبر ضرب منشآت النفط فحسب، وإنما الأهم عبر الإغتيالات وتصفية رؤوس النظام. وهذا الإحتمال قائم وسيصل قادة القاعدة لقرار بشأنه بعد تردد واضح حتى الآن. فإذا ما شرعن ضرب النفط، وشرعن ضرب رجال الأمن، فما هي الحصانة ـ الدينية أو الشرعية ـ للعائلة المالكة ورموزها؟ ليست المسألة ديناً هنا، بقدر ما تكون قراراً سياسياً لم يتخذ، بالنظر الى الظروف غير الناضجة على مستوى التيار الديني السلفي، ولذا لا نظنّ ان المواجهة إلا ستتوسع لتصل الى مداها في معركة (حياة او موت).

التركيز على الإعلام

شغلت حركة الدكتورين سعد الفقيه ومحمد المسعري النظام السياسي في المملكة لأكثر من عقد، منذ أن خرج الإثنان من المملكة عام ١٩٩٣م، بعيد تشكيل لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية واعتقال قادتها الأساسيين كالدكتور عبدالله الحامد والدكتور سليمان الرشودي والدكتور حمد الصليفيح؛ تأسيس تلك اللجنة كان سابقة سياسية على مستوى التيار السياسي السلفي في المملكة، وربما على مستوى المملكة من جهة (علنيّة) التأسيس، وتبنّي برنامج تغيير شكّلت (مذكرة النصيحة) التي وقعها التيار الديني السلفي بمختلف فصائله، عموده الفقري.

بخروج الرجلين، ممثلين لذينك الموضوعين (اللجنة والمذكرة).. انتقلت المواجهة الإعلامية ـ السياسية الى خارج الحدود، وانكفأت القوى السياسية المحليّة على ذاتها، بسبب الإعتقالات المكثّفة، فيما تراجع التيار الليبرالي، بمجرد دخول التيار السلفي على خط المواجهة. ومنذ ذلك الحين، بقي المواطنون والفعاليات السياسية ـ في أكثرها ـ تنتظر ما ستسفر عنه تلك المواجهة، وكأن القرار الذي بدأ بلغة المطالب والعرائض حينها قد تجمّد، مع تصاعد المواجهة وتغيّر موضوعها من إصلاح تدريجي ـ إقناعي، الى مواجهة حادّة تميل الى تغيير جذري شامل، يستهدف المزيد من (أسلمة الدولة) كما تشي بذلك مذكرة النصيحة،

واحتكار منافع التغيير القادمة للتيار السلفي نفسه عبر فرض أجندته.

وبدل أن يتمّ التركيز على الرموز المؤسسة للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية الذين تمّ اعتقالهم، وعلى أجندة تلك الحقوق المسلوبة التي جاءت اللجنة للدفاع عنها، تحوّل النقاش الى مواضيع أخرى، تشخصنت فيها القضايا والمواقف، وارتبكت بسببها الساحة السياسية الداخلية خاصة في المحيط السلفي الذي كان يواجه حملة اعتقالات شديدة شملت معظم رؤوسه وكبار قياداته الكارزمية.

لم يتبلور في الخارج ـ فيما يبدو ـ تصوّر واضح للتغيير المطلوب، بالرغم من الترحيب الإعلامي الغربي البارز لهذه القوة السياسية الناشئة، والتي تصور الكثير من الصحافيين الغربيين، أنها ستقلب المعادلة السياسية المحليّة، حيث نُظر اليها كحركة تغيير شامل، تستهدف إسقاط النظام السعودي، وكانت الحركة مطالبة بأن تثبت بأنها في مستوى المهمة التي أناطت نفسها بها، وأنها قادرة على تحمّل عبء تلك المسؤولية. لكن الذي حدث بعد أشهر، هو اكتشاف المراقبين بأن تلك الحركة لم تكن في مستوى النضج السياسي المتوقع منها، وأن أداءها في (الداخل السعودي) أقلّ من أن يطيح بنظام العائلة المالكة. وكانت الأخبار التي تسرّبها الحركة للقنوات والمؤسسات الإعلامية الضاغطة لمعرفة ما يجري واستكناه هذا الكائن الجديد، تحوي قدراً من المبالغة ومن الأخطاء؛ فضلاً عن أن الخطاب السياسي بدا وكأنه غير ديمقراطي، بل يحمل أبعاداً دينية متشددة، الأمر الذي جعل ممثلي اللجنة الشرعية في الخارج وكأنهم البديل الأسوء لنظام سيء. وشيئاً فشيئاً خفّ اهتمام وسائل الإعلام بنشاطات اللجنة، وتضاءلت قيمتها خاصة بعد الصراع الداخلي الذي ألمّ بها، وتأسيس الدكتور سعد الفقيه (حركة الإصلاح) بقيادته.

أما أولئك المتابعون والمؤيدون في الداخل، فقد راعهم الخلاف الناشب، الذي غذّته وسائل الإعلام الحكومية السعودية نفسها، حيث وجدت في الصراع الذي تدخلت فيه المحاكم البريطانية، دليلاً تشهره أمام خصومها، وأمام حلفائها في الخارج. ونظراً لكثرة الأخطاء، وغياب الرؤية، وبقاء القادة المؤسسين في السجون، انحسر التأييد الشعبي للجنة الشرعية، وبدا وكأن النخب التي كانت تقف وراءها قد تراجعت هي الأخرى عن دعمها أو الإنتساب إليها. ولهذا أصبحت حركة الدكتورين محمد المسعري وسعد الفقيه شبه معزولة عن النخبة الداخلية التي تنتمي الى ذات المحيط والتيار، بل أن الحكومة استطاعت أن تعيد الشيخ عبد الله الجبرين، وقد كان عضواً في لجنة الإفتاء، وعضواً مؤسساً في لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية الى بيت الطاعة الحكومي، وأن تحاصر رئيس اللجنة الشيخ عبد الله المسعري (والد الدكتور محمد) والذي كان قد شغل منصباً رفيعاً في المؤسسة الدينية ـ القضائية، كرئيس لديوان المظالم، الذي يعد بمثابة أعلى محكمة قضائية في البلاد.

على الصعيد الإعلامي الخاص، وجد المسعري والفقيه نفسيهما بحاجة الى عمل إعلامي سياسي للشارع السعودي، فظهرت نشرات أسبوعية راحت ترسل بالفاكس الى الآلاف من المواطنين والمسؤولين. في ذلك الوقت لم تظهر بعد تكنولوجيا الإنترنت ولذا عدّت تلك الطريقة كما عبر عنها بعض الصحافيين بأنها (ثورة الفاكس) على غرار (ثورة الكاسيت) التي قام بها الخميني في إيران.

بيد أن محتوى الفاكسات لم يكن رصيناً بما فيه الكفاية، ولربما أهدر مصداقية العاملين على إرسالها ـ رغم كلفتها الباهظة ـ كونها تعرضت مراراً لأشخاص بالإتهام اعتذرت اللجنة أكثر من مرة عن الزج بأسمائهم. وفي سياق التعريض بالحكم السعودي، احتوت النشرة على أخبار داخلية متعددة وعلى ترجمات مختصرة لكتابات صحافية عن المملكة، ولم توفّر النشرات رموز الحكم بالإتهام بالفساد وخيانة الأمانة وغيرها، بل حوت تحريضاً على النظام وكأن الحل السلمي معه قد انتهى بحملة اعتقالاته، وهذا ما لم تكن الساحة السلفية على وجه الخصوص مهيّأة له، فذاك ينقلها من (مرحلة الإصلاح والنصيحة) الى (مرحلة الصدام والتغيير) الذي سيطيح برؤوس كثيرة ومتنفذة، ليس بينها أعضاء العائلة المالكة (والتي جهزت نفسها بأجهزة لم تستخدم من قبل أي دولة في العالم لمراقبة الفاكسات) فحسب، بل قيادات المجتمع النجدي في مجمله، الدينية منها والإدارية. وكان من الطبيعي والحال هذه أن تقف كل هذه القوى ضدّ الرجلين في الخارج، مع الأخذ بعين الإعتبار حساسية الوضع بالنسبة للجنة نشأت ومثّلت البيئة السلفية النجدية.

لقد شعر المفتي السابق الشيخ عبد العزيز بن باز بالخطر من الرسالة التي تؤديها الخطابات والبيانات والأخبار القادمة من لندن، فأصدر هو بنفسه فتاوى، كما مع آخرين، تطالب المواطنين بعدم قراءة أو الإلتفات الى ما يأتي من نشرات اعتبرها بغيضة وخطيرة على المجتمع، وشنّ حملة على المسعري والفقيه وعلى نشاطيهما الخارجي، ووصفهما بأوصاف شتى هي بكل المقاييس السلفية بشعة. هذا التصرف، وإن كان أسقط شيئاً غير قليل من قيمة المفتي، وأظهره وكأنه لا يعدو أداة بيد النظام، إلا أن المفتي إبن باز كان شخصية كارزمية مؤثرة، وكان كلامه وفتاواه قد سحبا قدراً غير قليل من شرعية القائمين على العمل في لندن.

بالطبع، ردّ المسعري والفقيه على المفتي، وكان من الأجدر أن لا يفعلا، وإن كان ولا بدّ من الردّ، فيكون هادئاً يقدّر للمفتي مكانته ورمزيته بين جمهوره، وأن يلتمس له الأعذار، وأن يشير بطرف خفي الى دور السلطة في إصدار تلك الفتاوى. لكن ما جاء من ردود كان حادّاً، واتخذ وسيلة المعاملة بالمثل، ومن البديهي في مجتمع سلفي محافظ، وبالنسبة لحركة أو لجنة ذات ميول دينية، وتقتات على نفس القاعدة الجماهيرية المؤيدة في أغلبها للمفتي وتثق به، وإن كانت لا تثق بنظام الحكم بالضرورة.. كان من البديهي أن تصطفّ الأكثرية من العلماء وراء المفتي الرمز، وكذلك الجمهور النجدي ـ السلفي، أو على الأقل ـ وهذا ما فعله بعضهم ـ إلتزام الصمت وعدم الخوض في مواجهة كهذه لا يخرج منها الجميع إلا خاسراً، خاصة الطرف الأضعف ـ وربما الطارئ ـ في المعادلة السياسية ـ الدينية.

حاولت اللجنة تطوير وسائلها الإعلامية، فأصدرت مجلة شهرية حملت إسم (الشرعية) لم تستمر سوى بضعة أشهر، حوت عدداً من المقالات والآراء أكثر نضجاً مما كان يُنشر ويُبعث عبر الفاكس، ولكنها في السياق العام لم تكن تأتي بجديد، كما أصدرت الحركة بضع كراسات تعرضت فيها لشرعية النظام السعودي في قراءة دينية، وبعض الكراريس كانت مجرد تجميع لبيانات الحركة أو الأشعار التي قيلت في النظام ورموزه.

وبعد انشقاق حركة الإصلاح عن لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، خفت صوت الأخيرة الى أن ماتت تقريباً، وانتقلت الكاميرا لتسلط الأضواء على شخص الدكتور سعد الفقيه وحركته الجديدة، فكان هو النجم الصاعد الذي حلّ محلّ الدكتور المسعري. فقد بدأ الدكتور الفقيه باستخدام التكنولوجيا من جديد، عبر البالتوك وغرف الحوار وعبر موقع أو أكثر على الإنترنت، في حين اختفى إسم المسعري ردحاً من

الزمن، اللهم إلا من موقع على الإنترنت يحمل إسم اللجنة ما لبث أن تحول الى إسم (التجديد الإسلامي) وهذا ما أعطى الفقيه بوجه خاص فرصة التواصل مع الجمهور الذي بدا وكأنه يبحث عن مكان ينفّس من خلاله همومه.

لكن الإنترنت لم يكن حكراً على أحد، فقد اتسعت دائرة الإستخدام ـ وإن متأخراً ـ في المملكة، وانفتح المواطن السعودي على مواقع عديدة تناقش الشأن السعودي، إما بذات اللغة أو بأفضل منها. وحين ظهرت القنوات الفضائية العربية وخاصة الجزيرة التي كان لها سبق الريادة، اصبح السعوديون أكثر المتواصلين معها ومع غيرها وربما في كل البرامج، كما كان السعوديون ـ وبالخصوص التيار السلفي ـ أكثر الجهات التي تمتلك مواقع على الإنترنت.

خلال السنوات الأخيرة، خبا نجم المسعري والفقيه من الإعلام الغربي، فتنفّس المسؤولون الصعداء، وقد كانوا يعدّون احتفاء ذاك الإعلام الغربي بهما عملاً عدائياً متآمراً مدفوعاً من قبل الحكومات الغربية نفسها. بيد ان الدكتور سعد الفقيه لم يكلّ ولم يملّ، فحاول إطلاق إذاعة يمكن التقاطها عبر الستالايت، وتدخلت الحكومة السعودية أكثر من مرة الى أن نجحت في إغلاقها. قيل أن ذلك جاء بتدخل مباشر من حكومة شيراك. والإذاعة لم تكن ـ كما وصفها الكثيرون ـ سوى صوت رجل واحد، هو الدكتور سعد، حيث يمضي بضع ساعات يومياً في الحديث المباشر مع الناس.

على صعيد آخر، راهنت الحكومة على إنضاب مصادر الحركة المالية؛ وبالفعل فقد تناقصت المصادر المالية الآتية من السعودية كثيراً بعيد الهزّات العنيفة الناجمة عن الإنشقاق وانهيار اللجنة الشرعية عملياً في الداخل، وجرّاء فتاوى المفتي وخذلان الأقربين المعترضين على نوعية الخطاب المقدّم سياسياً وإعلامياً. بيد أن حركة الإصلاح لم تكن تشكو من نقص مالي جرى التعبير عن عدم وجوده بفلتات اللسان أحياناً. الحكومة السعودية تتهم حكومة قطر بتمويل الفقيه بعد الإنشقاق، ثم أضافت الى ذلك حكومة ليبيا، وعلى أساس ذاك جاء الربط بين ما قيل أنه محاولة لاغتيال ولي العهد ساهم فيها الطرفان.

في هذه الأثناء استطاع الفقيه أن يعيد الحياة الى قناته الإذاعية التي تحوي مواد تحريضية عالية المفعول، بعضها ـ حسب القوانين البريطانية ـ يدخل في قائمة الممنوعات، بل المحرمات التي يحاسب عليها. ورغم إدراك الدكتور سعد لذلك، ومحاولته التلطيف من الكلام القادم من السعودية ومنع ذلك أحياناً، إلاّ أنه لم يكن قادراً على إخراس الألسن المتدفقة بالحماس والمؤيدة لاستخدام العنف من أجل إفناء النظام الملكي وتأسيس (حكومة شرعية) جديدة برئاسته.

الميزة التي جاءت بها فضائية الإصلاح الإذاعية أنها كشفت عن حجم الإحتقان الداخلي، خاصة في المحيط السلفي، وشكلت شبه رأي عام جمعي سياسي يحدث لأول مرّة بين شرائح من المواطنين السعوديين من مختلف المناطق، يميل الى تغيير نظام الحكم، أو على الأقل يتفق حول نقطة مركزية وهي ضرورة الإصلاح السياسي الشامل، الذي بدا واضحاً أنه بعيد المنال، وأنه ميؤوس من تحققه على يد الطاقم الحاكم الحالي.. فكان الإندفاع باتجاه التغيير الشامل مع تلميح وتصريح من قبل مسؤول القناة ومن المتصلين بالهاتف بأن العنف (قد يكون حتمياً) إما بحجّة الدفاع عن النفس مقابل جور رجال الأمن، أو لأنّ هذا النظام السعودي القائم لن يتغيّر بدون سلاح؛ وكان كثير من المتصلين يتحدثون عن امتلاك أسلحة وعن احتمال استخدامها.

لقد وضعت القناة الإذاعية العائلة المالكة تحت مباضع التشريح والنقد اللاذع والإتهام الصارخ بالفساد والتضليل والبعد عن كل ما يمتّ الى قيم المجتمع، وكانت الشكاوى المعيشية والمقارنة بما يقوم به الأمراء تغذّي النفوس المتحفّزة للتغير. بيد أن هذه المشاعر لم تكن لتفيد كثيراً في ترتيب تنظيم لحركة الإصلاح في الداخل. فالتلفون ربما كان نعمة ونقمة في نفس الوقت. فهو نعمة لأنه مكّن من التواصل مع القاعدة الشعبية الخالية تقريباً من قيادات ذات قيمة إجتماعية معروفة، وكان نقمة لأنّ العديد من منتسبي المخابرات والمباحث دخلوا على خط التأييد للحركة وثبّتوا مواقعهم فيها كأنصار ومؤيدين، وربما كشفوا الكثير من الأفراد المتحمسين فقامت السلطات الأمنية باعتقالهم قبيل ما دعا اليه الدكتور الفقيه من مظاهرات (الزحف الكبير) لإنهاء النظام من الوجود. الأخطر في كل هذا، ان عدداً من القيادات الأمنية الحكومية، صاروا ـ دون معرفة من هم في الخارج ـ قيادات ميدانية للمظاهرات المنتظرة، وحين تحددت ساعة الصفر، اكتشف أن من يعتمد عليهم في تنظيم التظاهرات وقيادتها كانوا يعملون مع الأجهزة الأمنية نفسها! ففشل المشروع فشلاً ذريعاً أكثر مما كان متوقعاً بالنظر الى الإستعدادات الهائلة والتجييش الكبير، في حين أن سابقة حدثت قبل عام أوصلت عشرات المتظاهرين الى أحد شوارع الرياض وآخر في جدّة، بحيث أغرت القائمين على حركة الإصلاح بتكرار التجربة على نطاق أوسع للزحف على الأجهزة الحكومية وقلب نظام الحكم.

جمهور إبن لادني

يستوقف المرء فعلاً أن أحداً من الشخصيات المعروفة الناشطة سياسياً أو دينياً أو إعلامياً لم تعلن انحيازها لحركة الإصلاح أو التجديد الإسلامي المشكلة على أنقاض لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية؛ وفي حين حظي ابن لادن بدعم علني من عدد من المشايخ في المملكة وربما في بقاع أخرى من العالمين العربي والإسلامي، لم يظهر مؤيد ذو وزن حتى من الدرجة الثالثة ليعلن وقوفه مع حركة مضى على تواجدها في لندن نحو عشر سنوات.. فهل كان هذا مصادفة، أم أن هناك مواقف متضاربة، أم أن مصداقية العاملين السلفيين في لندن كانت ضئيلة، أم أن المجتمع السلفي ميّال الى التشدد والعنف في حين أن خطاب الفقيه لم يكن مغرياً بما فيه الكافية؟

ثم ما هو تصنيف القاعدة الشعبية التي تعتمد عليها حركة الإصلاح والتي تعلن عن نفسها من خلال الإتصالات الهاتفية بقناة الإصلاح، وإلى أي حدّ يمكن القول بأن هذه القاعدة موثوقة ويعتمد عليها في النائبات والملمّات والمهمّات؟

من البديهي أن لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية، ومن بعدها حركة الإصلاح، إنما نشأتا من بيئة سلفية مناطقية (نجدية) وبالتالي فهي لم تكن تمثّل التنوع الديني والثقافي ولا المناطقي ولا السياسي في المملكة.. لقد نشأت لجنة الدفاع على موج هادر من السخط بعيد أزمة احتلال وتحرير الكويت، في محيط مناطقي ديني سلفي كان يتموّج بتفاعلات سياسية مكبوتة فجّرتها تلك الأحداث، أفرزت مذكرة النصيحة واللجنة.. وحين هدأت الفورة بقيت الأفعال تميل الى ذات التمثيل العصبوي الذي ابتليت به الحركة الوطنية السياسية في المملكة منذ تأسيسها.

وفي حين لم يكن الدكتور المسعري ميّالاً في الأصل الى مدرسة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، فإن إعلانه عن ذلك لاحقاً أدّى الى عزله عن البيئة السياسية الدينية المؤثرة في نجد، وجرى الغمز من قناة أنه ليس

نجدياً في الأصل، وأن ميوله السياسية قديمة باتجاه حزب التحرير، وبالتالي لم يكن ممكناً والحال هذه أن يمكّن من تزعّم تيار ديني غير سلفي في محيط سلفي نجدي يقبل على (الوهابية) كمعتقد أو كهوية فرعية تحتل مقعد الهوية الوطنية. الدكتور الفقيه لم يكن يعاني من هذه المشكلة، فهو أكثر التصاقاً بتراث الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وهو من جهة أخرى ابن عائلة نجدية لم يكن من الممكن ـ رغم المحاولات ـ الطعن فيها، كالقول أنه (زبيري). وبالتالي فهو ليس بعيداً عن الدائرة الداخلية، فكانت معارضته نابعة من (داخل البيت السلفي النجدي الحاكم) وبالتالي فهي كانت أكثر أثراً على اللحمة الداخلية لنظام الحكم، مقارنة مع المعارضة غير النجدية (معارضة خارج الحريم السياسي الحاكم).

وإذا كان متوقعاً بروز معارضات في الشرق والغرب والشمال والجنوب، كون سكان هذه المناطق تعيش على هامش جهاز الدولة وأقل انتفاعاً بخيرات الدولة ومواردها وخدماتها، وبالتالي فإن مبرراتها تبدو واضحة إما على قاعدة إقتصادية أو سياسية أو عقدية (باعتبارهم غير وهابيين).. فإن المعارضة من داخل البيت تشقّ الصف، وهي معارضة المنعمين من الدولة، وبالتالي فإن رموز العائلة المالكة لم يكونوا ليتوقعوا أن تخرج معارضة لهم بين ظهرانيهم، أو حسب تعبير الأمير نايف وزير الداخلية (من داخل بيوتنا). وقد عبر عدد من المسؤولين السعوديين عن هذا الإنزعاج من تحول بعض أفراد المنطقة الأثيرة ضد العائلة المالكة، أي من يد النظام الى يد ضاربة ضدّة؛ ففي زيارة الأمير سلطان وزير الدفاع الى منطقة القصيم سنة ١٩٩٧ قال في خطاب جماهيري مفتوح وبثّ على شاشة التلفزيون، قال بأنه (يفخر بأن معظم مسؤولي الدولة قد جاؤوا من هذه المنطقة) وكأنه يريد التذكير بأن مبررات معارضة الدولة من هذه المنطقة يفترض أن تكون معدومة، وأن فضل الدولة عليها أكبر من فضلها على أي منطقة أخرى من مناطق المملكة.

لكن تحوّل الولاءات الدينية والسياسية قد تغيّر بالفعل منذ حركة جهيمان العتيبي في نوفمبر ١٩٧٩، وتأكد في أعقاب حرب الخليج الثانية وعودة (الأفغان السعوديين) الى ديارهم ليمارسوا الجهاد داخل البيت السعودي نفسه. وهذا التحول مردّه للتغيرات السياسية الصاخبة وانهيار دولة الرفاه وتفعيل أفكار ومعتقدات المذهب وتطبيقها داخل البيت بدل أن تكون مقياساً في التعاطي مع الخارج فحسب. لم يكن التيار السلفي كتلة واحدة، قد بدا كذلك في بداية الأمر؛ فتحول المجتمع البسيط الى مجتمع معقد يتعاطى مع السياسة كان يفرض تمييزاً بين الأفراد والمواقف والتجمعات، وهذا ما حدث في مرحلة لاحقة.

ففي البداية، كان ما يسمى بـ (علماء الصحوة) و (جيل الصحوة) متداخلاً غير منفكاً عن علماء المؤسسة الدينية الرسمية، ومع الزمن بدت المواقف السياسية وكأنها محلّ الإنشقاق شأن كل التجمعات، فتسييس التيار السلفي ولّد بادئ ذي بدء انشقاقاً أو لنقل تمييزاً بين (الصحويين) السلفيين و(الرسميين) من علماء ومفتين وموظفين وقضاة، حيث وقف الصحويون منتقدين لنظام الحكم في حين دعم الرسميون العائلة المالكة واعتبروها صمام أمان للمجتمع من التغيرات الكاسحة القادمة. ثم في داخل جيل الصحوة، جاءت تقسيمات أخرى تتفق في الموقف من نظام الحكم السعودي بأنه نظام لا يلتزم بمنهج الإسلام في كل أفعاله، ولكنها تختلف من جهة ما يستتبع ذلك من موقف يتطلب تغييراً في النظام، فبعضهم رأى العمل السلمي والنصيحة (العلنية) ـ أي النقد العلني للنظام ورموزه ـ وبين من رأى ضرورة تغيير النظام بالسلاح، وهؤلاء هم في أكثرهم من العائدين من أفغانستان، وتطورت مواقفهم وتبلورت شيئاً فشيئاً منذ تفجيرات العليا عام ١٩٩٥، وبعدها تفجيرات الخبر عام ١٩٩٦، وحين جاءت (غزوة منهاتن) أي أحداث ٩/١١ شرب هذا التيار المطالب بالتغيير بقوة السلاح جرعة طاغية من الثقة والحماس، تبلورت فيما بعد على شكل خلايا أكثر تنظيماً وارتباطاً بالقاعدة، الى ان وصلت الأمور الى التفجيرات وتعيين قيادات ميدانية لتنظيم القاعدة في المملكة، بدأت بالشيخ يوسف العييري، وبعد مقتله تولى القيادة عبد العزيز المقرن، وبعد مقتله تولى القيادة حتى الآن صالح العوفي.

في داخل التيار الصحوي الداعي للتغيير السلمي، انكشف الموقف عن تيارات متعددة أيضاً، بعضها يقترب من النظام بالجملة (محسن العواجي) وبعضها يتفق معه في بعض القضايا (سفر الحوالي) وبعضها لا يريد أن يعطي موقفاً داعماً صريحاً للحكم ولا أن ينتقده علناً (سلمان العودة) وهناك من انغمس مع النظام الى النهاية (عبد المحسن العبيكان مثالاً) أو طلّق السياسة (عائض القرني) وبعضها اتخذ وجهة تنويرية أكثر من غيرها (كالشيخ عبد العزيز القاسم، وعبدالعزيز الخضر، فضلاً عن الدكتور عبد الله الحامد والدكتور توفيق القصير) وإن كان الأخيران يحسبان فكرياً وسياسياً ـ بنظر البعض ـ غير سلفيين، بالمعنى المتداول في المملكة.

حركة الإصلاح التي يقودها الدكتور الفقيه لم تألف هذه التقسيمات المعقدة وغيرها والتي تبلورت في الداخل السعودي في حين كانت الحركة بعيدة في المنفى؛ كما أنها لم تكن قريبة من التطورات الفكرية والسياسية التي طرأت على كل التيارات السياسية والفكرية في المملكة السلفية وغير السلفية، خاصة بعد أحداث ٩/١١. الشيء المؤكد بأن تفجيرات نيويورك خطفت الأبصار وعزّزت مسارات كامنة في الثقافة السلفية، وربما لم يلتفت قادة حركة الإصلاح الى حقيقة أن الساحة الفكرية والسياسية في المملكة طرأ عليها تنوعٌ كبير، وتشظٍ أيضاً، بالنظر الى هامش الحرية الإعلامية الذي وفرته منتديات الإنترنت والقنوات الفضائية وحتى الصحافة المحلية (حتى مارس ٢٠٠٤، وهو تاريخ اعتقال دعاة الإصلاح السياسي في المملكة). بانتهاء التقسيمات القديمة، او ما يمكن تسميته الثنائيات المبسّطة (مع أو ضد النظام) التي شهدها التيار السلفي في بداية التسعينيات، كان هناك عشرات الألوان ممن يحسبون (ضد) أو (مع).. فكيف صنّفت حركة الإصلاح نفسها، أو لنقل كيف أعادت تصنيف نفسها، ضمن التكتلات السياسية داخل البلاد؟

هذا التساؤل يحدد حجم القاعدة التي يمكن الإعتماد عليها في التغيير. السلفيون في المملكة (أقلية عددية) ولكنها (أكثرية سياسية وثقافية) كسبوها بالتحالف مع الدولة منذ تأسيسها. وهذه القاعدة المذهبية هي قاعدة مناطقية أيضاً (في نجد) ومعلوم أن حركة الإصلاح لا يمكنها أن تمثل الحجازيين ولا الجنوبيين ولا الشيعة في الشرق ولا العديد من المواطنين في الشمال. إذن محور الدعم يفترض أن يأتي من القاعدة السلفية النجدية، وهذه القاعدة بها قيادات كثيرة جداً وقويّة جداً وبعضها له كارزما تفوق حركة الإصلاح وزعيمها بمراحل من حيث الشعبية والقوّة والثبات. فإذا كانت المؤسسة الدينية الرسمية قد سحب قطاعاً عريضاً من التيار السلفي معها، وإذا كان الصحويون بمختلف فئاتهم قد سحبوا قسماً آخر كبيراً، ومع وجود ممثل لحركة التغييرالعنيف له جاذبية خاصة (القاعدة كمسمّى، وابن لادن كرمز).. فمن بقي ليقف من هذا التيار العريض مع حركة الفقيه؟ بالطبع لا يمكن لكل القوى أن تحتوي كل الشارع السلفي النجدي وغير النجدي.. ولذا

حاولت حركة الإصلاح أن تختط لها خطاباً هو الأقرب الى التغيير الشامل، وسيكون عليها لزاماً هنا أن تكون الأقرب من الناحية النظرية الى ما تدعو إليه القاعدة.

صحيح ان قيادات الحركة لا تستطيع أن تتبنّى القاعدة علناً، أو تنضوي تحتها، وهي تقيم في بلد كلندن، وإن حاولت التواصل والمساعدة ـ كما تقول بعض المصادر ـ وذلك قبيل أحداث سبتمبر. أما بعد الأحداث فكان من المستحيل الإلتصاق بها. وصحيح أن الحركة حاولت أن تقترب من لغة خطاب القاعدة، وأن تمرّر بعض التوجيهات والإقتراحات من خلال الإذاعة الى عناصر القاعدة المسلّحين، لكن هؤلاء لم يكونوا هملاً من التوجيه، فهم أفراد منظّمون يتبعون قيادة ميدانية ويعملون وفق خطط، ولا يستوردون آراء آخرين ولا مخططاتهم ولا فتاواهم.

لهذه الأسباب كان حجم التعاطف السلفي النجدي مع الدكتور الفقيه وحركته محدوداً في محيط نجد ورموزها الدينية والسياسية، وهو ما كان واضحاً وأشار إليه الفقيه بنفسه في ثنايا حديثه قبل أيام من اختبار دعوته (للزحف الكبير) في ٢٠٠٤/١٢/١٦م.

إذن كيف يمكن تفسير ما تنبئ به المكالمات الهاتفية وبيانات التأييد الداخلي من زعماء القبائل في المملكة والتي نشرت على الهواء وبالتسجيل من قناة الإذاعة؟

بادئ ذي بدء، فإن الأجيال الشابة في المملكة والتي تشكل أكثرية السكان، تعيش سخطاً غير مسبوق، لا يحتاج إلا الى عود ثقاب لينفجر. وهذه الأجيال أكثر ميلاً الى التغيير الراديكالي منه الى التغيير المتدرج (وكلاهما غائبان في المملكة) لكن ما يمنع هذا التفجر العنيف بأشد مما شهدناه ونشهده منذ سنوات عنف عديدة في البلاد، هو غياب قنوات التنظيم التي يمكن لها أن تستوعب هذه الأجيال، التي تسرّب منها العديد الى العراق، وبعضها شكل خلايا صغيرة تدير ذاتها وتخطط لنفسها. ثم إن غياب منظمات المجتمع المدني يبقي هذه الأجيال قنبلة موقوتة، لطالما حذّر كتاب سعوديون عديدون من عواقبها. وفي ظل الفشل الحكومي الإقتصادي والسياسي والضغط الإجتماعي، ستبقى هذه الأجيال عنصر التغيير القادم والعنيف، إن لم تتسع القنوات لتستوعبها، وإن لم تبادر الحكومة الى خلق مناخ سياسي وطفرة اقتصادية تحدّ من آثارها الكارثية.

هذه الأجيال المشتتة لاتزال تبحث عن تنظيم تلتحق به، أو جماعة سياسية تنتمي إليها، وعن أمكنة تفرّغ فيها شحناتها الملتهبة، وأفكارها البعيدة عن عقليات (الجيل الديناصوري) القابض على زمام السلطة. وإحدى مشكلات هذا الجيل (الضائع سياسياً واقتصادياً) والذي يعيش بلا آفاق أو ثقة في مستقبل يضمن له حدّ الكفاف من العيش الكريم، تُشحن يومياً بأخبار مآسي الداخل، وتراكمات السياسة الإقليمية وتداعياتها على الأوضاع المحلية، سواء ما يجري في أفغانستان أو العراق أو فلسطين. هذا الشحن لم يجد له تفريغاً بعد، ويمكن اعتبار القنوات الفضائية والإنترنت أدوات شحن أكثر منها أدوات تفريغ للمشاعر والآلام.

وحين انطلقت قناة الإصلاح الإذاعية، مع ترتيب إتصال مجاني من الداخل السعودي على حساب القناة، أبدى أفراد هذا الجيل شجاعة في الإتصال، إذ ليس لديهم الشيء الكثير الذي يخسرونه، لا مادياً ولا معنوياً. ومن هنا طفق افراد هذا الجيل يعبّرون عما في خلدهم، ويتحدثون بما يؤلمهم، وفي هذا فائدة لحكومة العائلة المالكة، لكي تعرف حجم الإحباط، ومخاطره، ولكي تبادر الى الإصلاح.. لكن الدولة شاخت، بأفكارها ورموزها وسياساتها ولا يؤمل منها المواطنون أن تصمد قبل أن تنهار في فرصة قريبة.

هذا يفسر بعض دوافع الإتصال من جيل غير منظم، باحث عن هوية وانتماء، مستعد للفعل ضمن أية جماعة قد تصادفه، وعن أي منبر ينفّس من خلاله همومه، كما نلاحظه اليوم من قنوات فضائية وغيرها.

أما بشأن القبائل، وزعمائها الذين بادروا بإعلان براءتهم من النظام ومبايعتهم لحركة الإصلاح، فهناك ابتداءً شكوك كبيرة فيما يتعلق بالأسماء، حتى قيل بأنها استنساخ من دليل الهاتف السعودي، ولكن الذي يظهر، أن أي أحدٍ يستطيع أن يأخذ النصّ المتفق عليه ويلقي بياناً بالنيابة عن القبيلة وزعمائها، دون أن يستطيع أحد أن يكذب أو يصدق ما يسمعه. لكن الشيء المؤكد، أن معظم إن لم يكن كل القبائل التي ذكرت أسماؤها أعلنت براءتها مما نسب إليها في إعلانات متكررة في الصحافة السعودية، وهاجمت زعيم الحركة وحركته بلغة مضادة. يمكن للبعض الزعم بأن الحكومة ضغطت عليهم ليفعلوا ذلك، ولكن ما نعرفه عن النظام بأنه لو تأكد أن ما حدث صحيحاً من جهة خلع البيعة عن رموز النظام، فإنه لن يتأخر في الزجّ بهم في السجون.

هناك احتمال آخر، غير فبركة الأسماء، وقيام بعض الأفراد من الداخل بالحديث نيابة عن آخرين لم يعلموا من الأمر شيئاً، وهو أن الحكومة السعودية أصبحت اليوم أكثر عجزاً عن إسكات القبائل عبر الدفعات المالية والشرهات.. فمنذ سنوات طويلة أصبحت هذه السياسة صعبة التطبيق بسبب تضاؤل مداخيل الدولة من جهة، وتزايد عدد الناهبين للميزانية من جهة أخرى، وبسبب أن هذا السيستم غير كفوء في الإسكات حتى مع توافر الإيرادات كما حدث خلال العامين الماضيين. من هنا، يحتمل أن يدفع رجال القبائل بعض افرادهم للحديث عن خلع البيعة عبر إذاعة الإصلاح، لإيصال رسالة للعائلة المالكة تفيد بالتالي: (إننا هنا، لا تنسونا، لا تستحوذوا على كل شيء، إن لم تعطونا فنحن على استعداد للإنقلاب عليكم).

السؤال الأهم من كل هذا، وعلى افتراض أن بيانات خلع الولاء عن العائلة المالكة وإلباسه لحركة الإصلاح وقائدها صحيحة، لماذا توجه الدكتور سعد الفقيه الى القبائل ليكتسب الولاء منها، ولماذا نجح معها ـ إن صح ذلك ـ وفشل مع القوى المدينية، بحيث أنه فشل في استقطاب أي جهة بل أي إسم له مكانة وتأثير اجتماعي؟

لقد بدا وكأن الدكتور الفقيه، أراد أن ينفخ الحياة في الهياكل القبلية التي قام عليها عبء تأسيس الدولة جنباً الى جنب الدين بنسخته الوهابية. لكان تلك الهياكل قد أصابها كثير من العطب بفعل التحديث الإجتماعي والإقتصادي المتسارع الذي عاشته المملكة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات. لا شك أن روح القبيلة حاضرة اليوم، وهي تكسب أرضاً جديدة بفعل اضمحلال سلطة وتأثير الدولة وخوف المجتمع من البديل المجهول، وصحيح ان الهوية القبلية لاتزال طاغية بسبب غياب أي مشروع لاستنهاض الهوية الوطنية، لكن القبائل لا تمتلك إلا مقومات اللاعب المرجّح في الموازين السياسية، فالوعد بشيء من (الغنيمة) قد يجذب أنصاراً وأتباعاً ولكنه لوحده لا يصنع نصراً، وحتى هؤلاء الأتباع سيلتحقون بالأقوى والأكثر عطاءً، كما هي شواهد التاريخ. فالولاء هنا ليس ثابتاً بل سريع التحوّل، إلا إذا ربط بنزعة دينية قوية، على الطريقة الإخوانية، التي استخدمها الملك عبد العزيز، ولا نظن ان حركة الإصلاح كانت تستطيع أو تطمح بناء مشروع كهذا، في وقت يتكتل فيه كل رجال الدين ضدّها، فهم إما لديهم مشاريعهم للتغيير خاصة بهم، أو هم موظفون لدى الحكومة.

نظرة على فلسفة حقوق الانسان

إعداد: محمد الهويمل

كتب إيفان بونين في العشرينيات من القرن الماضي في روايته القصيرة بعنوان (الربيع الذي لا ينقضي)، وقال (نحن الآن أثرياء للغاية في الحقوق وبإمكاننا أن نتخلى عن بعض منها). ولكن بونين سيكون مبهوتاً بالانفجار اللاحق للاعلانات والمطالب الحقوقية، والتطور الذي بدأ بجد مع إعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ والذي تجاوز الآن الحدود المرسومة والمتخيلة. ويعتقد أحد المعلّقين بأن (لغة الحقوق أصبحت خارج السيطرة). في المقابل فإن جون فينيس (John Finnis) يلحظ بأن القواعد الحديثة للحقوق تقدّم طريقة للتعبير عملياً عن كل متطلبات العقلانية العملية. وكلا الرأيين قد يكونا صائبين: إن لغة الحقوق قد تكون شيئاً والاستعمال الراشد والعاقل لحديث الحقوق قد يكون شيئاً آخر، بالرغم من أن الاستعمال الراشد لهذا الحديث هو لتفاديه بالمرة. إن واحدة من النقاط الواضحة أن بعض مفاهيمنا مثل السيادة والدولة هي في مرتبة دنيا سياسياً، ولكن ليس الحال كذلك بالنسبة للحقوق، فالتجارة في حالة انتعاش.

ومن الناحية التاريخية، هناك لغات حقوقية سائدة يمكن تحديدها، الأولى منها هي المتصلة بالتقليد، وهي تتوسل بفكرة (العرف الشائع للحقوق)، الحقوق المجسّدة في التقليد العريق للاجتهادات القانونية والاستعمال الاجتماعي (1982: Ch.4; Oakeshott, 1991:53 ,Dicey). إن اللغات الحقوقية الثلاث الأخرى ـ حقوق الرجل، والحقوق الطبيعية، وحقوق الانسان ـ هي ذات نشأة لاحقة.

ان الحديث عن حقوق الرجل (rights of man) بدأ بالترعرع تقريباً في الفترة ما بين ١٧٧٥ ـ ١٨١٥، وكان له في الغالب تأسيس تيولوجي. وفي عام ١٧٨٩ فإن مجلس النواب الفرنسي نادى بالحقوق المقدّسة للرجل، في ظل الموجود الأعلى. إن الفكرة الأولية للحقوق الطبيعية كانت أقل التصاقاً بالإطار التيولوجي. الاتفاق على هذا الاطار ثابت في مناقشة جون لوك حول الحقوق الطبيعية. إن الله هو مشرّع القانون الطبيعي، وقانون العقل، وأن الحقوق الطبيعية هي حقوق مشتقة من القانون الطبيعي. يبقى أن القوة العقلانية للقانون الطبيعي وهكذا الحقوق الطبيعية مستقلة عن الخالق أي مرتبطة بالانسان المنفّذ لها. إن الاطار التيولوجي يفرض وجوده بدرجة قليلة لدى توماس هوبز، فيما يغيب مطلقاً لدى سبينوزا. إن حديث حقوق الانسان بصورة عامة يفترض عالماً بدون الخالق. إن حقوق الانسان تشتمل على مضامين متفاوتة بالمقارنة مع الحقوق الطبيعية. إن الحقوق الطبيعية النمطية هي مدنية وسياسية، ومن بينها حق الحياة، والحق في أن تكون حرّاً أي لا تخضع للعبودية والاسترقاق، وحق حرية الفكر، والاجتماع والمناقشة والضمير، وحق التصويت وأن تكون مخوّلاً لتولي منصب عام، وحق التملّك. إن حقوق الانسان النمطية تمتد الى الشؤون الاقتصادية ـ الاجتماعية، مثل حق التعليم، والعمل وحق الحصول على حصة كافية من الغذاء والسكن، وحق الأمن الاجتماعي (مثل الرعاية الصحية).

إن الحديث عن الحقوق يغطّي أربعة عناوين أساسية:

ـ الموضوعات
ـ الشكل المنطقي
ـ الأساس
ـ دور العقل

لابد من تحديد موضوعات الحقوق، أي من هو أو ما هي التي يمكن الحصول عليها من حقوق. ويلزم أيضاً فك الشكل المنطقي للحديث الحقوقي. ويلزم أيضاً فحص أساس الحقوق، ويجب الأخذ في نظر الاعتبار دور الحقوق في التفكير السياسي.

وباختصار، فإن مناقشة موضوعات الحقوق تسترعي الانتباه الى نقطة هامة وهي أن المناداة بالحقوق كانت تتم على مستوى/ ومن قبل الافراد والجماعات. وبين الجماعات، أو بالاحرى الامم: بعد الحرب العالمية الأولى، حين التشكيلات الزاهية المتحضّرة من الامبراطورية الهنغارية ـ النمساوية أفسحت المجال لفصل الدول بحسب مكوناتها القومية الخاصة، وهي عملية تمت مباركتها عن طريق الرجوع الى حق تقرير المصير. الى جانب الامم، فإن النساء والاطفال والكنائس والاجيال اللاحقة، وكثيراً من التجمعات والتجمهرات قد طالبت بالحقوق أو لهم حقوق مؤكدة. إن واحدة من القضايا الحادة في الاخلاقيات المطبّقة هي ما اذا كان للحيوانات حقوق أم لا. فالعلماء التأمليون ينظرون الى ما اذا كان الانسان الآلي المالك للوعي والفهم (computerised robots) سيحظى بحقوق من نوع ما.

الفوارق الأساسية

إن كافة النقاشات الحالية تقريباً للتركيبة المنطقية للحقوق تبدأ من التحليل الريادي الذي قدّمه هوهفلد (Hohfeld) عام ١٩٦٤. يقترح المشرّع الاميركي ويسلي نيوكومب هوهفلد أربعة طرق تصنيفية. فالحقوق حسب هوهفلد قد تكون:

ـ حريات صريحة أو عارية او امتيازات
ـ مطالب/مزاعم
ـ سلطات
ـ حصانات

فالحرية الصريحة او العارية او الامتياز توصف على هذا النحو: حيث يتمتع زيد من الناس بالحرية الصريحة في القيام بعمل ما فليس من واجب عمرو عدم القيام بهذا العمل. ويقتضي هذا القول بأن الآخرين ليس لديهم الحق في منع زيد من القيام بهذا العمل. أما المطلب الحقوقي فيوصف على هذا النحو: كونني أملك الحق المزعوم في القيام بعمل ما، فإن الآخرين (وبخاصة الفرد، الدولة، أو جماعة ما أو أي جهة ما) عليهم واجب. ومقتضى ذلك أن على الآخرين واجباً كيما يدعوني للقيام بهذا العمل.

اما السلطة فتوصف على أنه حيث يملك شخص ما سلطة فإنه قادر على تعديل او تبديل الامتيازات، الحقوق المزعومة أو الحصانات التي لدى الآخرين. ويستلزم ذلك القول بأن على الآخرين مسؤولية فيما يتعلق بسلطة هذا الشخص.

أما الحصانة، فتوصف على هذا النحو: حيث يتمتع شخص ما بالحصانة، فإن امتيازاته،

وحقوقه المزعومة، وسلطاته يمكن تعديلها او تبديلها من قبل الآخرين. ومقتضى الحال أن الآخرين لايملكون الآهلية فيما يخص حصانة هذا الشخص.

تعتبر حقوق الانسان واحدة من المفاهيم الخلافية والمراوغة والتي تشكل قاعدة لمعظم النظم السياسية. فمنذ البداية فإنها على درجة من الاهمية لتحديد الرابطة الوثيقة بين مفهومي الحرية والحقوق وتعريف طبيعة هذه العلاقة. إن واحدة من التفسيرات المألوفة للحرية تتقعّد على فكرة الوجود الحر وغير المقيّد: فالفرد لا يخضع الى اي ضغط للتصرف بطريقة ما. وبهذا المعنى، فإن الفرد يتحدث عن الحرية وفق توجيهات خارجية على سلوك شخص ما، والذي يسمح لشخص ما للبقاء سلبياً أو التصرف كرد فعل على الارادة الذاتية. واستطراداً في هذه النظرة والتي تشدد على الحرية للتصرف بطريقة ارادة ذاتية، تتصل بعنصر الاختيار. وفي واقع الأمر، هناك خصائص عديدة للاختيار في قياس الحرية.

إن النظر في طبيعة وتفسيرات العلاقة بين الحرية والحقوق يسترعي ضرورة تقديم تعريف عملي للحقوق. فالحقوق، هي هبات. إن تعريف الحقوق الطبيعية يمثل مركز الجدل بين الفلاسفة عبر القرون، ذلك ما اذا كان هناك هبات متصّلة بالكائن البشري، واذا كان كذلك، ما هي تلك الهبات؟. يتفق معظم الناس على أن تلك الهبات طبيعية، أو كما يصفونها أحياناً حقوقاً محبوسة (inalienable rights) وأن بالإمكان تمييزها عن الحقوق القانونية (legal rights) والمقررة للمواطنين من قبل الحكومات في دول وطنية مختلفة. إن دساتير العديد من الدول تشتمل على حقوق طبيعية والتي تصبح مواداً قانونية. وإن كثيراً من الحقوق القانونية والسياسية قائمة على حقوق طبيعية. وهذا بالتأكيد هو الحال بالنسبة للديمقراطيات الليبرالية.

وعليه، ماهي تلك الحقوق الاساسية التي على الناس أن يرتجوها لأنفسهم؟ لقد عرّف الفيلسوف الانجليزي جون لوك (١٦٣٢ ـ ١٧٠٤) هذه الحقوق على أنها (الحياة، الحرية، الملكيّة) فيما كتب السياسي الاميركي ثوماس جيفرسون (١٧٤٣ ـ ١٨٢٦) (الحياة، الحرية، البحث عن السعادة). أما ثوماس هوبز (١٥٨٨ ـ ١٦٧٩) فيتمسك بحقين مطلقين فقط وهما: الدفاع عن الذات بكافة السبل والبحث عن السلام والمحافظة عليه. وتنص المادة الثالثة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على أن (لكل انسان حق الحياة، والحرية والأمن). وقد تبنت الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة في ديسمبر ١٩٤٨ هذا الاعلان ودعت كافة الدول الاعضاء لتعميم نص الاعلان على أن يتم (بثّه، وعرضه، وقراءته وتبنّيه بصورة مبدئية في المدارس وغيرها من المؤسسات التعليمية، دون تمييز بين المنزلة السياسية للبلدان والأقاليم).

إن الاعلان يبدو على درجة كبيرة من الاهمية كونه يزوّدنا بمرجعية دولية حول حقوق الانسان الفردية، ويتألف الاعلان من ثلاثين مادة تستوعب الهبات الانسانية الفردية. على سبيل المثال:

تنص المادة العاشرة:

لكل انسان الحق وبمساواة تامة الاستجواب العادل والعلني من قبل محكمة مستقلة ونزيهة، في تقرير حقوقه وواجباته وفي أي تهمة جنائية ضده، والحرية في السيطرة غير المرغوبة.

وتنص المادة الثالثة عشر:

لكل انسان الحق في حرية الحركة والاقامة داخل حدود الدولة.

وهناك بعد هام متصل بمفهوم الحقوق وهو الواجبات، وهذه تتصل بعموم الانسان الذي يعيش في مجتمعات ويتمتع بحقوق محددة. وحين تكون الحقوق ذات طابع أممي فإنها بذلك تتعلق بكافة الافراد دون تمييز. فالمادة الثالثة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لا تمتد فحسب الى حق الحياة والحرية والأمن لكل فرد بل وتلزم ذات الافراد على عدم حرمان الآخرين من هذه الحقوق. وأكثر من ذلك، فإن المادة الاولى من الاعلان تقيّد حرية التصرف بفرض توجيه أخلاقي على كل فرد.

(فقد ولد الناس كلهم احراراً ومتساويين في الكرامة والحقوق. وأنهم وهبوا العقل والضمير ويجب أن يتصرفوا تجاه بعضهم بروح الأخوة).

ان الحكومات الوطنية التي تقبل الالتزام بالاعلان العالمي لحقوق الانسان أو ترفضه قبلت بحقوق الانسان بالرغم من أن هذه الحقوق مثبّتة في دساتيرها. وبالتأكيد فإن الحكومات تبقي لنفسها سلطة سحب الحقوق الطبيعية والقانونية معاً، في حال ـ حسب وجهة نظرها ـ اقتضت الظروف ضرورة عمل ذلك.

الحقوق الممنوحة بواسطة الانتماء للمجتمع

ثمة حقوق نحظى بها لا تأتي من كوننا بشراً، ولكن من خلال كوننا ننتمي لمجتمع محدد. وهذه الحقوق مقررة من قبل المجتمع وتحدد مدى الحرية الفردية والتي يجب ان تصل اليه في هذا المجتمع. وتتفاوت هذه الحقوق بدرجة كبيرة في الطبيعة والنمط من مجتمع لآخر. ويتم النظر لهذه الحقوق، بحسب البروفسور كريك Crick، على أنها (الاشياء التي يسمح القانون لنا بالتمتع بها.. أو يطالب الآخرين بأن يوفّروها لنا: إن الحقوق القانونية لا تحصى بالعدد). وهناك ميزتان لهذه الحقوق هي تفاوتها وأنها قابلة للتعديل أو الإزالة، في حال تبدّل القانون).

إن هذه الحقوق على نوعين: تلك الحقوق التي تمكّن فرد ما للقيام بعمل ما يمكّنه من أن يكون مؤثراً من الناحية السياسية، منها على سبيل المثال حرية الاجتماع وحرية الكلام. النوع الثاني من الحقوق هي تلك التي تكون متحررة من عمل ما يؤثر على الفرد، فمعظم المجتمعات الغربية تعتبر بأن الحق في أن يكون الانسان حراً من الاعتقال العشوائي والاعتقال يعتبر حقاً هاماً. وتعطي مثل هذه الحقوق نمطاً من النظام والتنبوء لحياة الفرد ويساعد على الاستقرار الاجتماعي. ربما يكون حق الوجود المستقر والآمن هو من الحقوق ذات الاهمية البالغة، بالرغم من أن هذا الحق مفقود في كثير من المجتمعات.

إن الهدف الاساسي لكافة المجتمعات يجب أن يكون الاستمرار في الوجود لفترة طويلة من الزمن. ومن أجل تحقيق ذلك فإن النظام ضروري، وهذا النظام يتم خلقه من خلال الاطار الدستوري والقانوني لمجتمعات معينة. وتحدد الدساتير الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، وكثير منها هي حقوق قد تكون طبيعية، واخرى مدنية أو سياسية. إن من أشد الشروحات وضوحاً للحقوق الفردية هي الواردة في دستور الولايات المتحدة وميثاق الحقوق لعام ١٧٩١ الذي يحدد الحقوق الاساسية المكفولة دستورياً والتي تشمل:

- الحق في حرية الصحافة، وحرية الكلام، وحرية الاجتماع (التعديل الأول).
- الحق في حيازة وحمل السلاح
- الحق في أن يكون المواطن مكفولاً إزاء البحث غير العقلاني والمصادرة
- الحق في المحاكمة العلنية والعاجلة من قبل قاض نزيه
- الحق في عدم التعرّض لعقوبة قاسية وغير مألوفة
- الحق في التصويت بصرف النظر عن اللون والجنس (وهذا الحق ورد في التعديلات الاخيرة).

المشاركة السياسية

إعداد: عبد الله الراشد

علاقات السيد والزبون

الاستزبان هو شكل من الانخراط السياسي الذي يختلف عن المشاركة الطوعية في الديمقراطيات الليبرالية والرتابة العسكرية في الدول الشيوعية. وبالرغم من أن علاقات السيد ـ الزبون موجودة في كافة النظم السياسية فإن العالم النامي يقدّم الادلة الكاملة على مثل هذه العلاقات. في الواقع، إن هذه العلاقات تمثل في كثير من البلدان النامية الاداة الرئيسية لادخال عامة الناس في حلبة السياسة الرسمية.

والسؤال هنا: ماهي بالضبط علاقات السيد ـ الزبون؟ إنها التراتبيات غير الرسمية التي تتغذى على تبادل بين المقام العالي (السيد) وعدد كبير في الغالب من (الزبائن) من المقام المنخفض. ان التعبير الدارج حول علاقات (الرجل الكبير/الولد الصغير) تعكس طبيعة التفاعل او التعاطي بينهما. وبفعل انعدام المصادر، فإن الزبائن يتحلقون السيد من أجل الحماية والأمن. إن السادة السياسيين يسيطرون على أصوات الزبائن ويقنعونهم بحضور الاجتماعات، والانضمام للمؤسسات أو اقتفاء، بسهولة، سيدهم مراعاة لمشاعره (وهذا يفسّر لماذا التجهيزات السياسية ممتدة ومتشعبة). فعلى سبيل المثال، في سيريلانكا فإن السادة بحكم نفوذهم في مصادر الدولة يقررون بدرجة كبيرة كيف يصّوت عامة الناس (أنظر: Jayannth 1991). السادة أو الرعاة هم المؤجّرون، الموظّفون، الزعماء السياسيون، أو في الغالب القادة الاثنيون. في حقيقة الأمر، إن المفهوم الموارب لجماعة إثنية ما قد تُفهم جزئياً باعتبارها شبكة كبيرة من السيد ـ الزبون من أجل توزيع الغنائم.

والاستزبان مصطلح يستعمل لتوصيف سياسة ما قائمة بصورة جوهرية على علاقات السيد ـ الزبون. وهذه العلاقات غالباً ما تكون تقليدية وشخصية، كما في حال الحماية التي يوفّرها الملاّك للمستأجرين في البلدان النامية. ولكن يمكن لهذه العلاقات أن تكون أكثر ذرائعية أوعملية، كما في حال المصادر التي يوظّفها السياسيون في المدن الاميركية لتزويد المهاجرين الجدد في مقابل أصواتهم. وحيث يكون الاستزبان رائجاً، فإنه قد يمتد في الثقافة السياسية، مؤكّداً عدم المساواة الذي منه ينبع الاستزبان (أنظر: 1982 ,Clapham).

وحيث تسود علاقات السيد ـ الزبون، فإن السياسة تصبح شخصية وفئوية. فالرجال الكبار، مثل وزراء الحكومة وزعماء القبائل، يسيطرون على معظم المصادر ويحظون بأغلب الاتباع. في نظام الرعاية المتطور بمستويات متعددة، فإن الرئيس هو ببساطة الرجل الأكبر، وهو مرغم بحكم المنطق السياسي بأن يقوم بتوزيع أغلب الغنائم من اجل ارضاء أتباعه والمحافظة على وضعه المتزعزع باعتباره (أعلى العليين).

يقول بايارت (١٩٩٣، ص ٢٢٦): (أن السرقات المتواصلة والهائلة من أموال الدولة من قبل شبكات متنافسة، تجعل من الاهمية الكبيرة بمكان بالنسبة لرئيس الجمهورية كيما يثري نفسه من أجل تأكيد سلطته على هذه الشبكات). إن النجاح السياسي يجلب المزيد من الاتباع الذين يتطلعون لمزيد من الغنائم. وحيث أن السادة او الرعاة يتنافسون على توزيع الغنائم، فإن التصعيد هو قارّ وفي الوقت نفسه نتيجة، وفي بعض الحالات القصوى تصبح الحكومة ببساطة مفلسة، أو على الأقل تلجأ الى طباعة المزيد من النقود. إن ثمة سبباً واحداً يدفع الرؤساء الأفارقة لقبول البرامج المتشددة والصارمة التي تفرضها المنظمات الدولية في الثمانينات كونها تساعد على كبح الانفاق على الوزارات والتي كانت قد أدت الى فوضى في نظام الرعاية.

إن أفريقيا بخاصة تختزن أمثلة حول سياسة الرعاية، وأن السنغال تصلح كيما تساق كمنهج مدرسي (أنظر: 1993, p.211 ,Bayart). فهناك، عبارة (كي تصنع السياسة) إنما تعني فحسب أن ينذر الفرد نفسه لقائد الجماعة او الطائفة والعمل من أجله. إن الثقافة الوطنية تتكون من نزاع يبن قادة عشيرتين (كما هو حال الطوائف السنغالية المعروفة)، والتي تعكس النزعة المزدوجة التي هي شائعة في السياسة الطائفية.

ان الشراكة عبر الرعاية هي جهاز يربط النخبة بالجمهور، والمركز بالأطراف في مجتمعات متباينة وغير متساوية. إن شبكات الرعاية تعمل كغراء سياسي يربط (أعلى العليين) بـ (أسفل السافلين)، عبر العضوية الطائفية أو الفرقية. إن شبكات كهذه تتعالى، دون دحض، على عدم المساواة في الثروة، والمقام والسلطة. ولذلك، فإن عدم المساواة يعتبر المخصَّب الذي يساهم في ترعرع علاقات السيد ـ الزبون. فالفقر والادقاع يعني أن الفقراء ضعفاء وبحاجة الى حماية، وأن عدم المساواة أو التفاوت يعني أن الاغنياء يملكون المصادر لتقديمها في مقابل التعهد السياسي.

العالم النامي: إتجاهات الشراكة

كما في الدول الشيوعية، فإن المشاركة الشعبية في السياسة لها تاريخ متفاوت في العالم النامي. في أغلب شبه الصحراء الافريقية فإن صراع ما بعد الحرب من أجل الاستقلال قد خلق حركات جماهيرية قائمة على روح المشاركة. إن الحزب الوطني كان يوفّر الآلية التي عبرها يمكن للشعب أن يشارك في السياسة. على أية حال، من الناحية العملية، فإن هذا الانخراط كان في الغالب محدوداً، وفي كل الاحوال فإن الثقافة التعبوية وهياكل الأحزاب الاتحادية قد تعفّنت على الفور بعد الاستقلال. في العديد من البلدان الافريقية فإن المشاركة ذبلت. ويصف كاشفير (1976 ,Kashfir) هذه الحالة بعدم المشاركة (departicipation) وتقلّص المضمار السياسي. على سبيل المثال، هناك فقط واحد من بين أربعة ناخبين يشارك في الانتخابات العامة في نيجيريا عام ١٩٨٣ قبيل الانقلاب العسكري. إن الانظمة العسكرية والتي غالباً ما تستبدل حركات الاستقلال التعبوية كانت مرتابة حيال المشاركة الشعبية، وفي الغالب لا تشعر بالضيق من الانشطة الاعتراضية الظاهرية والفضفاضة وهكذا الانجرافات

العفوية من الدعم والتي كانت خاصّية متميزة في أنظمة الحكم الشيوعية.

وإستمر الحال هذا حتى نهاية الثمانينات حيث أن الدمقرطة، ومعها الاشكال الأكثر أصالة للمشاركة، قد عادت الى شبه الصحراء الافريقية. إن الحركات الداعمة للديمقراطية في معظم الدول الافريقية في نهاية الثمانينات مثّلت قادماً ملحوظاً ومعلماً مشهوداً جاءت سوية مع المشاركة السياسية من قبل طيف من الفئات الاجتماعية (أنظر: Wiseman, 1995, p.5). من أبرز هذه الفئات هم قادة الكنائس، والاتحادات النقابية للمحامين، والصحافيين، والطلاب، والطاقم الطبي. لقد حافظت هذه الهيئات على مسافة احترازية من الدولة، وشكّلت بصيص المجتمع المدني الذي قامت عليه الديمقراطية الليبرالية المستقرة.

وفي أميركا اللاتينية، فإن المشاركة السياسية الجماهيرية في الاضرابات او المظاهرات كانت في الغالب المفتاح الذي يشرع الباب المؤدي الى الاصلاح السياسي، وقد كانت بنين هي الرائدة في هذا الصعيد. فهناك، قام الطلبة بالتظاهر خارج فصولهم في الجامعة الوطنية عام ١٩٨٩ مطالبين بدفع تعويضات عن زيادة الرسوم الجامعية، وفي وقت لاحق من نفس السنة هدد موظفو الخدمة المدنية والمدّرسون بالقيام بإضراب عام بسبب عدم دفع الرواتب. لقد دشّنت هذه الاحتجاجات مرحلة اصلاح بلغت ذورتها في الهزيمة الانتخابية للرئيس كيريكو (Kerekou) عام ١٩٩١ (أنظر: Barton and Van de Walle, 1997, p.1). وفيما قادت بنين المبادرة، فإن دولاً أفريقيا أخرى تبعتها في هذا الطريق. في ملاوي، فإن تأثيرات الاضراب عام ١٩٩٢ في مصنع لونرو تموّجت عبر البلاد. فقد توقف موظفو الخدمة المدنية عن العمل، وخرج المتظاهرون الى الشوارع، وأحرقوا مكاتب الحزب الحاكم وتم نهب المتاجر الكبيرة المملوكة من قبل الدولة. وكما يقول فينتر (Venter 1995, p.159): (إن هذه الاضرابات والمظاهرات شكّلت معلم طريق للبلاد. وفي نهاية المطاف، فإن الناس عثروا على صوت لهم، وبإمكان المرء أن يشعر بأن العائق النفسي الرئيسي قد تقهقر بعيداً. وفي الحقيقة، فإن الصدع قد إتسع في الصرح الصلب للنظام المالاوي، وان حركة التغيير أصبحت غير قابلة للارتداد).

إن الدول النامية التي حققت الاستقلال في القرن التاسع عشر (وبصورة رئيسية في أميركا اللاتينية) قد إقتفت تاريخ المشاركة المتباينة. إن المشاركة الشعبية كانت دائماً مطلباً، ولكن حتى وقت قريب كانت نادراً ما حققت إصلاحاً مستقراً. فالتنمية الاقتصادية، التي تطوّرت بصورة عامة في أميركا اللاتينية بدرجة أكبر منها في أفريقيا، أنتجت طبقة وسطى حضرية وبروليتاريا. ولكن هاتين الطبقتين طالبت بالدخول في النظام السياسي، وهذه المطالب شجّعت رد فعل متعجرف من قبل النخب الاورستقراطية المحافظة في أميركا اللاتينية. وباستثناء كوستاريكا وفينزويلا، والتي كانت الى حد ما مستقر طيلة فترة ما بعد الحرب، فإن النتيجة كانت عدم الاستقرار السياسي.

إن الحكومات العسكرية والاقلية المدنية تصادمت، وفي بعض الاحيان فسحت المجال، مع الحركات الشعبوية من الطبقات العاملة والوسطى المنخفضة. وعلى أية حال، ففي الثمانينات، فإن جنرالات أميركا الجنوبية دخلوا في مرحلة إنحسار، وأن الأنظمة المدنية القائمة على المشاركة الطوعية قد تأسست في أرجاء أميركا اللاتينية. وبحلول عام ١٩٩٠، شهدت بوليفيا ثلاث تحوّلات منظّمة في السلطة بين الرؤوساء المدنيين. إن هذه الانظمة الجديدة قد تأسست على أشكال مستقرة بصورة أكبر من المشاركة الشعبية بالمقارنة مع الموجات السابقة والمبكرة من الشعبوية، والتي دفعت جورج بوش للتنبوء عام ١٩٩٠ بأن (عهد الديكتاتورية في أميركا اللاتينية قد ولّى وأن يومه قد انقضى). وفي حال إستمرت الاقتصاديات المقوّمة في النمو، وأن ثمار الازدهار بلغت حداً يتجاوز أذرع الاثرياء، فإن التنبوء - أي تنبوء الرئيس بوش - له ما يبرره.

يبقى، أنه في كل من اميركا اللاتينية وافريقيا فإن من المحتمل ان يكون تطور المجتمع المدني، بالمشاركة الطوعية الواسعة، أن يكون عملية بطيئة. في أميركا الجنوبية، فإن التفاوت الاقتصادي وتقليد الرجل القوي (سواء في الحكومة أو في الريف) ساعدت على المحافظة على علاقات السيد - الزبون حتى في حقبة المساواة السياسية الشكلية. وكما في الدول ما بعد الشيوعية، فإن ثمة تقليداً ما من النزوع المناهض لهيمنة السياسة ممثلة في الحركات الاجتماعية الجديدة. وقد انبثقت الاخيرة من الصراع كي تعيش تحت حكم تسلطي وحشي غالباً، ولذلك فإن هذه الجماعات تتطلع كي تكون خارج الدولة بدلاً من التوجّه للانشغال معها. في أفريقيا، تكمن صعوبة تعميق المشاركة الطوعية في المشكلة الأصلية للفقر والتي ضيّقت من آفاق القضايا المتعلقة بالبقاء.

إن التعليم المحدود، وبالذات الأميّة، يعتبر عاملاً سلبياً للمشاركة الطوعية. وأكثر من ذلك، في الدول الافريقية الصغيرة فإن للحكومة الوطنية ذاتها وظيفة محدودة واختراقاً ضعيفاً خارج العاصمة. إن الاعلام الوطني بالكاد يبقى بحيث أن حتى المشاركة السالبة عبر متابعة الاخبار السياسية يعتبر غير عملي. إن مثل هذه المشاركة كما تظهر، على الأقل خارج اطار التصويت في الانتخابات العرضية، من المحتمل ان تكون موجّهة للسياسة غير الرسمية مثل الشبكات الاثنية. إن هذه العوامل مجتمعة تفيد بأن المشاركة الطوعية في الديمقراطيات الجديدة في أميركا اللاتينية وافريقيا من غير المحتمل أن تلامس المستويات غير المقررة والمطلوبة في الديمقراطيات الراسخة. فالمشاركة ستفشل في تجسير الفجوة بين السياسة الوطنية وأغلبية السكان، وعليه ستقوّي من نموذج الديمقراطية الأولية (semi-democracy).

في كثير من أنظمة شرق آسيا أيضاً فإن المشاركة تنزع الى ان تكون محكومة وخاضعة للمراقبة من قبل حكومات ديمقراطية جديدة، والتي غالباً ما تحكم عبر آلية الحزب الحاكم. إن (التسلّطية الناعمة) لا تخفّض المشاركة الشعبية الى مجرد طقوس خاوية في الدولة الشيوعية ولكن لا تسمح للتعبير اللامحدود للأفكار المتعارضة كما وجدت في الولايات المتحدة، ولكن، فإن الهدف الوطني للتنمية الاقتصادية يعتبر مقدّساً الى أبعد حد.

إن التحديات التي تواجه هذا الهدف المشترك - من قبل الطلبة الراديكاليين، مثل حركات البيئة الناشئة والاتحادات التجارية - قد يمكن إخمادها بشدة. وحيث أن القائد الوطني، والحزب المهيمن و/أو النخبة البيروقراطية هي الأداة لتطبيق الرؤية الوطنية، فإن أي تهديد للماسكين بزمام السلطة يتم التعامل معه بشدة. على أية حال، فإن هذا النمط المعمول به في بعض البلدان قد تم التخلي عنه تدريجياً لجهة المشاركة المفتوحة بدرجة أكبر. على سبيل المثال، حين أصبحت كوريا الجنوبية أكثر ثراءً، بدأت لذلك الطبقات المتعلمة والطبقة الوسطى في اختبار الحدود الضمنية للخطاب السياسي. ولكن تقاليد التباين بين كبار السن والحكّام، تم تعزيزها من قبل النخبة الحاكمة نفسها، ومازلت تعطي نكهة بدائية للمعارضة السياسية التي لم تظهر في الديمقراطيات الراسخة في الغرب.

عمليتا وزارة الداخلية وقوات الطوارىء الخاصة

الرسالة المدوّية للالتحام المباشر

ماجد عبد الرزاق

بعد صمت طويل نسبياً فاجأت الجماعات الجهادية المسلّحة الحكومة بضربة نوعية موجّهة للعصب الامني، والتي جاءت عقب أن أشاعت التصريحات الرسمية ومن كبار الامراء أجواء من الطمأنينة الحذرة حيال خطر العمليات الانتحارية والتفجيرات. قبل عدة أشهر اعلن الامير سلطان وبدرجة عالية من الثقة بأن ٨٠ بالمئة من شبكة الجماعات المسلّحة قد تم تدميرها، فيما صرح الأمير تركي الفيصل من لندن بأنه لم يتبق من خلايا الجماعة الارهابية سوى خلية واحد، ثم جاءت سلسلة تطورات داخلية دعمت هذه التصريحات، وبدا حينها وكأن كابوس العنف قارب على نهايته الحاسمة، وأن عودة الهدوء والاستقرار باتت وشيكة، بل واعادة تشييد الشرعية والهيبة لنظام ظل محاصراً بانتقادات واسعة في الداخل والخارج. كل ذلك كان قارّاً في الادراك العام. ولكن، جاء انفجارا مساء التاسع والعشرين من ديسمبر بالقرب من مبنى وزارة الداخلية والآخر بالقرب من مبنى قوات الطوارىء الخاصة، ليبعث برسالة مدوّية للحكومة بأن مازال لهذه الجماعة قدرة على الوصول الى المراكز الحيوية في الدولة أو على الإقل إحداث خلخلة في البنية الامنية، وإبقاء حبل الامن مضطرباً لفترات أخرى غير قابلة للتنبوء. فقد بدد الانفجاران مدعيات الحكومة وفي المقدمة وزارة الداخلية، فما خيّل لكثير من الناس بأن هذه الجماعات تلفظ انفاسها الأخيرة وان صفحة الأمس قد طويت، واذا بهذه الجماعة تعود وبدرجة عالية من الشراسة والانتقام لتصطدم برمز الأمن.

لقد حاول البيان الرسمي الصادر عن وزارة الداخلية ان يستوعب الضربة العنيفة التي وجهها أفراد تنظيم القاعدة، كونها تنقل المعركة الى داخل منطقة الخصم، وهو ما يحاول الجهاز الأمني جاهداً وقف تمدده إن لم يكن بالامكان دفع المعركة الى حيث تدور رحى المعارك في الشوارع وبين الاحياء السكنية أي خارج أسوار المؤسسة الأمنية. بيان وزارة الداخلية الذي صدر عقب حادثي التفجير حاول أن يخلق انطباعاً موارباً حيال التفجيرين، وكان يستهدف بدرجة أساسية نفي عنصر المباغتة والتخطيط المسبق لهاتين العمليتين. وبحسب البيان فإن العمليتين جاءتا في الاساس كرد فعل على المطاردة المتصلة التي قامت بها قوات الأمن والتي كادت ان توقع بأفراد الجماعة المسلّحة في الأسر، الامر الذي اضطرهم لاتخاذ خطوة انتحارية او الهروب للامام من أجل التخلص من الشحنات الانفجارية.

قد يكون الرد العاجل من قبل قوات الامن ضد إحدى خلايا الجماعات المسلّحة خفف من وطأة الضربة النوعية التي أصابت الجهاز الأمني، ولكنها بالتأكيد لا تبعد شبح الخطر الذي بات قريباً جداً من مفاصل الدولة نفسها، ولعل هذا ما ينمّي القلق حيال قدرة الجماعات المسلّحة على القيام بأعمال تخريبية ضد المنشآت النفطية أو على الاقل ضرب أو تخريب خطوط الانابيب الممتدة والمتشعبة في طول البلاد وعرضها.

إن عمليتي وزارة الداخلية وقوات الطوارىء الخاصة وإن لم تحقق أثراً تدميرياً هائلاً، رغم أن المعلومات في هذا الموضوع غير مكتملة ومتضاربة، الا أن مجرد الوصول الى القلاع الأمنية الحصينة قد أحدث إهتزازاً عنيفاً في النظام الأمني الوطني برمته، وتترك هاتان العمليتان دون شك انطباعاً بأن ذراع الجماعات المسلّحة باتت قادرة على الوصول الى حيث تشاء. هذا لا يقلل من شأن الرأي القائل بأن مثل هذه العمليات قد تتم على أيدي قلة غير متمرسة في العمل العسكري، إذ أن هذه المباني المستهدفة غير محصّنة تماماً كونها تقع على شوارع عامة وان كانت محاطة بسواتر إسمنتية صلبة تحول دون تعرّضها لاضرار تدميرية كبيرة حال التفجيرات، ولكن في الوقت نفسه هناك ما جرى التعتيم عليه في هاتين العمليتين، وهو أن ثمة تخطيطاً متقناً كان لدى الجماعات المسلّحة عقب عملية التفجير حيث كانت هناك مجموعة أخرى كانت تحاول اقتحام المبنى بهدف السيطرة عليه، وهذا يتعارض مع الرواية الرسمية التي تحاول التشديد على أن العمليتين هما عفويتان وانهما تما في سياق مطاردة وملاحقة بين قوات الامن والجماعة المسلّحة واستدرجت على اثرها عناصر الجماعة للقيام بهذا العمل النوعي والمتقن. إن بيان تنظيم القاعدة الصادر في الحادي والثلاثين من ديسمبر يتحدث عن أن الجماعات المسلّحة استهدفت الامير نايف والامير محمد بن نايف الذي قيل بأنهما غادرا مبنى الوزارة قبل وقوع الانفجار بفترة قصيرة، ومن المعلوم لاحقاً أن التفجير وقع في جهة مكتب وزير الداخلية.

على اية حال، لقد عزّزت العمليتان من تهديد زعيم تنظيم القاعدة بضرب المنشآت الحيوية والنفطية في السعودية حيث حظي خطابه بإهتمام خاص من قبل وسائل الاعلام الغربية والتي حملت خطاب ابن لادن على محمل الجد هذه المرة ثم جاءت عمليتا وزارة الداخلية ومبنى قوات الطوارىء الخاصة لتزيد في جدّية التهديد ضد المصالح الغربية والنفطية في المملكة.

إن ما يعتقد كونه رداً سريعاً على الجماعات المسلّحة لم يكن في واقع الامر سوى حدثاً منفصلاً يندرج في سياق المواجهات المتواصلة بين الاجهزة الامنية وافراد الجماعات، وان التزامن بين حادثي التفجير والمواجهات لم يكن سوى تطابقاً في الوقت وليس في الفعل. وقد جاءت المواجهات المسلحة التي تمت في إحدى الشقق في حي التعاون بالرياض بالتزامن مع وقوع الانفجارين لتضفي غمامة من

الغموض على مجريات المواجهات وخلفية العمليتين. وان الربط بين الحدثين ضرورة نفسية يراد منها تخفيف من صدمة الضربة. وقد يكون مقتل عشرة من افراد الجماعات المسلحة تعويضاً استثنائياً وفورياً لخسارة فادحة لرمز النظام الامني في السعودية، مع أن الرواية الرسمية حول مقتلهم ظلت حتى اللحظة غامضة كون الصور المعروضة لجثث القتلى تثير تساؤلات عديدة حول طبيعة المواجهات والقتل، إذ تكشف أجسادهم عن أنهم تعرضوا لاطلاق نار كثيف ومباشر ومن جهة قريبة جداً وليس من وراء جدر، فضلاً عن كون اجتماع هؤلاء الافراد في مكان واحد يعتبر خللاً أمنياً لا يمكن أن يفوت أفراد هذه الجماعات التي تدرَّبت على وسائل المواجهة وطرق الوقاية من الهجمات المباغته، وخصوصاً بعد عمليتي تفجير ضخمتين يدرك أفراد هذه الجماعات ما يعقبها من تدابير أمنية مشددة، وكون الأجهزة الامنية ستقوم بعملية تمشيط واسعة لكافة المواقع المشبوهة أو التي يعتقد بانها ستخضع للرصد والمراقبة.

إن ما يظهر من سيرة القتلى العشرة، وكما ألمح البيان الرسمي الى بعض جوانبها، أنهم تلقوا (تدريبات متنوّعة) بحسب البيان، وأن بعضهم على الاقل هاجر الى أفغانستان ومارس العمل الجهادي المسلّح، ولديه خبرة في إعداد المتفجّرات وتجهيز السيارات المفخّخة، بل وأن بعضهم قام بتدريب مجموعات في داخل المملكة عقب عودته من أفغانستان، منها على سبيل ما ورد في سيرة أحد العشرة بأنه كان (يتولى تنسيق عمليات الاتصال).

ما يلفت الانتباه أن هذه المجموعة بدأت في حصر نشاطهم العسكري ضد الجهاز الامني على وجه التحديد، بعد أن كان الاجانب الغربيين هم المستهدف رقم واحد في مجمل أنشطة الجماعات المسلّحة. إن التركيز على ضرب الجهاز الأمني ينطوي دون شك على مخاطر كبيرة على الدولة بدرجة أولى، كونها تتم بين جهتين الاولى (أي الحكومة) معلومة ومكشوفة والاخرى (أي الجماعات المسلّحة) مجهولة ومستترة، وهذا يعني أن أثر الضربات التي تصيب الحكومة تكون لها إنعاكاسات سياسية ونفسية واقتصادية كبيرة، وبالنظر أيضاً الى أن هذه الجماعات توجّه ضرباتها الى مصدر قوة الدولة ومركز هيبتها في ظل تصدّع المشروعية الدينية والسياسية.

مالذي يمكن ان تفعله الحكومة اكثر من ملاحقة أو قتل أو إعتقال بعض الافراد الذين أثبتت الايام أن عددهم يزداد عقب كل عملية، وأن قائمة الـ ٢٦ قد فقدت مصداقيتها بفعل تزاحم الاسماء الجديدة التي ظهرت في وقت لاحق وخلال عمليات المطاردة او المواجهات، وهي أسماء لا تقل كفاءة من الناحية التنظيمية والعسكرية من الاسماء الواردة في قوائم وزارة الداخلية.

من أي جاء هؤلاء؟ وماهي طبيعة تدريباتهم؟ ومن يمدّهم بكل التجهيزات اللوجستية من مواد تفجير واسلحة واجهزة الكترونية اضافة الى المخازن والمسكن والمأوى؟ كلها أسئلة مثارة على الدوام. إن التسريبات التي تخرج للعلن بين فترة واخرى تتجه الى عقد رابطة وثيقة بين هوية أفراد الجماعات المسلّحة والجهاز الامني، حيث أن بعضهم كان يعمل في إحدى الاقسام الامنية أو بعض الاقسام التابعة للمؤسسة الدينية الرسمية بما فيها هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إن فترة الهدوء المشوب بالحذر والترقب بعد اعتقال أو قتل عدد من أفراد الجماعات المسلّحة قد بددتها عملية الاقتحام التي قامت بها إحدى خلايا التنظيم الجهادي ضد القنصلية الاميركية في جدة، والتي كانت حدثاً محرجاً للجهاز الأمني حيث على إثره قررت السفارة الاميركية استبدال طاقم الحراسة المحلي بأفراد من قوات المارينز. وكان الاعتقاد السائد بأن عملية الاقتحام كانت إحدى الاعمال اليائسة وربما الاخيرة التي تقوم بها الجماعات المسلّحة لتسجيل حضورها الاعلامي وإثبات وجودها على مسرح الاحداث، ولكن عمليتي وزارة الداخلية ومبنى قوات الطوارىء الخاصة أحبطا مثل هذا الاعتقاد.. إذ أثبتت الجماعة قدرتها عملياً على أنها مازالت فاعلة وأن بإمكانها إنجاز أعمال تخريبية ضخمة.

ويظهر أيضاً من سيرة القتلى العشرة، أن بعضهم جاء من أفغانستان بمهمة خاصة، وبحسب البيان الرسمي أن عدداً منهم قام بعد عودته منها بتدريب بعض الافراد على العمل العسكري وتأمين المأوى السري لهؤلاء المرشّحين للقيام بعمليات عسكرية انتحارية. يربط البيان الرسمي بين هذه الجماعة وبين شبكة تنظيم القاعدة، وفي مثال خالد أحمد محمد بن سنان يذكر البيان أنه (كان قريباً من رؤوس الفتنة والفساد في الداخل والخارج) إشارة الى كونه على صلة وثيقة بشبكة تنظيم القاعدة وبزعيمها أسامة بن لادن. وهناك ما يلفت ايضاً في البيان والذي يلتقي مع خطاب بن لادن الاخير وهو استهداف المواقع الحيوية، والتي حدّدها الاخير في المنشآت النفطية.

وفيما يبدو فإن هذا الربط له ما يبرره، خصوصاً وأن زعيم القاعدة بدأ يكثّف هجومه على العائلة المالكة ويحمّلها ويلات المسلمين ويوصمها بالفساد، بالرغم من أن دعوته لم تصل حتى الآن الى المطالبة العلنية والمباشرة بإسقاطها، وهو رأي يلتقي فيه مع علماء الدين السلفيين المعارضين للحكومة في الداخل، إذ الاتفاق قائم بين الطيف السلفي الاعتراضي على أن الانحرافات السياسية مهما بلغت يجب ان لا تؤدي الى المطالبة بإزالة النظام، كون الاخير يشكّل صمام أمان للعقيدة السلفية التي تجد ملاذاً آمنا وربما وحيداً في ظل وجود الدولة السعودية.

بيد أن ثمة فارقاً ربما طرأ في وقت متأخر وهو أن الجماعات المسلّحة التابعة لتنظيم القاعدة وهو أن استهدافاتها باتت تتجه نحو إقامة البديل الديني الصارم من داخل الدولة نفسها، بمعنى انقلاب سلمي على نظام الحكم القائم. إن الادبيات السلفية المبثوثة منذ التسعينيات تعبّر بصورة علنية عن مطلب رئيسي شامل لإحداث تغييرات جوهرية في نظام الحكم، فما ينفّذه أفراد المجموعة هو مليات الاجندة الاصلاحية التي صاغها منظّرون من داخل التيار السلفي.

لقد ساهم كثير من أفراد الجماعات المسلّحة في أنشطة دعوية تطوعية في الخارج وتحت اشراف الحكومة والمؤسسة الدينية، وعادوا مدججين بسلاح الاصلاح الديني الشامل عن طريق اللجوء الى وسائل القوة المجرّدة. إن ما يضطلع به هؤلاء الافراد من أدوار ليست مفصولة عن الثقافة الدينية الرائجة في الاوساط الاجتماعية التي تغذّت عليها لسنوات طويلة، وليس المنطلق التكفيري الذي يحرّك هؤلاء الافراد منطلقاً منزوعاً من بيئته المحلية والخصبة لمثل تلك الافكار الاقصائية والشمولية. فمن تصفهم بيانات وزارة الداخلية بزعماء فكر التكفير يشدد على الحاجة الى فحص وكشف المصادر الاصلية والمرجعيات الفكرية التي تزوّد مثل هذه الجماعات بفكر التكفير.

المملكة العربية السعودية

من هم الإسلامويون؟

ملخص تنفيذي

تمر المملكة العربية السعودية بمرحلة حرجة سواءً في كفاحها ضد الإرهاب أو في ترددها فيما يتعلق بالإصلاح، والإسلام هو في جوهر هاتين المسألتين. إن نجاح أو فشل الإسلامويين المعتدلين في إيجاد حلول للمشاكل السياسية والاجتماعية والدينية التي تعصف بالمملكة سيحدد، على الأرجح، مثل أي شيء، المصير النهائي لخصومهم المتطرفين(١).

مساء يوم ١٥ آذار ٢٠٠٤ قتلت قوات الأمن السعودية خالد الحاج، القائد المزعوم لتنظيم القاعدة في السعودية ومنسق حملة العنف التي بدأت في أيار ٢٠٠٢. وفي اليوم التالي ألقت الشرطة القبض على أحد عشر مثقفاً من الإصلاحيين البارزين بمن فيهم عدد من الإسلامويين الذين كانوا يحثون على إجراء إصلاحات سياسية ويحاولون تأسيس منظمة مستقلة لحقوق الإنسان. تمثل هذه الأحداث وجهين للإسلام في الحياة المعاصرة في السعودية: وجه عسكري عنيف مكرس لزعزعة الاستقرار في المملكة ودفع مساندها الأجانب إلى الهرب، ووجه آخر تقدمي معتدل يدعو إلى تشجيع إصلاحات سياسية واجتماعية ودينية. وفي حين أن الوجه الأول قد هيمن على معظم العناوين الرئيسية فإن الوجه الثاني ينطوي على إمكانيات أكبر لإعادة تشكيل المملكة.

في تقرير سابق حول كيفية مقاربة السعودية لموضوع الإصلاح خلصت ICG إلى الاستنتاج التالي:

إن المعلومات التي تم التوصل إليها في هذا الإيجاز والتي تبحث عن جذور التجمعات الإسلامية المتنوعة في السعودية، والتي استندت إلى عشرات من المقابلات تمت في المملكة بين آذار وأيار ٢٠٠٤، تدعم بقوة الاستنتاج المشار إليه أعلاه.

طورت الإسلاموية السعودية عبر عقود عديدة، ورغم التأثير الوهابي الشامل، طائفة متنوعة من الفئات تشمل وعاظاً متطرفين يُدينون ما يعتبرونه انحرافاً للنظام عن مبادئ الإسلام وخضوعه للولايات المتحدة، وإصلاحيون اجتماعيون مقتنعون بالحاجة لتحديث الممارسات التعليمية والدينية ويتحدون الفئة الإسلامية المتزمتة التي تهيمن على المملكة، وإصلاحيون سياسيون يعطون أولوية لقضايا مثل المشاركة الشعبية وبناء المؤسسات وجعل النظام الملكي دستورياً وإجراء انتخابات، والناشطون الجهاديون الذين تم تنظيم معظمهم في أفغانستان والذين طوروا تدريجياً كفاحهم ذو النفوذ الغربي –خصوصاً الأمريكي– في بلادهم.

بحلول أواخر التسعينات من القرن الماضي أصبحت الساحة الإسلامية مُستقطبة، بشكل متزايد، بين فئتين رئيسيتين: الفئة الأولى في أوساط ما يسمى الإسلامويون الجدد، حيث سعى الإصلاحيون السياسيون لتشكيل أوسع تحالف وسطي ممكن يغطي التوجهات الدينية والفكرية ويشمل الإسلامويين التقدميين السنة والليبراليين والشيعة، وسعوا مؤخراً إلى أن يشمل هذا التحالف أيضاً عناصر من مجموعة (الصحوة) ذات الشعبية الواسعة والتوجه الأكثر محافظة والتي تتكون من شيوخ وأكاديميين وطلاب دراسات إسلامية، والتي كانت قد برزت قبل عقد من الزمن عندما شجبت عدم التزام الدولة بالقيم الإسلامية والفساد الواسع الانتشار والتبعية للولايات المتحدة. قام الإسلامويون الجدد بصياغة عريضة رفعوها إلى الأمير عبد الله، ولي العهد والحاكم الفعلي للسعودية، تضمنت مطالب بتحرر سياسي اجتماعي. وقد دفعت قدرتهم المدهشة على حشد طائفة متنوعة من الاتجاهات الحكومية –التي كانت قد اتخذت موقفاً استرضائياً مبدئياً– إلى إرسال إشارة واضحة لهم، من خلال الاعتقالات المذكورة أعلاه، بأن لتسامحها حدوداً.

الفئة الثانية، الوجه الجهادي للإسلاموية السعودية، أظهرت نفسها بشكل بارز جداً منذ أوائل عام ٢٠٠٣ عندما بدأت شبكة من المقاتلين الإسلامويين المتمرسين تسمى "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" بحملة من العنف استهدفت المصالح الغربية، وخصوصاً مصالح الولايات المتحدة. قوضت العمليات الإرهابية واسعة النطاق والعنف على مستويات متدنية ضد الأفراد الغربيين الإحساس بالأمن الشخصي في أوساط العمال المغتربين مما دفع بأعداد غير معروفة منهم إلى مغادرة المملكة. خلال هذه العمليات أصبح المقاتلون وجهاً لوجه ضد الحكومة وقواتها الأمنية. ورغم أن النتيجة النهائية لا زالت غير واضحة فإن هناك مؤشرات قوية بأن الحكومة كسبت اليد العليا، فبغض النظر عن الهجمات البارزة في أيار وحزيران ٢٠٠٤ فإن المقاتلين، فيما يبدو، قد تكبدوا هزائم شديدة جعلتهم أضعف عملياً ومهمشين سياسياً على حد سواء. النواة المقاتلة المتبقية ربما بقيت لها فرصة جيدة في استغلال نقاط الضعف في قدرات أجهزة الأمن ومقاومة الإرهاب السعودية، ولكنها لا زالت بعيدة عن أن تشكل نذيراً بتمرد إسلامي واسع النطاق أو تهديداً لاستقرار نظام الحكم.

إلا أن النصر على "القاعدة في شبه الجزيرة العربية" لا يعني هزيمة العنف الإسلاموي الذي يتغذى على الاستياء السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي سبق نشوء تلك المجموعة والذي سيبقى، دون شك، بعد اختفائها. إن التفاعلات التي تجري في الساحة الإسلامية، والقوة المتنامية لتوجه "إصلاحي" تقدمي، والهوّة التي تزداد اتساعاً بين الناشطين الذين يتبنون العنف والذين يتبنون اللاعنف، كل ذلك يوفر فرصة هامة لمعالجة جذور السخط الأساسية المبينة أدناه.

يتعين على نظام الحكم أن يقوم بما يلي تجنباً لعدم إضاعة تلك الفرصة:

* بناء جسور بين التحالفات الوسطية مع السماح للإسلامويين التقدميين بالتعبير عن آرائهم بصورة أكثر علانية بما في ذلك استخدام المؤسسات الوطنية للإذاعة والتلفزيون.
* العمل فوراً على إطلاق سراح الإصلاحيين الذين تم اعتقالهم في حملة شهر آذار ٢٠٠٤.
* مواصلة الحوارات الوطنية التي بدأت عام ٢٠٠٣ وتوسيعها لتشمل عدداً كبر من الإصلاحيين الإسلامويين وبدء مناقشات جادة حول انفتاح سياسي تدريجي يؤدي إلى ملكية دستورية، بما في ذلك توسيع صلاحيات المجلس الاستشاري المعين (المجلس) ؛ و
* دمج بعض الخطوات السياسية مع جهد مستدام لمكافحة الفساد والفقر والاستثناءات (خصوصا في المناطق البعيدة الأقل تطورا مثل عسير) باعتبار ذلك أفضل ضمان ضد العنف ودعما لاستقرار طويل المدى.

عمان/ الرياض/ بروكسل، ٢١ أيلول ٢٠٠٤

دراسة في الإسلاموية السعودية(٢)

أ. الوهابية

يشير تعبير "الوهابية" إلى الحركة التجديدية الدينية التي بدأت في نجد (أواسط الجزيرة العربية) في أوائل القرن الثامن عشر على يد محمد بن عبد الوهاب الذي شجب الانحرافات التي حاقت بالإسلام عبر القرون وانحدار المجتمعات الإسلامية مجدداً إلى أحوال الجاهلية التي سادت الجزيرة العربية قبل الإسلام، ودعا إلى العودة إلى التوحيد (عبادة الله الواحد) والممارسات الأولى للسلف الصالح(٣). وقال بأن العلاج يكمن في ترك الموروث القانوني والتفسيرات اللاهوتية للإسلام التي تراكمت عبر القرون، والاعتماد بدلاً من ذلك على القرآن والسنة وإجماع السلف الصالح. كان ذلك يعني، عملياً، القضاء على جميع صيغ الإسلام الشائعة بين الناس، بما في ذلك الصوفية، وتقديس الأولياء والتشييع وفرض التزامات

متشددة على المؤمنين(٤).

وجد محمد بن عبد الوهاب، في سعيه لنشر الدعوة، حليفاً يدعى محمد بن سعود وهو زعيم بلدة صغيرة تسمى الدرعية (قرب الرياض اليوم). وقد شكل تحالفهما عام ١٧٤٤ الأساس ليس فقط للدولة السعودية الأولى(٥)، بل أيضاً لمؤسسة دينية محلية عُهد إليها بمهمة تطوير ونشر آراء محمد بن عبد الوهاب. بعد عقود من الحكم الذاتي النسبي تراجعت المؤسسة الدينية إلى منزلة ثانوية، وأصبحت مهمتها اليوم، في غالب الأحيان، المصادقة العمياء على القرارات الرسمية وإصدار الأحكام الدينية لإضفاء شرعية على مواقف النظام الرسمية(٦). من الأمثلة على ذلك الفتاوى التي تسمح بوجود قوات أجنبية (عام ١٩٩٠)(٧)، والسلام مع إسرائيل (١٩٩٣)(٨)، والتي أفقدت المؤسسة كثيراً من مصداقيتها لدرجة أن كثيراً من السعوديين ينظرون إليها الآن باعتبارها مجرد امتداد لنظام الحكم. مع ذلك، فهي لا زالت توفر شرعية لا غنى عنها لحكم آل سعود وتعمل كحارسة للمذهب الوهابي الرسمي في البلد.

يمتد نفوذ الوهابية لمدى أبعد بكثير من الدور الرسمي للمؤسسة الدينية، فمنذ تأسيس الدولة صاغت الوهابية ثقافتها الدينية والتعليم والقضاء(٩). نتيجة لذلك فقد كان لها —بدرجة أو بأخرى– تأثير على جميع الاتجاهات الإسلامية السُنّية في المملكة.

ب. الأصول المتعددة للإسلاموية السعودية

١. الجماعة الإصلاحية: الصحوة الإسلامية

يشير تعبير (الصحوة الإسلامية) إلى تفاعل النشاط الديني والحماس الذي هيمن على الجماعات السعودية في سبعينات وثمانينات القرن الماضي ولكن جذورها تمتد إلى أعماق أبعد من ذلك. فمنذ الستينات وما تلاها توسعت اتصالات السعودية مع العالم الخارجي مما أتاح لمواطنيها إمكانيات التحاور السياسي الأوسع في زمن ساد فيه التطرف الإقليمي والتسييس. إضافة لذلك فقد وفر النظام السعودي ملاذاً لعدد كبير من الإخوان المسلمين من مصر وسوريا الذين كانت تلاحقهم الأنظمة الناصرية والبعثية في بلدانهم. كانت الاعتبارات العملية لذلك أحد الأسباب: فالسعودية كانت بحاجة ماسة لمهنيين مدربين في عهد من التحديث السريع الذي دفعت إليه الوفرة النفطية. أصبح الإخوان المسلمون يلعبون دوراً رئيسياً في الإدارة الجديدة والموسعة خصوصاً في مجال التعليم حيث قاموا بإعداد المناهج في المدارس والجامعات وشكلوا الجزء الأكبر من الهيئات التدريسية فيها.

السياسات الإقليمية كانت سبباً آخر: فقد استخدمت الرياض النسخة المسيسة للإسلام التي يتبناها الإخوان المسلمون كسلاح في نزاعها العقائدي — السياسي مع جيرانها الناصريين والبعثيين. وطبقاً لإسلاموي سعودي كان طالباً في تلك الأيام فإن "معظم الكتب الموجودة في المكتبات في السبعينات من القرن الماضي كانت من تأليف أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين"(١٠). مع ذلك فإن بعض المثقفين السعوديين يميلون لتضخيم دور الإخوان المصريين والسوريين في المملكة في تسييس الإسلام السعودي(١١)، والذي نتج أيضاً عن نشاطات إقليمية أوسع.

من ناحية عقائدية تبنى شباب الصحوة الإسلامية مزيجاً من وجهات النظر الوهابية التقليدية (حول القضايا الاجتماعية بصورة رئيسية) والتوجهات الأحدث للإخوان المسلمين (خصوصاً حول القضايا السياسية). وهم يميزون أنفسهم عن المؤسسة الوهابية بإبداء استعدادهم لبحث قضايا معاصرة جوهرية بدلاً من التركيز على النقاش العقائدي المجرد. كما أنهم، خلافاً لنظرائهم في المؤسسة الرسمية، كانوا منفتحين على التكنولوجيا الحديثة مثل أجهزة التسجيل التي أصبحت بسرعة وسيلتهم الرئيسية الاتصال.

كان الاستيلاء على الحرم النبوي في مكة عام ١٩٧٩ من قبل الناشط المتحمس جهيمان العتيبي —والذي كان سببه إلى حد كبير السخط على الفساد الأخلاقي المعروف عن العائلة المالكة– نقطة التحول في تطور الصحوة. فقد عمد النظام إلى تعزيز المؤسسة الدينية وإنفاق مزيد من الأموال على المؤسسات الدينية كوسيلة.

ودعم شرعيتها بدلاً من انتهاز هذه الفرصة للبدء في تغيير سياسي واجتماعي طال أمد الحاجة إليه. أدى ذلك بشكل غير مقصود إلى تقوية جماعة الصحوة والتي استخدمت وجودها القوي في القطاع التعليمي للاستفادة من الإمكانات المالية المتزايدة.

أخذ رجال الدين من جماعة الصحوة يشاركون بشكل متزايد في المناظرات العامة واتخذوا مواقف معارضة لكل من الليبراليين، باعتبارهم متهمين بتقويض المجتمع السعودي من خلال العلمانية(١٢)، والمؤسسة الوهابية، التي انتقدوا عدم اهتمامها بالقضايا المعاصرة وتأييدها غير المشروط لنظام الحكم، مع أن النقطة الأخيرة تم التعبير عنها بشكل مبهم. في التسعينات تطورت مواقف رجال الدين فأخذوا يشجبون عدم التزام الدولة بالقيم الإسلامية وتفشي الفساد والتبعية للولايات المتحدة، وفي نفس الوقت أدانوا رجال الدين التابعين للسلطة لصمتهم إزاء الأمور المشار إليها أعلاه. أكثر وعاظ الصحوة شهرة والذين برزوا في أواخر الثمانينات هم سلمان العودة، وصفر الحوالي، وعايض القرني، وناصر العمر.

إلا أننا إذا نحينا النقاط المشتركة البارزة بين وعاظ الصحوة فإنهم لم يستطيعوا تشكيل جبهة موحدة. كانوا، منذ البداية، يمثلون تيارات مستترة متنوعة بعضها أقرب إلى الوهابية وأخرى إلى الإخوان المسلمين، مع تفرع الموالين للأخيرة إلى ما يسمى "أتباع البنّا" و"أتباع قُطب"(١٣). اليوم أصبحت هذه الانقسامات ظاهرة في المواقف المتضارب من قضايا مثل العلاقات مع الليبراليين الإصلاحيين أو الشيعة أو الصوفية، والمواقف من تنظيم القاعدة والإسلامويون الآخرون الذين يتبنون العنف(١٤).

٢. الإسلامويون الرافضون

كان الإسلامويون الرافضون (الذين يشار إليهم أحياناً بالسلفيين الجدد) في الغالب إما مهملين من قبل المحللين أو يتم الخلط بينهم وبين جماعة الصحوة. إلا أنهم، خلافاً لإصلاحيي الصحوة، كانوا يؤكدون على الإيمان الفردي، والأخلاق، والممارسات العبادية بدلاً من القضايا السياسية والثقافية والاجتماعية الأوسع نطاقاً. كما كانوا معادين لمفهوم الوطن — الدولة ولا يسعون لإدخال تعديلات عليه بل الانفصال عنه، غالباً بعدم التعامل معه، ولكن أحياناً من خلال التمرد عليه. وفي حين كان الإصلاحيون يهيمنون على المدارس والجامعات فقد تجنب الرافضون التعليم الرسمي برمته وسعوا إلى نشر التعاليم الدينية في أماكن أخرى.

بيد أن من الخطأ اعتبار أن الرافضين يشكلون حركة متجانسة اجتماعياً وسياسياً. الواقع أنه كان هناك تنوع في أوساطهم من حيث أسلوب العمل والهيكل التنظيمي أكثر بكثير مما لدى جماعة الصحوة. لقد تمثلت الجماعات الإسلاموية الرافضة في السعودية بأشكال متنوعة منها تنظيمات مثل تلك التي كان يقودها جهيمان العتيبي والتي سيطرت على الحرم النبوي في مكة عام ١٩٧٩، وجماعات هامشية متطرفة انسحبت عادة من المجتمع وتبنت طريقة حياة متحفظة ومتزمتة للغاية، وأوساط فكرية دينية غير رسمية رفضت كلاً من وهابية المساجد وتعاليم الصحوة المنطلقة من المدارس والجامعات على السواء.

كانت أبرز الحركات الرافضة وأكثرها تنظيميا هي (الجماعة السلفية المحتسبة) والتي نشأت في المدينة في أواسط سبعينات القرن الماضي. كانت تستمد بعض تعاليمها من آراء المفكر السوري ناصر الدين الألباني (١٩٠٩–١٩٩٩) وترفض جميع المذاهب الفقهية، بما فيها الوهابية، التي تتضمن قدراً من الاجتهاد الإنساني، وتلتزم بدلاً من ذلك بحرفية الحديث النبوي باعتباره المصدر الوحيد للحقيقة الدينية(١٥). كان الخلاف مع المؤسسة الوهابية يدور مبدئياً حول مسائل تتعلق بالعبادات، إلا أن الجماعة السلفية المحتسبة تحولت بمرور الزمن إلى حركة احتجاج سياسية اجتماعية ناضجة ولكن المراقبين استهانوا كثيراً بمدى أهميتها.

يتضح هذا جزئياً من كارثة انتفاضة عام ١٩٧٩ التي استولى فيها فصيل متطرف من الجماعة السلفية المحتسبة بقيادة جهيمان العتيبي على الحرم المكي. وقد تم قتل أو سجن العتيبي وأصحابه مما حدا بالبعض إلى مقارنة الجماعة السلفية المحتسبة بمجموعة عابرة عديمة الأهمية نسبياً وهامشية من المسيحيين المتطرفين. الواقع أن الجماعة السلفية المحتسبة، ورغم اختفائها كمنظمة بعد حادث مكة، فإن معظم أفكارها الأساسية، وخصوصاً تلك المتعلقة بنقد الفساد الاجتماعي والانحدار الأخلاقي، والتي وردت في كتابات العتيبي، قد بقيت بعد رحيله(١٦). لقد أساء الناس غالباً فهم أهمية الاستيلاء على المسجد الحرام، ففي حين أن بعض أتباع جهيمان كانوا مقتنعين بأن رفيقه محمد القحطاني كان هو المهدي المنتظر (ما يعادل المسيح من وجهة نظر إسلامية) وأن عملية مكة ستكون نهاية العالم، إلا أن آخرين شاركوا في العملية للتعجيل في إحداث تغييرات سياسية واجتماعية متطرفة(١٧).

لجأت بقايا الجماعة السلفية المحتسبة في ثمانينات القرن الماضي إلى الكويت واليمن والمناطق الصحراوية في شمال السعودية(١٨). بعد عقد من تلك الأيام كان لا يزال بالإمكان العثور على مجموعات من الشباب الإسلامويين يطلقون على أنفسهم "طلبة العلم" ويعتبرون أنفسهم ورثة مباشرين للجماعة السلفية المحتسبة، يبحثون عن بقايا أصحاب جهيمان بين بدو الصحراء. هجر هؤلاء المساجد

والجامعات وشكلوا جماعات تدريس علوم إسلامية في بيوتهم(١٩). ورغم أنهم كانوا يعيشون عادة في الرياض، في شقق مشتركة غالباً، إلا أنهم عملياً كانوا قد انسحبوا من مجتمع اعتبروه خاطئاً ومن جميع المؤسسات المتفرعة عنه. كانوا يعتبرون الدولة فاقدة للشرعية، والصحوة همها السياسة، والجهاديون جاهلين للشؤون الدينية.

٣. الجهاديون

يمكن تتبع نشوء الحركة الجهادية إلى مشاركة آلاف من السعوديين — بتشجيع نشط وتسهيلات من نظام الحكم آنذاك– في الحرب الأفغانية ضد الاتحاد السوفيتي. إضافة للمساعدة اللوجستية والمالية التي كان النظام يوفرها للمجاهدين المحتملين — مثلاً تذاكر سفر مدعومة إلى الباكستان– فقد أعلن النظام رسمياً بأن القتال في أفغانستان (فرض كفاية) على المسلمين(٢٠). كانت المشاركة رمزية بالنسبة لمعظم المشاركين —من المراهقين عادة – فلم تكن الرحلة تتجاوز العطلة الصيفية إلا في حالات نادرة والعديد منهم لم يغادروا الباكستان أبداً إلى أفغانستان. على أن التجربة بالنسبة للذين بقوا أحدثت تحولاً عميقاً في نفوسهم حيث أصبحت جزءاً من الثقافة الرومانسية للمقاومة العنيفة التي ازدهرت في أوساط المجموعات العربية المشاركة في الحرب الجهادية الأفغانية.

ترتب على ذلك نتيجتان: الأولى، أن هؤلاء المقاتلين طوروا نظرة إلى العالم تتسم بالميل الشديد للعنف والقتال. والثانية أنهم تذوقوا طعم صحوتهم السياسية الأولية خارج بلدهم. جاء الجهاديون السعوديون إلى أفغانستان بأفكار سياسية متواضعة وأجندة محلية أو أسس عقائدية بسيطة فيما يتعلق بمعارضة نظام الحكم السعودي. كان خطابهم ونشاطهم يكاد يتشكل ويتوجه كلياً بتأثير الساحة الدولية. تبعاً لذلك، لم يكن لديهم سوى اتصال محدود مع نُظرائهم الإصلاحيين والرافضين. على النقيض من ذلك، كان المقاتلون الإسلاميون في بلدان أخرى مثل مصر مسيّسين في الداخل، مما جعلهم يطورون برنامجاً سياسياً يركز على الشؤون المحلية، مع أنهم قاتلوا فيما بعد في أفغانستان(٢١). وخلافاً أيضاً لنظرائهم في مصر وسوريا وبلدان أخرى —حيث كانت المشاركة في الحرب في أفغانستان تعني حرق جميع الجسور مع أوطانهم– فقد كان الجهاديون السعوديون أحراراً تماماً في السفر خارج بلادهم والعودة إليها في سنوات التسعينات(٢٢). تبعاً لذلك فقد احتفظوا بقاعدة محلية، وكانوا في وضع يتيح لهم التأثير على الشباب السعودي لدى عودتهم. لقد لعبت حرية سفر وعودة الجهاديين السعوديين دوراً هاماً في سنوات التسعينات وسنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

مع انتهاء الحرب في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي كانت ثقافةٌ جهادية دولية قد تفشت في أوساط إسلامية سعودية عديدة، ولكن الشباب السعوديين استمروا في السفر خارج بلدهم بحثاً عن تدريب عسكري وخبرة قتالية طيلة سنوات التسعينات، خصوصاً بعد أن أسست القاعدة بنية تحتية لمعسكر تدريب في أفغانستان في أواسط التسعينات(٢٣). من الصعب الحكم على دوافع أولئك الذين التحقوا بهذه المعسكرات، رغم أنهم لم يكونوا مدفوعين، فيما يبدو، بمشروع سياسي خاص أو معتقدات دينية معينة(٢٤). الأصدقاء والمعارف السابقون يصفون المجاهدين، حين يعودون بذكرياتهم إلى تلك الأيام، بأنهم أفراد "نافذو الصبر" لا "يستطيعون الجلوس لقراءة كتاب" أو "أحداثٌ جانحون أو هاربون من المدارس تجذبهم فكرة حمل مسدس"(٢٥). الإصلاحيون والرافضون على السواء يبذلون كل ما في وسعهم لبيان اختلافهم عن أولئك الذين يشيرون إليهم "بالجهاديين"(٢٦). مع ذلك، وكما سنوضح فيما بعد، فقد حدثت حالات انجذاب لرافضين نحو أوساط الجهاديين ونشاطاتهم وبوتيرة متزايدة منذ أوائل التسعينات وما بعدها.

٤. الإسلامويون الشيعة

يقدر عدد الشيعة في السعودية، رغم عدم توفر إحصاءات دقيقة، بحوالي ١٠٪ من مجموع السكان، حيث يتركزون في المنطقة الشرقية التي توجد فيها أيضاً معظم موارد النفط. وقد شكى الشيعة، منذ دمج المنطقة في الدولة السعودية، من عدم السماح لهم بممارسة طقوسهم الدينية بحرية ومن أنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية.

بدأت المنظمات الإسلاموية الشيعية بالبروز في المنطقة الشرقية خلال سنوات السبعينات ولكن العملية تسارعت مع قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. وبدافع من غضبهم على وضعهم السياسي والاجتماعي وحماس أوحته تلك الثورة، قام آلاف من الشيعة بالاحتفال بذكرى عاشوراء(٢٧)، رغم الحظر الرسمي. ردت الحكومة على ذلك بقوة مما أدى إلى مواجهات عنيفة وثورة سحقتها قوات الحرس الوطني بقسوة(٢٨). لم يبق في السعودية سوى قليل من الناشطين الشيعة، والذين بقوا أخرسهم النظام. معظمهم فروا إلى سوريا وإيران وبريطانيا والولايات المتحدة، وبحلول أواخر الثمانينات كان العديد منهم قد اعتدلوا في آرائهم ونأوا بأنفسهم عن الأجندات التي تنهج خط الخميني وأخذوا ينادون بمبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية(٢٩). وفي عام ١٩٩٣ توصلت الحكومة إلى اتفاقية مع الناشطين المنفيين عاد على أثرها الكثير منهم(٣٠)، وقد توخوا، حتى عهد قريب، البقاء نسبياً في الظل.

ج. تأثيرات حرب الخليج (١٩٩٠-١٩٩٦)

كانت حرب الخليج الأولى (١٩٩٠–١٩٩١) أهم الحوادث على الإطلاق في تاريخ الإسلاموية السعودية والعامل الذي يساعد في تفسير سياسات محلية لاحقة. لقد ردت الرياض على غزو العراق للكويت في آب ١٩٩٠ بدعوة قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة للتمركز في أراضيها، وهو قرار أدى إلى زعزعة التوازن الداخلي الهش أصلاً في المملكة ودفع إلى مزيد من التسييس والتطرف لجماعة الصحوة. لم يعد وعاظ الإصلاحيين يقصرون انتقاداتهم على المثقفين الليبراليين أو المؤسسة الوهابية بل بدأوا بالاستهداف المباشر للدولة ومؤسساتها.

قام الواعظان في جماعة الصحوة سلمان العودة وصفر الحولي بإلقاء خطب حماسية تنتقد الدولة لسماحها لجيش من الكفار بدخول الأرض السعودية. تصاعدت إثر ذلك شعبية هذين الواعظين وأخذت أعداد هائلة من أشرطتهما بالانتشار في سائر أنحاء البلاد(٣١)، وفي تحد علني للنظام استغلا السخط الشعبي وحظيا بمصداقية شعبية تفوق بكثير تلك التي يتمتع بها رجال الدين التابعين للنظام. أصبحت الجامعات —التي كانت معاقل لجماعة الصحوة منذ البداية– أرضاً خصبة لتجنيد المعارضين السياسيين. كان المثقفون يتجمعون في مجموعات صغيرة ينظمها الأساتذة الإسلامويون لبحث شؤون الوطن(٣٢)، وفي آذار ١٩٩١ قام عدد منهم بصياغة "مذكرة مطالب" وقعها، في نهاية المطاف، ما يزيد على ٤٠٠ من المثقفين الدينيين —بينهم أفراد من المؤسسة الرسمية وجميع الوعاظ الإصلاحيين البارزين– وأرسلوها إلى الملك فهد. وفي أيلول ١٩٩٧ أعد ١٠٧ من المفكرين الدينيين "مذكرة نصيحة" مماثلة. أعد الإسلامويون مجموعتين من المطالب: الأولى حول سيادة القانون والمشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان (طبقاً لمفهوم الشريعة)، والمجموعة الثانية تختص بتعزيز رقابة المؤسسات الدينية على الدولة والمجتمع.

أدى قرار الإسلامويين عام ١٩٩٣ بتأسيس "لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة" إلى إجراءات صارمة من الدولة بلغت أوجها عام ١٩٩٤ باعتقال الحولي والعودة. وأدى رد فعل أتباعهم —مظاهرة صاخبة في مدينة بريدة(٣٣)، التي ينتسب لها العودة– إلى موجة أخرى من الاعتقالات. تم سجن معظم أعضاء لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة في حين فر اثنان منهم وهما محمد المسعري وسعد الفقيه إلى لندن حيث أسسا فرعاً للحركة في المنفى.

أثرت عملية التسييس هذه على الساحة الإسلاموية ككل وخصوصاً الرافضون الذين كانوا قد تجنبوا إلى حد كبير التدخل في السياسة في سنوات الثمانينات(٣٤). إلا أن أزمة الخليج جلبت السياسة المحلية والدولية إلى عقر دارهم فأصبح من الصعب جداً عليهم الالتزام بعزلتهم والموقف السياسي الذي فرضوه على أنفسهم(٣٥). أثار قمع الحكومة لجماعة الصحوة نقاشاً سياسياً في أوساطهم(٣٦)، تركز، طبقاً لعضو سابق في حلقة بحثية رافضية في الرياض، على ما إذا كانت نواحٍ معينة من سلوك الدولة تسوغ تكفيرها. بعد أن رفعت جماعة الصحوة "مذكرة النصيحة" عام ١٩٩٢ تركز النقاش على ما إذا كانت العائلة الحاكمة كافرة أم لا(٣٧). وقد امتد السؤال عام ١٩٩٤ —بعد بريدة– إلى القضية الخلافية حول ما إذا كان المفكرون الدينيون التابعون للدولة قد تصرفوا بطريقة غير إسلامية. الأعضاء الأشد تطرفاً في الحلقة البحثية، والذين قرروا بأن أولئك المفكرين تصرفوا فعلاً بسلوك غير إسلامي، انفصلوا عن جماعتهم الرافضية وانضموا إلى صفوف الجهاديين في أوائل عام ١٩٩٥(٣٨). وكان من بين الذين ساعدوا في تسييس بعض الرافضين عصام البرقاوي (المعروف أيضاً باسم أبو عصام المقدسي) وهو عقائدي إسلامي متطرف من أصل أردني(٣٩)، كان يتخذ من بيشاور في باكستان قاعدة له ويقيم علاقات مع بقايا حركة جهيمان ويزور المملكة العربية السعودية بصورة منتظمة(٤٠).

كان الجهاديون — خصوصاً قائدهم بلا منازع منذ الثمانينات أسامة بن

لادن– قد تأثروا بشدة بحرب الخليج. في البداية كان بن لادن، عقائدياً، يؤمن في أعماق نفسه بجماعة الصحوة الذين كان الحولي هو الذي يصوغ وجهات نظرهم(٤١). ولكن غزو الكويت – ورفض الحكومة السعودية لاقتراحه بدعوة المجاهدين للدفاع عن البلد ضد العراق– ثم بشكل خاص، نشر القوات الأمريكية، كل ذلك شكل صدمة ثلاثية ودعوة للتنبه. ومع تصاعد نقده للنظام السعودي وتحالفه مع الولايات المتحدة فقد هاجر للسودان عام ١٩٩١ وفي عام ١٩٩٤ أسقطت عنه جنسيته السعودية. كان بن لادن يسلك اتجاهات بعيدة للغاية عن توجهاته الأولية في جماعة الصحوة، وأصبح يرى في الولايات المتحدة العائق الرئيسي في إحداث تغيير سياسي في المنطقة، بل وتهديداً عسكرياً مباشرا للأمة الإسلامية. لم يعد يكتفي بنقد أنظمة الحكم، وفي أواسط التسعينات توصل إلى استنتاج مفاده أن هناك حاجة لقيام مواجهة عالمية مباشرة ضد الولايات المتحدة(٤٢). باختصار، أطلقت حرب الخليج عملية اصبح فيها الجهاديون أكثر نقداً للنظام السعودي واكثر علانية في العداء المفتوح للولايات المتحدة.

ظهرت الإشارات الأكثر إثارة للعنف الإسلاموي في أواسط التسعينات عند وقوع هجمات على أهداف أمريكية، ففي ١٣ تشرين ثاني ١٩٩٥ انفجرت سيارة مفخخة في منشأة للحرس الوطني السعودي في قلب مدينة الرياض نتج عنها مقتل خمسة أمريكيين وهنديان وإصابة ٦٠ آخرين بجروح. وفي ٢٢ نيسان ١٩٩٦ظهر أربعة من المشتبه بهم على التلفزيون واعترفوا بمسؤوليتهم عن الهجوم حيث تم إعدامهم بعد شهر من ذلك. كان ثلاثة منهم من الجهاديين الذين كانت لديهم خبرة قتالية في أفغانستان والبوسنة، أما الرابع فقد كان رافضياً سابقاً تحول ليصبح جهادياً بعد أن ترك حلقة دراسية رافضية في أواخر عام ١٩٩٤(٤٣). لم يدع أحد منهم بأنه كان عضواً في مجموعة أو منظمة معينة ولكنهم قالوا بأنهم تاثروا بأبو محمد المقدسي وأبو محمد المصري وبن لادن. لا يوجد حتى الآن دليل مؤكد على تورط بن لادن في ذلك الهجوم، ويبدو أن الافتراض الواسع النطاق بأن القاعدة كان لها ضلع في الموضوع كان يقوم أساساً على حقيقة أن بن لادن كان قد أشاد، في مقالات لاحقة، بأولئك المقاتلين.

كانت تفجيرات حزيران ١٩٩٦ في المعسكرات الأمريكية في الخبر والتي قتل فيها ١٩ أمريكياً وأصيب ما لا يزيد على ٤٠٠ شخصاً من جنسيات مختلفة، محاطة بغموض أكبر. فرغم أن السلطات السعودية ادعت بأنها قد أصدرت أحكاماً بحق عدة أفراد لهم علاقة بتلك التفجيرات إلا أن هوية مرتكبيها لم تُعرف أبداً، وهناك جدل كثير حول ما إذا كانت قد تمت من قبل أفراد ينتمون للقاعدة أم من قبل مجموعات شيعية برعاية إيران.

إلا أنه ليس هناك سوى القليل من الشك في أن كلا الحادثين شكلا علامات بارزة في منحى التطرف الذي اتخذه السخط الإسلاموي منذ بداياته في حرب الخليج عام ١٩٩١(٤٤).

د. السجن والمنفى (١٩٩٦-١٩٩٩)

كسبت السلطات السعودية معركتها ضد الصحوة باستخدامها استراتيجية مزدوجة المسارات تقوم على القمع والتفرقة. في أواسط عام ١٩٩٥ كان جميع القادة الأشد تأثيراً في جماعة الصحوة قد سُجنوا أو أرغموا على المغادرة إلى المنفى في بريطانيا. احتفظت "المعارضة المستقرة في لندن" ببعض النفوذ في توجيه السياسات وقامت بتوزيع المنشورات والكتب من خلال شبكة سرية، إلا أنها عانت، بمرور الوقت، من خصومات داخلية ومن بعدها عن المملكة، وفي عام ١٩٩٦ انشق أبو محمد المصري عن الفقيه وأسس "حركة الإصلاح الإسلامي في المملكة العربية السعودية". من الصعب تقييم نفوذ تلك المعارضة اليوم في حين أن مدى تواجدهم داخل البلد مسألة تثير الخلاف(٤٥). أياً كان الأمر، فإن السلطات السعودية قد اتهمت المعارضة السعودية التي تتخذ من لندن قاعدة لها بأن لها صلة بالحملة الإرهابية الحالية، وطلبت من الحكومة البريطانية مراراً تسليم كلا القائدين لها.

سعى نظام الحكم السعودي في أوائل التسعينات لشق صفوف جماعة الصحوة عن طريق تشجيع حركة (المدخليه) نسبة للشيخ ربيع المدخلي، حيث تعكس وجهات نظر هذه الحركة مبادئ المؤسسة الوهابية المتمثلة في الإطاعة التامة للسلطات الدينية والسياسية وإدانة فقهاء جماعة الصحوة المسيَّسين وذوي البدع. إلا أن (المدخليين) استعاروا أساليب جماعة الصحوة فأخذ تابعوهم يستخدمون أشرطة التسجيل وعقد المؤتمرات، ثم المواقع الإلكترونية على الشبكة فيما بعد، لنشر أفكارهم وبذلك قاوموا خصومهم بفعالية أكثر من المؤسسة الدينية. وقيل بأن (المدخليين) كانوا بحلول عام ١٩٩٤ قد حولوا عدداً من جماعة الصحوة السابقين إلى صفوفهم بما في ذلك في معقلهم القوي بُريده(٤٦). رد الرافضيون بطريقة مختلفة على إجراءات السلطة. البعض انسحبوا كلياً، مرة أخرى، من النشاطات السياسية وعادوا لتركيزهم الأصلي على المحافظة الاجتماعية والتزمت الديني. الرافضيون الأبرز والأكثر تسييساً عمدوا غالباً، عند إطلاق سراحهم، إما للالتحاق بالجهاديين في أفغانستان أو أصبحوا لاعبين أساسيين في الحركات الإسلامية الليبرالية الأكثر اعتدالاً التي نشأت في أواخر التسعينات. أخيراً فإن العديد من الجهاديين، مع احتفاظهم بشبكة للتجنيد وجمع التبرعات في السعودية(٤٧)، قد اختاروا النفي الاختياري في أفغانستان التي كان بن لادن قد عاد إليها عام ١٩٩٦ لإنشاء معسكرات تدريب، ولم يعودوا إلى السعودية إلا في أعقاب سقوط نظام طالبان في تشرين ثاني ٢٠٠١.

هـ. إعادة تشكيل الساحة الإسلاموية (١٩٩٩ -)

في إطار توجه تحرري — وإن كان متواضعاً – لنظام الحكم، تم في أواخر التسعينات إطلاق سراح معظم السجناء الإسلامويين إصلاحيين كانوا أو رافضيين بما في ذلك كلاً من الحوالي والعودة عام ١٩٩٩. وقد تم تخفيف القيود على الإعلام والسماح بإدخال الإنترنت وعادت المناقشات السياسية العلنية التي كان قد تم حظرها في أواسط التسعينات إلى الظهور بشكل تدريجي. تزامنت هذه التطورات مع إعادة تشكيل الساحة الإسلاموية.

أخذ عدة رافضيين (مثل منصور النقيدان ومشاري الزيدي) وإصلاحيين (بمن فيهم عبد العزيز القاسم وعبد الله الحامد) يناقشون علناً وينتقدون أفكارهم القديمة مع اقتراح تفسيرات أكثر تحرراً للنصوص المقدسة في إطار عملية (مراجعة). ورغم بروز اختلافات جوهرية فقد شكلوا توجهاً "إسلامويا جديداً".

أخذ كل من العودة والقرني والحوالي، وجميعهم من القادة السابقين في جماعة الصحوة، بالتقليل من انتقاداتهم للحكومة وأخذ النظام ينظر إليهم بطريقة أكثر تسامحاً. الواقع أنه في الوقت الذي فقدت فيه المؤسسة الدينية الرسمية الكثير من مصداقيتها فقد لقي تعاون جماعة الصحوة تقديراً كبيراً من حكام في أمس الحاجة لشرعية دينية.

برز توجه إسلاموي متطرف جديد — يشار إليه غالباً بالسلفي الجهادي(٤٨) – على يد مفكرين سابقين في جماعة الصحوة مثل ناصر الفهد، حمود الشعيبي، وعلي الخضير، الذين يتخذون من بريده مقراً لهم بصورة أساسية ولكنهم اجتذبوا أتباعاً من الشباب الجهاديين والرافضين، وحظي كبيرُ مُنتظريهم، الفهد، بشهرة واسعة.

عارض السلفيون الجهاديون تحول قادة جماعة الصحوة إلى الاعتدال، ووسموا العديد من القادة الليبراليين السعوديين بالكفر، ودعوا إلى الجهاد ضد "اليهود والصليبيين"، ومدحوا وبرروا هجمات ١١ أيلول، وأيدوا استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد (الكفار). وقد سعى النظام لإسكاتهم خلال الفترة بين ٢٠٠٢–٢٠٠٣ عندما أخذت انتقاداتهم تتحول ضده بشكل محدد.

وقعت أحداث ١١ أيلول عندما كانت هذه التطورات قد قطعت شوطاً لا بأس به ولكن أحداث ١١ أيلول زادت في تسارعها وكثافتها. وجد كل توجه سبباً إضافياً للاستمرار في النهج الذي يسير عليه: "الإسلامويون الجدد" توصلوا إلى استنتاج مفاده بأن قراء أكثر "استنارة" وتقدمية للنصوص المقدسة أصبحت أكثر ضرورة من أي وقت آخر، وواصل قادة جماعة الصحوة السابقين تصميمهم على التوسط بين نظام الحكم والإسلامويين المتطرفين، أما وعاظ السلفيين الجهاديين فقد رأوا في هجمات ١١ أيلول وما تلاها مبرراً أكبر للغة تتوخى العنف ضد الغرب ولهجمات متجددة، عندما يحين الوقت، ضد أهداف غربية في المملكة العربية السعودية.

٢. الإسلاموية والإصلاح

أ. الإسلامويون الجدد

كان الإسلامويون الجدد —الذين يسمون أيضاً بالإسلامويين الليبراليين– يعملون منذ أواخر التسعينات بنشاط متزايد سياسياً وإعلامياً على السواء. ويمكن بشكل عام تقسيمهم إلى فئتين:

١. الإصلاحيون الاجتماعيون

الإصلاحيون الاجتماعيون، في غالبيتهم، هم رافضيون سابقون تحولوا إلى النقد الحاد للتقاليد الاجتماعية والدينية المحافظة. وقد استطاعوا بمرور الزمن الوصول إلى صحف محلية نافذة مثل (الوطن) و(الرياض). ولمع اسم أكثرهم شهرة وهو منصور النقيدان في الولايات المتحدة بمقال ظهر له في شهر تشرين ثاني ٢٠٠٣ في (نيويورك تايمز) جعله ملاحقاً من القضاء السعودي بسبب آرائه "المضادة للإسلام". وهو يرى أن الوهابية قد كانت حاضنة لتطرف ديني خطير وأنها مسؤولة بشكل مباشر عن ثقافة القمع وعدم التسامح التي عمت المملكة العربية السعودية(٤٩). وتتجاوز اتهاماته المؤسسة الرسمية لتشمل نظيراتها غير الرسمية مثل جماعة الصحوة التي يتهمها بتشجيع فهم مغلق ومتزمت للإسلام بدلاً من التفسير العصري والأكثر انفتاحاً الذي اقترحه الإصلاحيون الإسلامويون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

في أيار ٢٠٠٣، وبعد أيام قليلة فقط من الهجمات في الرياض، نشر خالد الغنامي –وهو إصلاحي اجتماعي آخر ذو ماضٍ إسلاموي– مقالاً يشجب فيه الإيماءات الدينية للفكر الجهادي وموجهاً النقد بشكل خاص لابن تيمية، وهو مصدر رئيسي للفكر الوهابي(٥٠). وأصبح مشاري الزيدي، فيما يقال، أبرز الإصلاحيين الاجتماعيين –وأكثرهم استفزازا– متخذاً لنفسه مواقع مثيرة للجدل في عموده الأسبوعي في جريدة الشرق الأوسط.

التركيز على التغيير الاجتماعي بدلاً من السياسي أمر حيوي بالنسبة لهؤلاء المعلقين، وحجتهم في ذلك أن الإصلاح السياسي في غياب اعتدال ديني واجتماعي ستكون له عواقب وخيمة. ويقول النقيدان، الذي يعارض انتخابات وطنية مبكرة، موضحاً: "السعودية غير ناضجة ثقافياً لتجربة كهذه. الانتخابات اليوم سيكون من شأنها فقط تعزيز الوهابية والقبلية"(٥١). ويقول مشاري الزبيدي حول نفس الفكرة موضحاً:

لا أرى في المشاركة السياسية خطوة أولى، وهذا هو السبب في أني لست متحمساً للانتخابات... لقد حصل نوع من الانفتاح السياسي ولكن مجتمعنا لا يزال يفكر على أساس قبلي وديني. لم يتطور الوعي السياسي للمجتمع بعد إلى الدرجة التي ينتخب فيها أكفأ المرشحين(٥٢).

في الوقت الذي حظيت فيه آراء الإصلاحيين الاجتماعيين بتغطية واسعة في الغرب فإن تأثيرها داخل السعودية أقل يقيناً بكثير. ليس من شك في أن اختراق الحظر على النقد الموجه للوهابية كان خطوة هامة، إلا أن مقابلات متعددة توحي أن هذه الآراء لا تتمتع بتأثير اجتماعي ذي شأن، ربما باستثناء تأثيرها في أوساط النخبة المثقفة. حتى في أوساط كهذه فإن كون هؤلاء الكتّاب شباباً (معظمهم في الثلاثينات) ومستواهم التعليمي البسيط نسبياً يضع حداً لمصداقيتهم، وهناك عدد غير قليل من مواطنيهم كبار السن يساورهم الشك في أنهم إنما يبحثون فقط عن شهرة سريعة في الغرب، مقلدين ما تتلهف الولايات المتحدة بشكل خاص لسماعه(٥٣). وُجهت تهم كهذه ضد مشاري الزبيدي عندما بدا أنه يدعم القانون الفرنسي الذي لقي استياءً واسعاً بسبب حظره للرموز الدينية البارزة (والذي يمنع تبعاً لذلك النساء المسلمات من ارتداء غطاء للرأس) في المدارس الرسمية(٥٤). ورغم أن الإصلاحيين الاجتماعيين يواصلون الالتزام بالعقيدة الإسلامية وأنهم كانوا دائماً يهاجمون الوهابية انطلاقاً من وجهة نظر إسلامية — فقد اصبح من الصعب بشكل متزايد إقناع الرأي العام بذلك واصبح الكثير من هؤلاء الإصلاحيين يعتبرون الآن خونة في نظر الغالبية العظمى من الإسلامويين السعوديين(٥٥). بل إن الشخصيات الإسلامية الأكثر اعتدالاً التي كانت لها صلات وثيقة بهم ذات يوم مثل القاسم أخذت تميل الآن لعدم الثقة بهم(٥٦). مع إحساسهم بالعزلة المتزايدة، أخذ الإصلاحيون الاجتماعيون يبحثون عن صلات مع مفكرين أكثر تحرراً مثل تركي الحمد الذي طور منذ عدة سنوات نقده العلماني الخاص به للنظام الاجتماعي السائد ولكن ذلك أدى فقط إلى تعميق الشكوك الإسلاموية(٥٧).

كانت العلاقات مع نظام الحكم مشوبة بالغموض منذ البداية. ورغم أن الإنترنت وفرت للإصلاحيين درجة من الاستقلال فإنهم يعتمدون على وسائل الإعلام للفت الانتباه إليهم وبذلك يبقون إلى حد كبير تحت رحمة الصحافة التي تسيطر عليها الحكومة. ثمة منطق في الموقف المعتدل نسبياً للنظام: بوسع الإصلاحيين الاجتماعيين أن يكونوا ناقدين مؤثرين لوجهة النظر الجهادية التي كانوا قد احتضنوها ذات يوم؛ بوسعهم إيجاد توازن مع نفوذ المؤسسة الوهابية (أو على الأقل استخدامهم تكتيكياً لمنع المؤسسة الدينية من تحدي النظام)؛ كما أنهم يعتبرون أقل خطراً من أولئك المفتونين بإجراء تغيير سياسي(٥٨). (الواقع إن أكثر أفراد العائلة المالكة تعاطفاً مع الإصلاح –بما في ذلك ولي العهد ووزير الخارجة– يعتبرون، حسبما يقال، أن انفتاحاً سياسياً سريعاً هو بمثابة "انتحار وطني"(٥٩). رغم ذلك فهناك خطوط حمراء تجلب، في حالة تجاوزها، عقوبات فورية: منصور النقيدان، مثلاً، مُنع من الكتابة ثلاث مرات بعد أن نشر مقالات اعتُبرت استفزازية(٦٠).

٢. الإصلاحيون السياسيون

كان معظم الإصلاحيين السياسيين يتبعون أساساً لجماعة الصحوة، مع أن هناك عديدين منهم كانوا من الرافضيين. كان كلاً من عبد الله الحمد وعبد العزيز القاسم من الشخصيات البارزة في حركة الاستياء الإسلامية منذ التسعينات، وبعد إطلاق سراحهم من السجن، المرة الأولى عام ١٩٩٥ والثانية عام ١٩٩٧ أخذوا يطورون نظرية إسلامية أكثر تقدمية تقوم على أساس المجتمع المدني والمشاركة الشعبية والديمقراطية — وجميعها بالطبع ضمن سياق الشريعة الإسلامية(٦١). وفي سعيهم للتوفيق بين السيادة والشعبية واحترام الشريعة فقد حثوا أيضاً على إدخال إصلاحات دينية لتخفيف بعض المتطلبات الشرعية الوهابية الأكثر تشدداً وإفساح المجال للتفسير عندما يكون النص غامضاً (اجتهاد). كما أنهم أيدوا الإصلاح الاجتماعي، ولكن مع بقايا محافظة قوية، خصوصاً فيما يتعلق بقضايا المرأة(٦٢).

شكل هؤلاء المصلحون السياسيون الإسلامويون، بالاشتراك مع ليبراليين مثل محمد سعيد الطيب ومتروك الفالح إضافة لشيعيين مثل جعفر الشايب، تحالفاً وسطياً متنوعاً عام ٢٠٠٢. برزت هذه الشبكة الفضفاضة من الإسلامويين التقدميين السنة والليبراليين والشيعة على رأس لوبي العريضة المرفوعة للسلطة(٦٣)، منطلقين من الدعوة إلى تحول سياسي تدريجي في إطار الإسلام والحكم الملكي. وصفت وثيقة شهر كانون ثاني ٢٠٠٣ رزمة من الإصلاحات تشمل إقامة ملكية دستورية وحكم القانون وبرلمان منتخب ومجتمع مدني مؤثر، واحترام لحقوق الإنسان وإنهاء التمييز وخصوصاً ضد الشيعة(٦٤). حافظ معدو العريضة على توازن دقيق محددين مطالبهم بعناية وفي سياق ديني بدءاً من إشارات متكررة لنصوص مقدسة إلى ضرورة التزام الإصلاحات بالشريعة الإسلامية.

كان هذا التحالف مع الإسلامويين التقدميين اساسياً في نظر بعض الليبراليين:

إنه يمكننا من الخروج من حالة الجمود التي وجدنا أنفسنا فيها دائماً، ويوفر لنا المؤهلات الإسلاموية التي كنا نفتقر إليها. إضافة لذلك، فما المشكلة في أن نعمل معاً؟ إننا جميعاً، في نهاية المطاف، مسلمون وطنيون.(٦٥).

ليس الجميع متفقين في ذلك. هنالك أقلية تخشى من أن يتظاهر الإصلاحيون السياسيون بالالتزام بالأفكار الليبرالية بينما يبقون في الواقع ملتزمين بنموذج الدولة الإسلامية(٦٦). على النقيض من ذلك، فبعض الإسلامويين –خصوصاً الأعضاء الأكثر تطرفاً في جماعة الصحوة– يعتقدون بأنهم "يوفرون شرعية دينية لمشروع غير إسلامي"(٦٧).

حدثت تحولات في العلاقة مع النظام، ففي كانون ثاني ٢٠٠٣ التقى الأمير عبد الله ولي العهد مع موقعي العريضة كإشارة لتقبله لوجهات نظرهم حول الاعتدال السياسي. كما كانت خطوات أخرى –مثل عقد اجتماع حوار وطني وإعلان إجراء انتخابات محلية– دلالة على انتهاج أساليب كثر انفتاحاً(٦٨). إلا أن موقعي العريضة، وقد أحبطتهم الوتيرة البطيئة للتغيير، أخذوا يتشددون في مطالبهم، وفي كانون أول ٢٠٠٣ رفعوا وثيقة يطلبون فيها إجراء عملية لصياغة دستور والعمل به خلال ثلاث سنوات. كان هذا الطلب الأكثر تطرفا، إضافة للخوف من قيام تحالف بين الوسطيين وجماعة الصحوة وتصاعد أعمال العنف دافعاً للنظام للرد بشكل أكثر شدة(٦٩)، فقد استدعى وزير الداخلية المعروف بالتشدد الأمير نايف بن عبد العزيز الموقعين على العريضة إلى مكتبه واتهمهم بأنهم غير وطنيين وهددهم بالسجن، وقال أحد المشاركين موضحاً:

كنت مقتنعاً في الساعات التي تلت عودتي للبيت أن الشرطة كانت في طريقها لاعتقالي. لم يكن بوسع أي شخص شاهد الغضب في وجه الأمير نايف أن لا يعتقد بغير ذلك(٧٠).

بثت النشاطات المتجددة للوسطيين الإصلاحيين في آذار ٢٠٠٤ –خصوصاً الخطط المتعلقة بتأسيس منظمة حقوق إنسان مستقلة– الخوف في قلب النظام من أن ذلك كان يعني اتخاذ الخطوات الأولية نحو تأسيس حزب سياسي(٧١). تم اعتقال حوالي اثني عشر شخصاً بمن فيهم ثلاثة من اشد الناشطين الإسلامويين في

التحالف وهم عبد الله الحامد وتوفيق القصيري وسليمان الرشودي(٧٢).

ب. الصحوة والإصلاح

١. الاعتدال والتعاون

خفف معظم قادة جماعة الصحوة السابقين من التشدد في آرائهم، كما أسلفنا، بعد إطلاق سراحهم من السجون في أواخر التسعينات، بل إن بعضهم انضم إلى صفوف النظام، مثل عايض القرني الذي تولى دوراً رسمياً في جمع ثلاثة من الوعاظ المتشددين (وهم ناصر الفهد وعلي الخضير وأحمد الخالدي) وجعلهم يتراجعون، على شاشة التلفزيون الوطني، عن فتواهم التي كانت تحث المواطنين السعوديين على عدم مساعدة السلطات في القبض على جماعات الميليشيات المطاردة إضافة لسحب اتهامهم للحكومة بالردة عن الإسلام. وهناك آخرون مثل العودة حافظوا على إبقاء مسافة بينهم وبين نظام الحكم ولكنهم شاركوا في مؤتمر الحوار الوطني الأول الذي رعاه ولي العهد. خلال الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ رفض متبنو كلا التوجهين السابقين الدعوة إلى الجهاد وحثوا الشباب السعوديين على تجنب أي أعمال قد تعكر الأمن الداخلي(٧٣). كان هناك توجه ثالث لجماعة الصحة تبناه الحولي اتسم بالنقد الشديد للنظام– ولكن ضمن حدود — ورفض حضور مؤتمر الحوار الوطني لمشاركة الشيعة فيه، وتناوب تفهم دوافع الجهاديين تارة وشجب أعمالهم تارة أخرى.

كان بدء الهجمات الإرهابية في أيار ٢٠٠٣ إيذاناً رئيسياً بإعادة توحيد صفوف وعاظ جماعة الصحوة سياسياً والانقسام الواضح في صفوف الإسلامويين، فقد أرغمت الإسلامويين على الانحياز لهذا الطرف أو ذاك واستعانت بالشواهد الدينية لإدانة موقف الجهاديين إدانة مطلقة(٧٤). أعطى ذلك شرعية دينية لإجراءات النظام بطريقة لم تعد المؤسسة الشرعية تستطيع توفيرها(٧٥).

٢. مقاومة الإصلاح الاجتماعي

من المهم الإشارة إلى أن العديد من وعاظ جماعة الصحوة قد تخلوا (حالياً على الأقل) عن الآمال التي راودتهم في أوائل التسعينات بأن يكونوا طليعة حركة إصلاح سياسي. أخذت مواعظهم تتجنب المواجهات المباشرة ضد النظام خصوصاً حول مواضيع حساسة مثل الفساد أو الافتقار للتمثيل أو غياب الحقوق المدنية. عوضاً عن ذلك يبدو أنهم حريصون للغاية على حماية الوضع القائم من الضغوط لإدخال إصلاحات اجتماعية، وهو مسعى وجدوا في المؤسسة الدينية الرسمية حليفاً طبيعياً لهم. على سبيل المثال، بعد أن أوصى المؤتمر الثاني للحوار الوطني بتحديث المناهج التعليمية "لضمان بث روح التسامح والاعتدال وتطوير القدرات الإدراكية"، قام ١٥٦ مفكراً دينياً، وخصوصاً قضاة وأساتذة جامعات من جماعة الصحوة، بإصدار بيان يشجبون فيه ذلك باعتباره "يناقض التوجه الذي دعت إليه الدولة والذي تحتاج إليه أكثر من أي وقت مضى: تعزيز الولاء لمتطلبات الإيمان"(٧٦).

على نحو مماثل، اتسم رد وُعاظ جماعة الصحوة بالفزع تجاه اقتراحات بضرورة إعادة مراجعة أوضاع النساء. وكان حضور لبنى العليان (أغنى وأبرز سيدة أعمال سعودية) لمؤتمر جدة الاقتصادي دون نقاب، والذي يشبه كثيراً الصور التي نشرتها جريدة عكاظ فيما بعد وتظهر فيها ٢٧ سيدة مشاركة دون حجاب، إيذاناً بانطلاق ردود فعل عصبية من المؤسسة الدينية الرسمية وجماعة الصحوة(٧٧). وقد دفع انعقاد المؤتمر الثالث للحوار الوطني، المكرس للمرأة، وعاظ جماعة الصحوة إلى إصدار تحذيرات متكررة، وكانت النتيجة ظهور مجموعة من النساء الإسلامويات المقربات من وعاظ جماعة الصحوة وأبرزهن نورة السعد واللواتي دافعن عن الحجاب والفصل بين الجنسين.

تبدو جماعة الصحوة– في تناقض صارخ مع التسعينات– في موقف دفاعي وتلوذ بالصمت إزاء الإصلاح السياسي وتعارض التغيير الاجتماعي بشدة. إلا أن الجماعة لم تكن منسجمة تماماً في موقفها، حيث حذر العودة من التغييرات في المناهج "بوحي غربي" ولكنه رفض الانضمام إلى الشخصيات المائة وستة وخمسون الذين اصدروا بيان الشجب، كما أنه منفتح على الحوار مع الشيعة، وهو موقف يميزه– مع آخرين عديدين يرون إمكانية حقيقية في التحالف السياسي مع الوسطيين/ الإصلاحيين– عن أعضاء جماعة الصحوة الأكثر تزمتاً(٧٨).

٣. اتفاق محتمل مع تحالف الوسط؟

على النقيض من عريضة كانون الثاني ٢٠٠٣، كانت عريضة كانون الأول ٢٠٠٣ موقعة من حوالي عشرين من أفراد جماعة الصحوة أبرزهم محسن العوجي وهو عضو سابق في "لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة" والذي كان ذات يوم وثيق الصلة بالحولي، ويقال بأن العودة أيضاً قد أيد الوثيقة ضمنياً(٧٩). كان هناك ثمن لمشاركتهم، فقد دعت الوثيقة المصادق عليها بالإجماع إلى إصلاح سياسي واسع ولكنها صيغت بنبرة دينية إلى حد بعيد. بالنسبة للوسطيين، الذين لا يحظون سوى بتأييد شعبي محدود، كانت هناك فائدة واضحة من التحالف مع وعاظ جمعية الصحوة ذوي المصداقية والتحول من مجرد مثقفين إلى حركة اجتماعية(٨٠). وبالنسبة لجماعة الصحوة كانت هناك فائدة محتملة تسمح لهم باستئناف النشاط السياسي وفي نفس الوقت إضفاء سمة من الاعتدال على صورتهم في الأذهان، وهو هدف كان يشغلهم منذ هجمات ١١ أيلول(٨١). قيام تحالف بين الوسطيين وأعضاء معتدلين في جماعة الصحوة كان موضع اهتمام واضح من قبل النظام الذي يقال أن رده الحاد على عريضة كانون الأول ٢٠٠٣ كان مرده العدد الكبير من تواقيع أعضاء جماعة الصحوة.

ج. الإسلامويون الشيعة

يتخذ الإسلامويون الشيعة منهجاً ذو مسارين، فهم، من ناحية، يُعبّرون بين فترة وأخرى عن مظالم طائفتهم، ففي نيسان ٢٠٠٣ على سبيل المثال، وبعد ثلاثة أسابيع من سقوط النظام البعثي في العراق انضموا إلى ٤٥٠ ناشطاً شيعياً في التوقيع على رسالة موجهة إلى ولي العهد يطلبون فيها إنهاء التمييز الديني ضدهم وتأسيس سلطة دينية شيعية لتنظيم شؤونهم في المملكة العربية السعودية(٨٢). من ناحية أخرى فهم يبذلون ما في وسعهم لتأكيد ولاءهم للوطن ورفضهم لأي تحالف مع قوة خارجية، و – في محاولة لتبديد قلق واضح لدى النظام – تصميمهم على عدم استغلال الوضع في العراق(٨٣). البعض منهم ينكرون بوضوح وجود "مسألة شيعية" إلا بالقدر الذي "تؤثر فيه المشاكل الواقعة على الشيعة على الشعب السعودي ككل"(٨٤).

بتبني هذا الموقف الوطني الواضح استطاع حوالي ١٥ مثقفاً شيعياً، إسلامويا بصورة رئيسية، الانضمام إلى التحالف الوسطي الذي أصدر عريضة كانون ثاني ٢٠٠٣. كان من بينهم جعفر الشايب، وهو ناشط منذ أمد طويل في مجال حقوق الشيعة، ومحمد المحفوظ. ورحب حسن الصفار، قائد الحركة الإسلاموية الشيعية السعودية منذ زمن طويل، بالمبادرة(٨٥). حتى عندما تردد بعض الليبراليين إزاء عريضة كانون الأول ٢٠٠٣ من باب نبرتها "الإسلاموية" الزائدة ووجود موقعين سنة بارزين من جماعة الصحوة عليها، فقد ثبت الإسلامويون الشيعة على موقفهم. يمثل ذلك تحولاً جوهرياً في الإسلاموية السعودية من حيث أن جماعة الصحوة والإسلامويين الشيعة كانوا تقليدياً يعتبرون أنفسهم أعداءاً لبعضهم البعض ويتجنبون التعاون في أي مشاريع سياسية.

يبدو أن النظام، الذي يشعر بالقلق إزاء الوسطيين ولكنه أشد خوفاً بكثير من إمكانية انفصال شيعي، ينظر إلى التقارب الوسطي/ الشيعي باعتباره أهون الشرين. هذا يفسر سبب غض النظام النظر عن الإسلامويين الشيعة خلال الإجراءات التي اتخذها مؤخراً: فلم يجر اعتقال أي من قادتهم، والشيعي الوحيد الذي بقي في السجن، علي الدمياني، هو ناشط ليبرالي لم يسبق له أن قدم مطالبه السياسية في إطار شيعي.

تُجمع معظم الروايات على أن قادة الطائفة الشيعية من أمثال حسن الصفار اقنعوا الأغلبية العظمى في الحركة الشيعية بحكمة هذا الأسلوب التصالحي. الفصائل الأكثر تطرفاً تم فعلياً إخراسها. ربما كانت إنجازات الطائفة الشيعية متواضعة —أبرزها الحق في الاحتفال بذكرى عاشوراء بحرية نسبية والذي حصلت عليه في شهر آذار ٢٠٠٤(٨٦) – ولكنها عززت مكانة الصفار والقيادة المعتدلة وفي الوقت نفسه كسبت بعض بقايا المتشككين.

د. حالة الإصلاح الإسلاموي

أبرزت الإسلاموية السعودية، منذ أواخر التسعينات، مجموعتان قويتان ونشيطتان من الإصلاحيين المعتدلين. لجأ الإصلاحيون السياسيون لرفع العرائض وأشكال أخرى من الضغط الجماهيري للتحرك نحو نظام دستوري أكثر انفتاحاً وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى تكوين تجمع تعددي عريض من الشرائح الفكرية والدينية. وقد نجحوا في ذلك إلى حد كبير واستطاعوا حشد شخصيات ليبرالية وشيعية هامة، وستكون هناك أهمية كبيرة لأحدث جهودهم —وهو اجتذاب قادة من جماعة الصحوة مثل العودة– لأن ذلك سيكون إيذاناً بتحولهم إلى حركة شعبية. وقد تعين عليهم، في سعيهم لتحقيق هذا الهدف التحدث بلغة أكثر إسلامية، على الرغم من أن مطالباتهم الأساسية بقيت دون تغيير منذ كانون ثاني

٢٠٠٣، والأرجح أن نجاحهم والخوف من تحالف موسع قد أديا إلى تصلب موقف النظام في أواخر عام ٢٠٠٣. وقد أدى احتجاز ثلاثة قادة — عبد الله الحامد ومتروك الفالح وعلي الدميني – إلى إعاقة الحركة بشدة.

يؤكد الإصلاحيون الاجتماعيون، الذين يعارضون انفتاحاً سياسياً سريعاً، على الحاجة إلى ضبط وإصلاح الوهابية، وقد وجدوا حلفاء لهم في هذا التوجه في أوساط الدوائر الفكرية في الرياض بل وبعض أفراد الأسرة المالكة أيضاً. إلا أن خصومهم في المؤسسة الدينية ومعظم جماعة الصحوة لا يقلون عنهم نفوذاً. بعبارة أخرى فإن فرص الدعم السياسي لهم محدودة، كما أنهم قد يثيرون ردود فعل غير ودية تجاههم: فكلما زاد ضغطهم لتحقيق إصلاح اجتماعي (كلما كان هذا الضغط أكثر استفزازاً) كلما ازدادت شدة معارضة جماعة الصحوة لهم، وازدادت احتمالات تحالف هذه الجماعة مع المؤسسة الوهابية وكلما ازدادت الاستقطابات اللاحقة في السياسة الوطنية.

* **التقرير رقم ٣١ للمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات (الشرق الأوسط) ـ ٢١ أيلول ٢٠٠٤**

هوامش

(١) (الإسلاموية) في الاصطلاحات التي تستخدمها ICG تعني الإسلام في وضعه السياسي وليس الديني. "الحركات الإسلاموية" هي تلك التي لها مراجع عقائدية إسلامية والتي تسعى لتحقيق أهداف سياسية بصورة رئيسية. إن مصطلح "إسلامويون" و"إسلام سياسي" مترادفان، إلا أن "إسلامي" تعبير أكثر عمومية ويشير عادة إلى حالة دينية وليست سياسية ولكنه يمكن، تبعاً للسياق، أن يضم الحالتين.

(٢) لمراجعة موجزة عن الحكم السعودية، راجع نفس المصدر ص٣–٤.

(٣) إشارة للرسول وأصحابه وأتباعهم حتى القرن الثالث الهجري.

(٤) للاطلاع على المزيد حول تاريخ الوهابية والمملكة العربية السعودية راجع ألكسي فاسيليف، تاريخ المملكة العربية السعودية (لندن ٢٠٠٠). لقد أصبح تعبير (وهابي) الآن مستهلكاً وخالياً من أي أهمية تحليلية ويفيد في وصف مجموعات يائسة (وأفراد) ينتشرون عبر الزمان والمكان، طالما كانوا يلتزمون بوجهة نظر محافظة أو متزمتة حول الإسلام. تقرير " :ICGهل تستطيع السعودية إصلاح نفسها"، المصدر نفسه، ص٣، ن، ٨.

(٥) رغم أن الدولة السعودية الأولى (١٧٤٤–١٨١٨) والثانية (١٨٢٣–١٨٩١) سقطتا في النهاية ككيانات سياسية، إلا أن التحالف بين آل سعود والوعاظ الوهابيين بقي الأساس الذي قامت عليه المملكة العربية السعودية الحديثة عام ١٩٣٢.

(٦) يمكن اعتبار تعيين الشيخ بن باز كرئيس للمؤسسة الوهابية عام ١٩٦٧ في عهد الملك فيصل (١٩٦٤–١٩٧٥) نقطة التحول في التبعية للنظام.

(٧) صدرت الفتوى الأولى عام ١٩٩٠، بعد بضعة أيام من غزو صدام حسين للكويت، من قبل هيئة كبار العلماء، وهي أعلى هيئة في المؤسسة الدينية الوهابية

(٨) صدرت هذه الفتوى عن المفتي الأكبر للمملكة وهو الشيخ بن باز نفسه في ١٣ أيلول ١٩٩٣.

(٩) ليست الوهابية هي المذهب الإسلامي الوحيد في السعودية. الواقع أن سكان المملكة يعتبرون من أكثر الشعوب تنوعاً في الشرق الأوسط من هذه الناحية: هناك في السعودية سنيون يتبعون للمذاهب الأربعة، وصوفيون، وفروع شيعية منفصلة.

(١٠) مقابلة الـICG، الرياض.

(١١) راجع مثلاً، الشرق الأوسط، ١٣ أيلول ٢٠٠٢.

(١٢) تميزت الثمانينات من القرن الماضي بما سُمي بنقاش "الحداثة" بين مجموعة معارضة من الكتّاب والشعراء الداعين إلى إدخال إصلاحات على التقاليد الأدبية الإسلامية وجماعة الصحوة التي كانت تتهمهم بمحاولة تدمير أسس المجتمع الإسلامي. راجع مأمون فندي: السعودية وسياسات المعارضة (باغنستوك ١٩٩٩) ص٤٨.

(١٣) "أتباع البنا" و"أتباع قطب" إشارة إلى فرعين رئيسيين في جماعة الإخوان المسلمين في مصر، حسن البنا وسيد قطب. راجع الورقة الموجزة ل ICG للشرق الأوسط: الإسلاموية في شمال أفريقيا(٢): فرصة مصر، ٢٠ نيسان ٢٠٠٤.

(١٤) مقابلات مع ICG الرياض.

(١٥) ولد المفكر السوري الألباني الأصل ناصر الدين الألباني عام ١٩١٤ وقد أسس مذهباً فكرياً إسلامياً يقوم على أساس أن الحديث النبوي هو المرجع الوحيد للاجتهاد الديني. عمل الألباني أستاذاً في جامعة المدينة في أواخر الخمسينات ولكنه أرغم على الخروج من السعودية بسبب خلافاته العديدة مع المفكرين السعوديين خصوصاً حول مسائل تتعلق بالعبادات. مع ذلك فقد أدام علاقات وثيقة مع السعودية خصوصاً مع المدينة حتى وفاته عام ١٩٩٩. مقابلات الـICG، الرياض.

(١٦) كتب جهيمان أثناء إقامته في الصحراء سلسلة من المقالات بعنوان "رسائل جهيمان السبعة" إضافة للكثير من الأشعار الدينية. كما أنه أنتج تسجيلات لمحاضرات لا يزال بعضها متداولاً في السعودية، مقابلات ICG، الرياض.

(١٧) مقابلات الـICG، الرياض.

(١٨) كان من بين الذين درسوا كتابات جهيمان، أبو محمد المقدسي، الذي أصبح في التسعينات مُنظّراً عقائدياً، لما يسمى بالنزعة الجهادية السلفية. للمزيد عن تلك النزعة، راجع الملاحظة الهامشية (٤٩) وفصل ٣ أدناه.

(١٩) مقابلات الـICG، الرياض وجدة.

(٢٠) أصدر عبد العزيز بن باز، مفتي السعودية في ذلك الوقت، فتوى تنص على أن الجهاد في أفغانستان يعتبر (فرض كفاية).

(٢١) حتى أثناء تواجد الجهاديين في السعودية فإنهم نادراً ما كانوا يختلطون بجماعة الصحوة أو الإسلامويين الرافضين. مقابلات الـICG، الرياض وجدة.

(٢٢) طالما لم ينخرطوا في نشاطات عسكرية محلية —ومع بعض الاستثناءات الملحوظة مثل أسامة بن لادن– فنادراً ما كانت تتم ملاحقتهم. يعترف المسؤولون السعوديون بذلك، راجع "مقابلة مع جمال خاشقجي"، ٧ تموز ٢٠٠٤، على العنوان: -002-014-flinterview.
www.jamestown.org/images/pdf/tm

(٢٣) إضافة للمشاركة في معسكرات التدريب في أفغانستان فقد شارك المقاتلون السعوديون كمجاهدين دوليين في أماكن مثل البوسنة والصومال في أوائل التسعينات وفي الشيشان في أواخر التسعينات.

(٢٤) ليس هناك حتى الآن تحليل شامل ومقنع حول الدوافع والخلفية الاقتصادية — الاجتماعية للسعوديين الذين ذهبوا إلى أفغانستان في الثمانينات والتسعينات.

(٢٥) مقابلات الـICG، جدة،

(٢٦) مقابلات الـICG، الرياض وجدة.

(٢٧) مهرجان شيعي.

(٢٨) راجع مضاوي الرشيد: "الشيعة في المملكة العربية السعودية: أقلية تبحث عن أصالة ثقافية"، المجلة البريطانية للدراسات الشرق أوسطية، مجلد ٢٥، عدد١، ١٩٩٨.

(٢٩) مقابلات الـICG، المنطقة الشرقية.

(٣٠) راجع فندي، السعودية وسياسات المعارضة. المصدر السابق ص١٩٨–١٩٩.

(٣١) للاطلاع على صور شخصية لكل من سلمان العودة وصفر الحولي في أوائل التسعينات راجع المصدر نفسه.

(٣٢) مقابلات مع الـICG، الرياض.

(٣٣) يشار إلى هذه المظاهرة غالباً بانتفاضة بريدة. ربما كانت هناك مبالغة في إطلاق انتفاضة على هذه المظاهرة حيث لم ينطلق إلى الشوارع سوى بضع مئات من الناس ولكن البلد لم يمر بتجربة كهذه منذ سنوات الستينات.

(٣٤) كان لمجموعة جهيمان تطلعات سياسة ولكن أتباعه الذين نجوا من إجراءات السلطة عام ١٩٨٠ لاذوا بحياة عزلة وتأمل ولم يعد لديهم مشروع سياسي محدد.

(٣٥) نظراً للمحافظة الاجتماعية الشديدة للرافضين فإن العديد منهم يتجنبون التلفزيون والصحف والإذاعة حيث يعتبرونها جميعاً من الآثام.

(٣٦) مقابلات الـICG، الرياض. بن لادن نفسه علق قائلاً: "عندما تجاهلت الحكومة السعودية قي قمعها جميع دعوات المفكرين ونداءات الداعين إلى الإسلام فقد وجدت لزاماً علي؛ خصوصاً بعد أن فرضت الحكومة حظراً على الشيخ سليمان العودة والشيخ صفر الحولي ومفكرين آخرين، أن أقوم بجزء صغير مما يمليه علي واجبي في إحقاق ما هو حق ومنع ما هو باطل". مقتبسة في كتاب دانيال بنجامين وستفين سيمون "عصر الإرهاب المقدس" (نيويورك، ٢٠٠٢) ص١٠٨.

(٣٧) مقابلة الـICG، الرياض.

(٣٨) كان من بين الذين انسحبوا من هذه الحلق البحثية الرافضية كل من عبد العزيز المؤثم وسعود العتيبي. وقد تمت إدانة وإعدام المؤثم مع ثلاثة آخرين بتهمة القيام بتفجيرات تشرين ثاني ١٩٩٥ في الرياض. أما العتيبي فهو حالياً عضو بارز في تنظيم "القاعدة في شبه الجزيرة العربية".

(٣٩) ولد المقدسي عام ١٩٥٩ لأبوين أردنيين من أصل فلسطيني في الكويت وترعرع هناك ووقع تحت تأثير أعضاء الجماعة السلفية المحتسبة في المنفى حوالي عام ١٩٨٠، وقضى عامين في دراسة الدين في المدينة في أوائل الثمانينات قبل أن يغادر إلى أفغانستان. وقد جعل منه كتابه (ملة إبراهيم)، الصادر عام ١٩٨٤ والذي طور عقيدة جهادية مستمدة من نظريات علماء الدين الوهابيين في القرن التاسع عشر، جعل منه منظّراً جهادياً بارزاً. خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات استقر في بيشاور حيث لعب دوراً رئيسياً في تعبئة العرب للجهاد في أفغانستان، كما أنه كان يزور أعضاء الجماعة السلفية المحتسبة في الصحراء السعودية بصورة منتظمة. في عام ١٩٩٠ أو ١٩٩١ اصدر كتابه "فضح الطبيعة الكافرة لنظام الحكم السعودي" والذي انتشر في السعودية على نطاق واسع وأثار غضب آل سعود عليه. في عام ١٩٩٢ انتقل من بيشاور إلى الأردن حيث أصبح قائداً لجماعة "بيعة الإيمان" المتطرفة. وقد كان دائم التردد على السجن منذ عام ١٩٩٦.

(٤٠) مقابلة الـICG، الرياض.

(٤١) بل إن "رسالته المفتوحة إلى الملك فهد" ذات السمعة السيئة سعت إلى إقناع —وليس إرغام— النظام السعودي على تغيير سياساته.

(٤٢) في عام ١٩٩٦ اصدر "إعلانه بالحرب على الولايات المتحدة".

(٤٣) مقابلة الـICG، جدة.

(٤٤) راجع ج. تيتا لباوم: "أقدس منك: المعارض الإسلامية في السعودية"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، ٢٠٠٠، للاطلاع على بحث حول هذه الهجمات.

(٤٥) دعا سعد الفقيه، قائد (حركة الإصلاح الإسلامي في السعودية)، أتباعه يوم ١٤ تشرين أول ٢٠٠٣، للتظاهر أمام برج المملكة في الرياض وهو موقع مؤتمر حقوق الإنسان. يقال بأن عدة مئات من الأشخاص شاركوا في تلك المظاهرة مما أدهش المراقبين وجعل البعض يستنتجون بأن وجود المنظمة في السعودية أقوى مما كان يُعتقد سابقاً. مقابلة الـICG مع محلل سعودي، لندن، تموز ٢٠٠٤. هناك آخرون يخالفون هذا الاستنتاج ويلاحظون بأن ليس كل من حضر جاء لتلك الغاية وأن المتظاهرين لم يذكروا لا حركة الإصلاح الإسلامي في السعودية ولا الفقيه بالاسم بل نادوا بإطلاق سراح السجناء السياسيين وأن عدداً كبيراً من المشاركين في المظاهرة كانوا من أقارب السجناء.

(٤٦) مقابلات الـICG، الرياض.

(٤٧) لم يغادر يوسف العيري، الذي يقال بأنه منسق تنظيم القاعدة في السعودية والذي قتل في أيار ٢٠٠٣، لم يغادر السعودية أبداً بعد عودته من السودان عام ١٩٩٤ رغم تكرار سجنه ويقال بأنه لعب دوراً هاماً في جمع التبرعات والتجنيد.

(٤٨) "السلفي الجهادي" تعبير فضفاض يُستخدم لوصف توجهٍ يستوحي النظرية الوهابية الدينية لتأييد اللجوء إلى العنف، ويعني ذلك توفير إطار فلسفي ديني متطور للجهاديين لممارسة نشاطهم.

(٤٩) راجع جريدة الرياض، ١١ أيار ٢٠٠٣.

(٥٠) كتب مشيراً إلى مرتكبي الهجمات قائلاً: "لماذا يرفعون راية الجهاد؟ لأن ابن تيمية، فيلسوف الجهاديين، قد افتى بأنه عند عدم قيام ولي الأمر بواجبه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإعلان الجهاد فإن الواجب على العلماء القيام بذلك. يتعين علينا أن نسمي الأشياء بأسمائها: هذه الكلمات خاطئة وهي كارثة حقيقية تهدد الوحدة الوطنية. لنقلها بصراحة: مشكلتنا اليوم هي مع ابن تيمية نفسه". الوطن، ٢٢ أيار ٢٠٠٣.

(٥١) مقابلة الـICG، الرياض. مع ذلك فقد دعم النقيدان بشدة العريضة المرفوعة إلى الأمير عبد الله، ولي العهد، التي دعت إلى إصلاحات سياسية عميقة مصممة لجعل المملكة العربية السعودية دولة "مؤسسات دستورية" وحضت على إيجاد مجالس إقليمية منتخبة. راجع تقرير الـICG: "هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟" مصدر سابق. ولكن يبدو أنه منذ ذلك الحين قد عدّل آرائه وتبنى موقفاً أكثر تشككاً بخصوص إصلاح سياسي مبكر.

(٥٢) مقابلة الـICG، جدة، راجع أيضاً تقرير ICG، هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟" مصدر سابق.

(٥٣) مقابلات الـICG، الرياض وجدة.

(٥٤) جريدة الشرق الأوسط ٢٠ كانون ثاني ٢٠٠٤.

(٥٥) مقابلات الـICG، الرياض.

(٥٦) مقابلات الـ ICG ، الرياض.

(٥٧) مقابلات الـICG، الرياض.

(٥٨) مقابلات الـICG، الرياض.

(٥٩) مقابلات مع مستشار الحكومة، الرياض.

(٦٠) أنهيت خدمات النقيدان في جريدة الوطن أواخر عام ٢٠٠٠، وفي أيار ٢٠٠٣ وفي أعقاب سلسلة من المقالات له في جريدة الرياض شجب فيها العلاقة بين الوهابية والجهادية تم منعه من الكتابة لمدة شهرين، ومنذ أيلول ٢٠٠٣ لم يسمح له بالكتابة في الصحف السعودية.

(٦١) مقابلات الـICG، الرياض.

(٦٢) مقابلات الـICG، الرياض.

(٦٣) راجع تقرير الـICG: هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟" مصدر سابق ص١٣–١٥.

(٦٤) راجع صحيفة القدس العربي، ٣٠ كانون أول ٢٠٠٣.

(٦٥) مقابلة الـICG، الرياض.

(٦٦) مقابلات الـICG، الرياض.

(٦٧) مقابلات الـICG، الرياض.

(٦٨) لمزيد من التفاصيل راجع تقرير ICG: هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟" مصدر سابق، ص١٣–١٥.

(٦٩) لم يكن الرد المتشدد للنظام عادياً. كان الرد تقليدياً، وكلما أمكن، يميل إلى التفاوض والتعاون بدلاً من القمع، فمثلاً انتظر النظام حتى عام ١٩٩٤ لاعتقال الحولي والعودة اللذان كان فقدهما القاسي قد بدا قبل ذلك بعدة سنوات.

(٧٠) مقابل الـICG، جدة.

(٧١) مقابلات الـICG، الرياض.

(٧٢) تم إطلاق سراح القصيري والرشيدي بعد حوالي أسبوعين بعد تعهدهما بعدم الانخراط في نشاطات سياسية، أما الحامد فقد رفض التعهد بالتزام مماثل ولا يزال في السجن مع متروك الفالح، وهو ناشط ليبرالي، وعلي الدميني، أحد القادة الشيعة، وقد بدأت محاكمتهم العلنية في آب ٢٠٠٤.

(٧٣) قام العودة في آذار ٢٠٠٣ بإعداد بيان بعنوان: "الجبهة الداخلية والتحدي الحالي: وجهة نظر قانونية" بيّن فيه أن الجهاد لا يمكن إعلانه إلا من قبل سلطات دينية مستقرة. راجع: www.islamtoday.net.

(٧٤) تم نشر أول بيان من هذا النوع يوم ١٦ أيار ٢٠٠٣٢ على عنوان العودة الإلكتروني: www.islamtoday.net ووقع عليه العودة والحولي والعمر. وقد تم توزيع بيان آخر وقعه نفس الأشخاص بعد بضعة أيام من الهجوم الذي وقع يوم ٢١ نيسان ٢٠٠٤ على مركز شرطة الوشم.

(٧٥) مع أن مجلس كبار العلماء أصدر أيضاً فتاوى تدين الهجمات ولكن تأثيرها كان أقل من بيانات جماعة الصحوة.

(٧٦) راجع: www.islamonline.net، وتقرير الـICG: "هل تستطيع السعودية إصلاح نفسها؟"، مصدر سابق ص٢٥.

(٧٧) صرح المفتي العام في السعودية، عبد العزيز الشيخ، بعد عدة أيام من وقوع هذه الحوادث قائلاً: "لقد تتبعنا ما حدث في مؤتمر جدة الاقتصادي ويجب علينا أن نشجب وندحض ذلك.. إني، تبعاً لذلك، أدين بأقصى قوة ممكنة هذه التصرفات والتي أعلن أنها ضد الشريعة السماوية وأحذر من أنه سيكون لها عواقب وخيمة". إيلاف، ٢٠ كانون ثاني ٢٠٠٣. أيد العودة المفتي العام مع السعي في نفس الوقت لتهدئة الأحوال والحث على عدم اتخاذ إجراءات مضادة للنساء.

(٧٨) دعا العودة، طبقاً لبعض التقارير، الشيخ حسن الصفار —قائد الحركة الشيعية منذ مدة طويلة— لمتابعة النقاش.

(٧٩) مقابلة الـICG، الرياض.

(٨٠) مقابلات الـICG، الرياض.

(٨١) على سبيل المثال قام عدد كبير من وعاظ الصحوة بمن فيهم العودة والحولي بنشر رسالة مفتوحة موجهة إلى ٦٠ مثقفاً أمريكياً في نيسان ٢٠٠٢ يعبرون فيها عن رغبتهم في التعايش مع الغرب.

(٨٢) القدس العربي، أيار ٢٠٠٣.

(٨٣) مقابلة الـICG، المنطقة الشرقية.

(٨٤) مقابلة الـICG، المنطقة الشرقية. بهذه الروح زعم الشيخ حسن الصفار بأنه قد "شارك في الحوار الوطني ليس كممثل لأي طائفة أو منطقة معينة بل ببساطة كعضو بسيط في النخبة الوطنية التي اجتمعت لبحث القضايا الوطنية". مجلة الجسور، مجلد ٩، أيار ٢٠٠٤.

(٨٥) مقابلة الـICG، الرياض.

(٨٦) رويترز، ٣ آذار ٢٠٠٤.

ثمن الكلاشنكوف!

فيصل الزامل

هل تريد كلاشنكوفاً صيني الصناعة أم عراقياً أم أصليّاً روسياً؟ أم رشاشاً أميركياً G3؟ أم هل يعجبك مسدساً من أي نوع وحجم، سواء كان مستورداً أم يحمل شارة السيفين والنخلة، من مخازن الحرس الوطني أو الجيش؟ أم تبحث عن شيء مميّز أكثر: مدفع رشاش، قذائف بازوكا، أو راجمات صواريخ صغيرة، أو آر بي جي؟ أم يكفيك بضع (رمانات) قنابل يدوية تكفيك عبء الصيانة؟

كل هذا متوفّر وبأسعار زهيدة، وقد تجدها تباع يوماً عبر الإنترنت للزبائن السعوديين!

المملكة (مخزن كبير للسلاح) بشتى أنواعه حتى الصواريخ، وقيل بأن هناك دبابات للبيع من مخلّفات حرب تحرير الكويت، لاتزال سليمة وموجودة في خيم في الصحراء معروضة للمشترين؟!

يقولون في تبرير وجود هذا المخزن الكبير، بأن المواطن السعودي يعتبر وجود السلاح في يده أحد مظاهر رجولته!

وفي هذا كذبوا بنسبة تفوق الـ ٩٥٪!

ويقولون بأن السبب هو تساهل الحكومة السعودية وبالخصوص وزارة الداخلية المعنية بالأمر!

وفي هذا كذبوا بنسبة ١٠٠٪!

ويقولون أن السبب لا هذا ولا ذاك، بل إغراء الإتجار بالسلاح، وانفتاح الحدود على العراق واليمن، وقيام حروب بالجوار أدّت الى تسرّب الكثير من الأسلحة منها لتغذّي (المنخفض السعودي) التوّاق لها!

وقال آخرون ان السبب هو الشعور بعدم الطمأنينة في بلد يغنّي حكامه معزوفة الأمن منذ عقود، وأن وجود السلاح هو للدفاع عن النفس والمال والعرض في ظل انحسار مهول لسلطة الدولة وازدياد الجريمة بمختلف أشكالها.

وفوق وجود السلاح، هناك الذخائر، وهناك تعليم تصنيع المتفجرات على النت، وكذلك طرق الإختطاف.. وأكثر من هذا هناك العديد من مراكز التدريب في صحارى المملكة. قيل ان الحكومة اكتشفت بعضها، ومن شبه المؤكد وجود مراكز تدريب على العنف في مواقع ما من البلاد الشاسعة ذات المليوني كيلومتر مربع وأكثر!

من سخريات القدر، أن الحكومة التي تحارب (المنشور) وشعارات الجدران، وكتابات (فش الخلق) في المراحيض العامّة.. والحكومة التي تعاقب على قول الكلمة، وتقطع ألسن النقد، وتسحب جواز السفر لأي سبب تافه، وتفصل من العمل من لا تحب. هذه الحكومة المشغولة بهذه التفاهات كيف يمكنها ان تلاحق سلاحاً بهذه الوفرة وبهذا التنوّع؟ وكيف يمكنها الوثوق بأن هذه الأسلحة لن تستخدم ضدّها يوماً ما، إن لم تكن قد استخدمت بالفعل منذ زمن، في حين أن كل الأجواء السياسية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية ملغّمة؟

في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي كان المسدس يباع بأكثر من ١٢ ألف ريال، في حين كان الكلاشنكوف يباع بعشرين ألف ريال. ويقول الخبراء (السعوديون بالطبع) أن ثمن الكلاشنكوف انخفض عام ١٩٨٨ الى نحو ستة آلاف ريال (النسخة الصينية منه)، ثم ارتفع قبل حرب تحرير الكويت الى عشرة آلاف ريال.

وما أن انتهت الحرب، حتى صار المعروض أكثر بكثير من الطلب وبيع بـ (٥٠٠) ريال فقط (أي نحو ١٣٠ دولاراً).. ووصلت النسخة العراقية (صناعة عراقية) منه الى (١٥٠٠ ريال) فقط!

ويقول الخبراء بأن النسخة الروسية الأصلية للكلاشنكوف تباع اليوم في السعودية بثمانية آلاف ريال، أما المزوّرة يمنيّاً فتباع بـ ٢٨٠٠ ريال فقط. ولكن يبدو أن العراقيين - بعد سقوط الطاغية صدام - وجدوا أفضل وسيلة للرزق من خلال تهريب وبيع الأسلحة الى السعوديين عبر الحدود الطويلة.. لا يتجاوز سعر الكلاشنكوف مع ألف طلقة الألف ريال سعودي.

وظهرت في الآونة الأخيرة في السوق السوداء موضة بيع المناظير التي تقرّب الهدف وتحدد اصطياده بسهولة؛ وكذلك مخازن رصاص كبيرة الحجم. وبالرغم من أن الحكومة حاولت مكافحة السوق السوداء، إلا أنها لم تختف إلا عن أعين البسطاء، أما خبراء السوق فتجدهم في كل مكان، وعلى استعداد لبيع أية كميّة من الأسلحة.

المملكة مخزن سلاح كبير، ربما يكون ثاني أكبر مخزن سلاح في العالم العربي بعد العراق. ونقصد بهذا أن كمية السلاح التي بيد المواطنين فاقت كل الحدود المتوقعة. وهذا ما يدعو للتساؤل حول أهداف حامليه، الذين قد يتقلبون من هدف الى آخر. فمن حماية الذات، الى حماية الجماعة. ومن مصارعة الحكومة كخصم، الى مواجهة المنافس، وهكذا.

لقد فشلت وزارة الداخلية في تنظيم حمل السلاح، بالرغم من المحاولات الكثيرة، والسبب لا يعود بالدرجة الأولى الى مدى رغبة الوزارة بقدر مدى رغبة المواطن. فجمع السلاح ومكافحة المتاجرة به لا يعالجان بالأنظمة والقوانين والعصا فحسب، شأنه في ذلك شأن العنف، وإنما بمكافحة البيئة التي تخلق الحاجة إليه بالنسبة للأفراد والجماعات التي لا تشعر بالأمن الكافي، وقد تشعر بأن البلاد عرضة عمّا قريب الى الإنزلاق في مهاوي العنف الواسع أو الحرب الأهلية.

البيئة السياسية المغلقة، وشياع الفكر المتطرّف، والأوضاع الإقليمية المضطربة، وضعف أداء الدولة الأمني في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة والمسلحة.. كلها دوافع تحفّز باتجاه تملّك السلاح وحماية النفس والمال والعرض. وإذا ما فشلت الدولة في توفير البيئة المطمئنة والوضع المعيشي المعقول لمواطنيها، وإذا ما فشلت في شياع الثقافة المتسامحة والمعتدلة، في ظل نظام سياسي منفتح - نسبياً على الأقل - فإن حصاد كل هذا هو المزيد من العنف والجريمة، وهذا يجرّ الى فشل الدولة وخوف المواطن وتصاعد الطلب على الأسلحة الخفيفة.

مخزون المملكة من العنف الفكري والثقافي يتوازى مع مخزونها من المتفجرات والأسلحة والبارود، ويوازي حجم الإخفاقات والإختناقات السياسية والإقتصادية.. فإذا اجتمع كل هذا، فإنه نذير بتشظّي البلاد وانفجار مكوّناتها الإجتماعية والسياسية.